A E

الأمم المتحدة

الجمعية العامة
المجلس الاقتصادي والاجتماعي

Distr.
GENERAL

A/39/115
E/1984/49
29 March 1984
ARABIC
ORIGINAL: ENGLISH

الجمعية العامة
الدورة التاسعة والثلاثون
البند ٨٠ (أ) من القائمة الأولية *
التنمية والتعاون الاقتصادي الدولي:
الاستراتيجية الانمائية الدولية لعقد
الأمم المتحدة الانمائي الثالث

المجلس الاقتصادي والاجتماعي
الدورة العادية الثانية لعام ١٩٨٤
البند ٥ من جدول الأعمال المؤقت **
استعراض وتقييم الاستراتيجية
الانمائية الدولية لعقد الأمم المتحدة
الانمائي الثالث

استعراض وتقييم الاستراتيجية الانمائية الدولية لعقد الأمم المتحدة الانمائي الثالث

تقرير الأمين العام

* A/39/50 .

** أنظر مقرر المجلس الاقتصادي والاجتماعي ١٩٨٤/١٠١ .

Digitized by UNOG Library

المحتويات

	الفقرات	الصفحة
تصدير		٣
أولا ـ مقدمة	١-١٠	٤
ثانيا ـ المشاكل والاحتمالات على مدى الفترة المتبقية من العقد	١١-٤٢	٨
ثالثا ـ التقدم والقضايا في مجال تنفيذ تدابير السياسة	٤٣-٣٢٨	٢٣
ألف ـ التجارة الدولية	٤٤-٧٢	٢٣
باء ـ التصنيع	٧٣-٨٧	٣٢
جيم ـ الاغذية والزراعة	٨٨-١١٠	٣٦
دال ـ الموارد المالية للتنمية	١١١-١٤٤	٤٥
هاء ـ المسائل النقدية الدولية	١٤٥-١٦٥	٦٠
واو ـ التعاون التقني (الانشطة التنفيذية) .	١٦٦-١٩٦	٦٨
زاى ـ تسخير العلم والتكنولوجيا لأغراض التنمية	١٩٧-٢٠٨	٧٧
حاء ـ الطاقة	٢٠٩-٢٢٢	٨٠
طاء ـ النقل	٢٢٣-٢٣٧	٨٦
ياء ـ التعاون الاقتصادى والتقني فيما بين البلدان النامية.	٢٣٨-٢٧٣	٨٩
كاف ـ أقل البلدان نموا ، والبلدان الجزرية النامية والبلدان النامية غير الساحلية	٢٧٤-٢٩٢	٩٩
لام ـ الهيئة	٢٩٣-٢٩٩	١٠٤
ميم ـ المستوطنات البشرية	٣٠٠-٣٠٣	١٠٨
نون ـ الاغاثة في حالات الكوارث	٣٠٤-٣٠٧	١٠٩
سين ـ التنمية الاجتماعية	٣٠٨-٣٢٨	١١٠

Digitized by UNOG Library

تصديـــر

رجت الجمعية العامة من الأمين العام ، في قرارها ٣٧/٢٠٢ المؤرخ في ٢٠ كانون الأول / ديسمبر ١٩٨٢ أن يعد ويقدم الى الجمعية العامة في دورتها التاسعة والثلاثين ، عن طريق اللجنة المعنية باستعراض وتقييم تنفيذ الاستراتيجية الانمائية الدولية لعقد الأمم المتحدة الانمائي الثالث والمجلس الاقتصادي والاجتماعي ، تقريرا شاملا ، وغير ذلك من الوثائق ذات الصلة ، بغية المساعدة في الاستعراض والتقييم . وكررت الجمعية العامة تأكيد هذا الطلب في قرارها ٣٨/١٥٢ المؤرخ في ١٩ كانون الأول / ديسمبر ١٩٨٣ الذي دعت فيه الأمين العام الى أن يعد تقريرا تحليليا وشاملا وموحدا وتركيبيا ، يعتمد على تقارير الأجهزة والمؤسسات والهيئات ذات الصلة في منظومة الأمم المتحدة . ويتصل بهذا الموضوع أيضا قرار الجمعية العامة ٣٧/٢٠٣ المؤرخ في ٢٠ كانون الأول / ديسمبر ١٩٨٢ الذي رجت فيه من الأمين العام أن يحلل ، كجزء من الاستعراض والتقييم ، الاتجاهات السلبية الحالية في الاقتصاد العالمي ، والقرار ٣٨/٢٠٠ المؤرخ في ٢٠ كانون الأول / ديسمبر ١٩٨٣ الذي وافقت فيه على أن تراعى في الاستعراض والتقييم التدابير المتعلقة بالسياسة ذات الطبيعة الفورية .

ويقدم هذا التقرير استجابة لتلك الطلبات . ويسعى التقرير الى تقديم تقييم منهجي للتقدم المحرز بالفعل في السنوات القلائل الأولى من العقد نحو غايات الاستراتيجية وأهدافها ، وعلى الأخص ، في تنفيذ تدابير السياسة الموصى بها لبلوغ تلك الغايات والأهداف . كما أنه يشير الى أسباب نواحي القصور في الأداء ، ويناقش التغييرات التي حدثت في الظروف الاقتصادية منذ اعتماد الاستراتيجية ، ويدرس احتمالات الفترة المتبقية من العقد والتدابير اللازمة خلالها . ويعتمد التقرير بشكل واسع النطاق على العمل الذي اضطلعت به الوكالات المتخصصة وغيرها من مؤسسات أسرة الأمم المتحدة بشأن الاتجاهات والسياسات السائدة في السنوات الأخيرة ، وبشأن استعراض وتقييم الاستراتيجية نفسها ، حيثما توفر ذلك . وفيما يتعلق بهذا الأمر الأخير ، فقد تمت الاستفادة على وجه الخصوص من الورقات الأولية التي قدمت الى الاجتماعات المشتركة بين الوكالات المعقودة تحت رعاية لجنة التنسيق الادارية ، ومن المناقشات التي جرت داخلها .

ويكمل هذا التقرير تقرير منفصل للأمين العام بشأن الجوانب الاجتماعية للتنمية ، طلبه المجلس الاقتصادي والاجتماعي في المقرر ١٩٨٣/١٢٣ المؤرخ في ٢٦ آيار/مايو ١٩٨٣ . ويقدم ذلك التقرير تحليلا أكثر تفصيلا للمسائل المتصلة بالتنمية الاجتماعية في اطار استعراض وتقييم الاستراتيجية الانمائية الدولية .

وقد أعد هذا التقرير في مكتب بحوث التنمية وتحليل السياسات التابع لادارة الشؤون الدولية الاقتصادية والاجتماعية .

Digitized by UNOG Library

أولا - مقدمـــــة

١ - في ٥ كانون الأول / ديسمبر ١٩٨٠ أعتمدت الجمعية العامة (القرار ٣٥/٥٦ ، المرفق) بعد مفاوضات مطولة ، الاستراتيجية الانمائية الدولية لعقد الأمم المتحدة الانمائي الثالث . وقد اعتمدت الاستراتيجية في ظل حالة اقتصادية تم الاعتراف بأنها آخذة فـــي التدهور . ففي أواخر السبعينات أدى تسارع معدلات التضخم الذى نجم عن العبء المتزايد لتكاليف الأجور والطاقة الى اقناع البلدان الصناعية الرئيسية بتنفيذ سياسات صارمة لمكافحة التضخم . وخلال عام ١٩٨٠ بدأت اقتصاداتها تتجه للتباطؤ بالفعل . وفي هذه الظروف المتردية بدا اعتماد الاستراتيجية بمثابة اعادة تأكيد تستوجب الترحيب ، على الحاجة الى القيام بعمل جماعي من أجل ايجاد بيئة دولية تكون أكثر دعما بشكل واضح للجهود الانمائية الوطنية . وكان هذا سببا للاحساس بالأمل ، لكنه لم يكن السبب الوحيد . فمن بين قائمة المسائل الاقتصادية المدرجة للبحث على الصعيد الدولي ، كان الاقتراح الداعي الى بدء مفاوضات عالمية بهدف تعزيز التعاون الاقتصادى الدولي من أجل التنمية يمثل المبـــادرة الرئيسية آنذاك . وتنبأ البعض بأن الانتكاس سيطول أمده على هذا النحو ، وسيجبر هذا العدد الكبير من البلدان على الاقتصاد في المصروفات بهذه الحدة ، وسيجعل نظـــام العلاقات الاقتصادية الدولية يمر بهذه الضائقات الشديدة .

٢ - والحال هذه ، كان الأداء الاقتصادى الفعلي للبلدان النامية خلال الفتـــرة المنقضية منذ عام ١٩٨٠ يتناقض تناقضا صارخا مع الطريق المرسوم في الاستراتيجية للنمـــو . فقد تميز أداء عدد كبير من البلدان النامية بالركود أو النكوص الاقتصاديين . والواقـــع ان نصيب الفرد من الناتج ، في البلدان النامية كمجموعة ، تقلص في كل سنة من السنوات الثلاث الأولى من العقد . اذ أدت الاتجاهات المناوئة في التجارة الدولية والمالية الدولية الـــى تعرض الحسابات الخارجية لهذه البلدان لضغط حاد وافضت الى كساد الانتاج والاستثمار المحليين فيها . وتدنت بصورة عامة حصائل الصادرات ، لاسيما من السلع الأساسية ، وتقلص التدفق الصافي للموارد المالية . وفي عدد من البلدان تفاقمت الى حد كبير المصاعب التـي تكتنف المدفوعات الخارجية بفعل عبء خدمة الدين الذى حدث فيه تحول نتيجة لارتفـــاع أسعار الفائدة وتقصير فترات التسديد والاقتراض الاضافي . ولم يكن أمام عدد كبير مـــن البلدان من خيار سوى الاقتصاد الشديد في المصروفات . وأعقب ذلك تخفيضات في البرامج الاجتماعية ، وتدن في الانتاج الصناعي ، وزيادة البطالة في المناطق الحضرية سوءا وتفشي الفقر والعوز . وفي حين واجه التقدم الاجتماعي هذه النكسات ، ظلت مع ذلك ، بعـــض الاتجاهات الاجتماعية الأساسية سائدة كما يبدو . وفي العالم النامي ككل ، لا يفتأ معدل النمو السكاني يتقلص ، وواصل نصيب الفرد من الامدادات الغذائية تحسنه في كثير مـــن المناطق ، وفي الواقع ، كانت الزراعة هي القطاع الرئيسي الذى سجل مكاسب كبيرة فـــي

Digitized by UNOG Library

بلدان عديدة ، على الرغم من أن أوجه التقدم كانت عموما تقصر الى حد ما دون الهدف المحدد في الاستراتيجية . بيد ان افريقيا ، ظلت تمثل استثناء ، فبسبب الاداء في المجال الزراعي فضلا عن النمو المطرد في السكان ، بقي مدى توفر الأغذية على أساس فردى أقل مما كانت الحال عليه في بداية السبعينات ، وانتشار الجفاف على نطاق واسع فان شبح المجاعة لا يزال ماثلا الان اكثر من أى وقت مضى .

٣ــ ولا شك أن بداية الانتكاس الاقتصادى العالمي هي التي أدت الى التباين الكبير الملحوظ بين التوقعات والاداء خلال السنوات القليلة الاولى من عقد الأمم المتحدة الانمائي الثالث . وفي حين لم تتضمن الاستراتيجية افتراضا بأن النمو السنوى في البلدان المتقدمة النمو والبلدان النامية سيمضي بسهولة ويسر وبخطى منتظمة متساوية فان الانتكاش الذى حدث بالفعل لا يمثل خروجا بسيطا على الاتجاه المتصاعد ، بل انتكاسا لم يسبق له مثيل في فترة ما بعد الحرب من حيث الشدة وطول المدة .

٤ــ بيد أن عزو الاداء الاقتصادى الضعيف ، الذى حدث اخيرا في البلدان النامية كمجموعة ، الى الانتكاس في النشاط الاقتصادى للاقتصادات السوقية المتقدمة فقط ، سيكون افراطا في التبسيط ومخالفة للواقع بشكل كبير . ذلك ان اداء البلدان منفردة ومرونتها في الاستجابة للظروف المعاكسة ، يتشكل ايضا وفقا للسياسات المحلية . فقد واجهت بعض البلدان ، على سبيل المثال ، في الماضي القريب مواقف أقل الحاحا فيما يتعلق بالمدفوعات الخارجية ، لأنها استفادت من السياسة التي حرصت على انتهاجها خلال سنوات والرامية الى تحقيق المزيد من الاكتفاء الذاتي الغذائي او الى زيادة الانتاج المحلي للطاقة . وقامت بلدان أخرى نظرا لكونها من البلدان المصدرة الكبيرة للمصنوعات ، بزيادة مكاسبها التصديرية من خلال تدابير تشجيع التصدير الفعالة .

٥ــ ولكن ثمة اعتبارات أخرى ، علاوة على السياسات المحلية ، تشكل اداء البلدان في هذه الظروف الاقتصادية الدولية المتغيرة . وفي حين يوجد اعتراف متزايد بالترابط بين البلدان في جميع انحاء العالم ، فان طبيعة هذا الترابط لا تتألف بأى حال من مجموعة ثابتة من العلاقات التي تتحدد ببساطة من خلال تفاعل قوى السوق . وهكذا تشكلت الطرق الخاصة ، التي أثر بها الانتكاس الاخير الذى حدث في الاقتصادات السوقية المتقدمة النمو ، في البلدان النامية ، من خلال مجموعة معقدة من السياسات ، الوطنية والدولية على السواء ، بالاضافة الى ظروف مؤسسية وهيكلية عميقة الجذور . وقد كانت

Digitized by UNOG Library

الاتجاهات الفعلية في البلدان النامية، خلال السنوات الاخيرة، نتيجة ليس فقط للانتكاس بل ايضا لهذه السياسات والظروف . وتقدم الاستراتيجية تغييرات في هذه السياسات والظروف، كانت ستؤدي بالتأكيد لو أنها حدثت خلال السنوات القليلة الأخيرة الى تغيير الأداء الفعلي للبلدان النامية . فلم يكن لمجموعة التدابير، المتعلقة بالتدفقات المالية او بالسياسات التجارية او بالامدادات الغذائية مثلا ، الا ان تحسن الاداء الفعلي . ولكن السنوات الاولى من العقد شهدت بعض التآكل في الاجراءات الدولية الجماعية . فقد اشتدت التوترات السياسية بين الدول الكبرى ، وزاد الانفاق على الاسلحة، وكثيرا ما جرى تفضيل اتخاذ اجراء من طرف واحد او اتخاذ اجراء ثنائي على الاستفادة من المؤسسات او الترتيبات المتعددة الاطراف .

٦- ومنذ اعتماد الاستراتيجية، تغيرت بعض الجوانب الهامة للظروف الاقتصادية الأساسية التي تؤثر في البلدان النامية، ويرجع ذلك جزئيا الى الانتكاس . فلقد زادت مشكلة خدمة الدين الخارجي ، على سبيل المثال ، خطورة بالنسبة لكثير من البلدان ، بالاضافة الى المجتمع الدولي ، وكان ذلك بعيدا عن التفكير عند وضع الاستراتيجية . ومن ناحية أخرى ، تضاعفت التدابير الحمائية في البلدان الصناعية، في المناخ الذي تعاظم طابعه الدفاعي ، والذي ادى اليه الانتكاس . وفي الواقع، يرجع الى هذه الأسباب ، التي نوقشت بالتفصيل في الفصل التالي ، احتمال فشل الانتعاش في البلدان المتقدمة، وان استجمع قواه ، في اعادة الزخم لنمو العديد من البلدان النامية المستوردة للطاقة . كما تغيرت الظروف ايضا بالنسبة للبلدان المصدرة للطاقة . فقد أدت الخطوات المتخذة في مجال حفظ الطاقة في العالم والتغييرات الهيكلية في الانتاج الى الاقلال بدرجة كبيرة من دورها بوصفها قطب نمو في التجارة بين الجنوب والجنوب ومصدرا للادخار بالنسبة للبلدان النامية الأخرى . وتؤثر هذه الظروف المتغيرة، تأثيرا كبيرا ، في امكانيات التنمية خلال بقية العقد . ويناقش الفصل التالي المصاعب الرئيسية، التي تتوقع مجابهتها في السعي لاعادة التنمية والتعجيل بها ، وهو يبين السرعة المحتملة للنمو في حالة عدم استطاعة مقرري السياسة التغلب على هذه المصاعب . وتوضح التقديرات الحاجة الملحة الى اعادة تقييم وتوجيه السياسات الداخلية والدولية على السواء .

٧- هل تعني الظروف المتغيرة ان التوصيات السياسية، المبينة في الاستراتيجية، لم تعد مناسبة ؟ لقد ورد ، في الباب الثالث، استعراض مفصل للتوصيات المتعلقة بالسياسة وحالة تنفيذها والطابع الحالي والمستقبلي للمشاكل التي تواجهها . ولا شك ان التغييرات التي طرأت على الظروف قد غيرت الشكل الذي توجد به مختلف المشاكل ، وضخمت بعضها ، وربما تكون قد غيرت اولوياتها مع تغييرها لأهميتها النسبية . كما ان المواقف والآراء المتعلقة بفعالية بعض التدابير لم تبق ، هي الأخرى ، دون تغيير . ومع ذلك، فثمة مجموعة من تدابير السياسة المحددة، الموصى بها في الاستراتيجية، ظلت سارية مثلما كانت في عام ١٩٨٠ ، رغم ان المبررات التي سيقت لدعمها قد لا تكون هي ذاتها اليوم .

٠٠/٠٠

Digitized by UNOG Library

٨ــ وتورد الاستراتيجية توصيات عديدة في السياسة، تمثل تدابير واضحة محددة، كان تنفيذ الكثير منها خاضعا بالفعل لسلطة الحكومات منفردة، او كانت فعلا موضوع مفاوضات دولية مفصلة وقت اعتماد الاستراتيجية. ومن الامثلة القليلة لهذه التدابير تلك المتعلقة بالأمن الغذائي والمعونة الغذائية أو انشاء صندوق مشترك لدعم البرنامج المتكامل للسلع الأساسية أو انجاز أهداف المساعدة الانمائية الرسمية أو، في التجارة الدولية، الحكم التجميدي المتعلق بالحماية أو شرط الوقاية. وتشكل هذه التوصيات المحددة، مع بعضها، مجموعة من التدابير كان يمكن، عند تنفيذها فورا، أن تؤثر تأثيرا كبيرا على اداء البلدان النامية حتى في هذه السنين الانتكاسية الأخيرة. وقد تم اتخاذ خطوات قليلة في مختلف الميادين لتنفيذ بعض هذه التدابير، على النحو المذكور في الوثائق الواردة في الباب الثالث. ولكن سجل التنفيذ حافل بالعمل البطيء أو التراخي او قلب اتجاه العمل الايجابي السابق.

٩ــ بيد ان الاستراتيجية تتجاوز الى حد بعيد في مقصدها وتوصياتها السنوات الاولى المباشرة. وكما جاء في ديباجة ميثاق الأمم المتحدة، اكدت الحكومات من جديد تصميمها على اقامة نظام اقتصادي دولي جديد وتنفيذ ميثاق حقوق الدول وواجباتها الاقتصادية. ويتميز اتجاه الاستراتيجية، في معظمها، بطابع واسع بعيد المدى يرمي الى تغيير العلاقات المؤسسية والهيكلية بين البلدان المتقدمة النمو والبلدان النامية وفيما بين البلدان النامية وداخل البلدان. وهي تضع عددا من التوصيات الشاملة تمثل مبادئ ارشادية في مجال التعاون الدولي. ويتوقف تنفيذ هذه التوصيات، في أغلب الأمر، على المفاوضات الدولية لتحويلها الى برامج عمل محددة. وهذه التوصيات في الواقع هي التي ينبغي ان تشكل مضمون المفاوضات العالمية. والفشل في بدء هذه المفاوضات او في احراز تقدم في المحافل القطاعية لبلوغ اتفاقات تتعلق بطرق تعزيز التعاون الاقتصادي الدولي من أجل التنمية انما هو فشل في تنفيذ الاتفاقية. ويستوجب هذا الفشل الأسف على نحو خاص اذ ان بعض المشاكل، التي ينبغي ان تتناولها المفاوضات العالمية، لم تقل بل ازدادت الحاحا.

١٠ــ وتحتفظ الاستراتيجية، بوصفها اتفاقا بين الدول الأعضاء، بنفس وثاقة الصلة بالموضوع التي كانت لها عند اعتمادها. وقد تم قبول اهدافها على نطاق واسع، وما يفتقر اليه هو اتفاق الآراء والمصالح المرتقبة بشأن الاجراءات التي ينبغي اتباعها لتحقيق هذه الاهداف. وينبغي تأكيد الأمل بان التسليم بالمصالح المتبادلة الطويلة الأجل سيفيد الجهود المتجددة في النهج التعاونية داخل اطار متعدد الأطراف.

Digitized by UNOG Library

ثانيا ـ المشاكل والاحتمالات على مدى الفترة المتبقية من العقد

١١ـ في خلال السنوات الاولى من الثمانينات ، كانت هناك انتكاسة واسعة الانتشار لعملية التنمية ، يعزى السبب فيها بدرجة كبيرة الى وجود بيئة خارجية غير مواتية . فلم يقتصر الامر على توقف النمو ، ولكن اضحى التدهور في دخل الفرد أمرا شائعا في مناطق كبيرة من العالم النامي . وفضلا عن ذلك ، فان قدرة العديد من البلدان النامية على استئناف النمو الاقتصادى قد ضعفت بشكل خطير . وتستلزم هذه الحالة القيام على نحو عاجل باعادة تقييم واعادة توجيه كل من السياسات الداخلية والدولية بهدف استعادة دينامية النمو في البلدان النامية . ويتناول التحليل الوارد في هذا الفرع مناقشة التطور المحتمل للاقتصاد العالمي على اساس الاتجاهات والسياسات الحالية ، مشيرا بذلك الى بعض المشاكل الرئيسية وقضايا السياسة التي تواجه المجتمع الدولي في استعادة عجلة التنمية .

ألف ـ نظرة مستقبلية على المدى القصير

١٢ـ ينهض الان عدد من البلدان المتقدمة النمو من أطول الانتكاسات الاقتصادية امتدادا منذ الثلاثينات . وبعد ثلاث سنوات شهد تتدهورا حادا في الدخول الفردية في البلدان النامية ككل وفي عدد كبير من البلدان كل على حدة ، يمكن وصف الانتعاش الذى بدأ يتضح بأنه متدرج وغير منتظم (انظر الجدول ١) ، ومن المتوقع ، في هذه السنة والسنة التالية لها ، ان يمتد الانتعاش غير المتزامن في الاقتصادات السوقية المتقدمة النمو ، وئيدا الى البلدان النامية . الا ان آخر انحدار في النشاط الاقتصادى العالمي قد اضعف اليات النقل السلس لبواعث النمو ، بحيث يتوقع ان يظل النشاط الاقتصادى منخفضا في العديد من البلدان النامية على الرغم من الانتعاش الحادث في البلدان الصناعية .

١٣ـ ومن غير المتوقع في الاقتصادات السوقية المتقدمة النمو في مجموعها ان يكون الانتعاش قويا بالمقاييس السابقة . فبينما وصل متوسط معدل النمو في انتاجها المحلي الكلي ٤ في المائة تقريبا خلال الفترة ١٩٧٦ـ١٩٧٩ (وهي فترة الانتعاش من الانتكاس الاقتصادى الذى حدث في اواسط السبعينات) ، تتفق معظم التنبؤات الحالية في الاشارة الى ان معدل النمو السنوى لهذه البلدان قد لا يتجاوز ٣ في المائة خلال فترة الانتعاش

Digitized by UNOG Library

الجدول ١ ــ النمـــو الاقتصادى في البلـــدان النامية ، ١٩٧٦ ــ ١٩٩٠

(المعدل السنوى المتوسط للنمو في الناتج المحلي الاجمالـــي)

	١٩٧٦ــ١٩٨٠	١٩٨١ــ١٩٨٣(أ)	١٩٨٤ــ١٩٨٥(ب)	١٩٨٦ــ١٩٩٠(ب)
البلدان النامية	٥ر٠	٧ر٠	٥ر٣	٤ر٥ - ٣ر٥
افريقيـا	٤ر٤	٢ر٠	٥ر٢	٤ - ٣
بلدان البحر الابيض المتوسط (ج)	٤ر٧	٢ر٣	٥ر٣	٤ر٥ - ٣ر٥
جنوب وشرق اسيا	٦ر٠	١ر٥	٥ر٥	٦ر٥
غرب اسيـــا	٤ر٠	-٦ر٢	٤	٤ - ٣
نصف الكرة الغربي	٢ر٥	-٢ر١	٣	٤ - ٣
اقل البلدان نموا	٣ر١	٦ر١	٥ر٢	٣ر٥ - ٢ر٥
بنود للتذكرة:				
معدلات النمو في :				
الناتج المحلي الاجمالي فـــي الاقتصادات السوقية المتقدمة	٣ر٥	١ر١	٣ر٥	٣ - ٢ر٥
الناتج المادى الصافي فـــي الاقتصادات المخططة مركزيا (د)	٦ر٤	٣ر٤	٤	٠٠٠
حجم الصادرات العالمية	٢ر٥	- ١ر٠	٦	٤ - ٤ر٥
حجم صادرات البلدان النامية (هـ)	٢ر٠	- ٣ر٤	٥ر٨	٤ر٥ - ٣ر٥
	(٥ر٨)	(٣ر٥)	(٦ر٥)	(٥ر٤ - ٥ر٥)

المصدر: ادارة الشـؤون الدولية الاقتصادية والاجتماعية بالامانة العامة للامم المتحدة ، على اساس المصادر الوطنية والدولية .

(أ) البيانات المتعلقة بعام ١٩٨٣ تقديرات مبدئية .

(ب) تقديرات الامانة العامة فيما يتعلق بمعدلات النمو المحتملة على اساس تنبؤات واسقاطات مشروع لنك LINK وفرقة العمل التابعـة للجنة التنسيق الادارية المعنية بأهداف التنمية الطـويلة الاجل ، والاونكتاد ، وصندوق النقد الدولي ، والبنك الدولي ، والخطط الخاصـة بالاقتصادات المخططـة مركزيا .

(ج) تركيا ، قبرص ، مالطـة ، يوغوسلافيا .

(د) الناتج المادى الصافي للصين واوروبا الشرقية واتحاد الجمهوريات الاشتراكية السوفياتية .

(هـ) تعكس الارقام المحصورة بين قوسين صادرات البلـدان النامية مع استبعاد البلدان ذات الفوائض الرأسمالية .

Digitized by UNOG Library

الواقعة بين ١٩٨٣ و ١٩٨٥ . وحتى الان لا يزال الانتعاش في النشاط الاقتصادى متركزا في امريكا الشمالية . وفي الولايات المتحدة الامريكية ، كان الانفاق الاستهلاكي هو الذى افضى الى الانتعاش الذى بدأ في عام ١٩٨٣ وساعد على حدوثه وجود سياسة مالية توسعية والتخفيضات الضريبية وانخفاض اسعار الوقود . وهناك مؤشرات على حدوث انتعاش في الاستثمار الخاص الذى قد يؤدى ، اذا ما اصبح جوهريا ، الى استمرار الانتعاش الى ما بعد اواخر عام ١٩٨٥ . اما تباطؤ خطى الانتعاش في اوروبا بالنسبة الى غيرها من الاقتصادات السوقية المتقدمة النمو فيعزى بالدرجة الاولى الى سياسات ضريبية ونقدية حذرة ، اعتمدت جزئيا استجابة لاراء يتعلق بحالات العجز في الميزانيات فضلا عن اسعار الفائدة العالية في الولايات المتحدة . ومن المتوقع ان ينمو اقتصاد اليابان بمعدلات تربو على ٤ في المائة في عامي ١٩٨٤ و ١٩٨٥ ، ويرجع ذلك اساسا الى ارتفاع الصادرات وحدوث زيادة في الاستثمار .

١٤ - اما انتعاش الاقتصادات المخططة مركزيا في اوروبا الشرقية الذى بدأ في عام ١٩٨٣ ، فانه سيعزز في عام ١٩٨٤ ويستمر في عام ١٩٨٥ بمعدلات متوسطة للنمو تبلغ حوالي ٤ في المائة . ويتوقع ان يكون هناك معدل نمو مشابه تقريبا في الاتحاد السوفياتي ومع ان من شأن هذا التحسن ان يؤدى بشكل طبيعي الى ايجاد مجال للتجارة ، فان جميع بلدان اوروبا الشرقية تواصل انتهاج سياسات تقييد الاستيراد بالاضافة الى زيادة التصدير وخاصة فيما يتصل بالاقتصادات السوقية .

١٥ - ان القوة المحدودة للانتعاش الاقتصادى في الاقتصادات السوقية المتقدمة النمو ككل وكذلك المشاكل المستمرة التي تعاني منها بعض البلدان النامية التي ظلت حتى الان من اقطاب النمو الهامة في الاقتصاد العالمي يعنيان وجود معدلات بطيئة نسبيا للتوسع في التجارة العالمية . ومن المتوقع في عامي ١٩٨٤-١٩٨٥ ان تزيد التجارة العالمية سنويا بنسبة ٥ في المائة تقريبا . ومع ان هذا المعدل يبدو كبيرا ، الا انه يقل عن المعدل الذى سجل اثناء الانتعاش الدورى في الفترة من ١٩٧٦ الى ١٩٧٩ والذى زاد قليلا على ٦ و ٦ر٥ في المائة ، كما انه يأتي في أعقاب تدهور الصادرات العالمية الحقيقية ، الذى حدث في الفترة من عام ١٩٨٠ الى منتصف عام ١٩٨٣ .

١٦ - ومن المتوقع ان يكون النمو الاقتصادى في البلدان النامية ككل بطيئا في عامي ١٩٨٤ و ١٩٨٥ . وهذا يعني ان مجموع الناتج المحلي الكلي للفرد بالقيمة الحقيقية سيعاني انخفاضا ملحوظا في النصف الاول من الثمانينات . الا ان اقتصادات جنوب وشرق اسيا تشكل استثناء هاما ؛ فمن المحتمل ان تكون هذه الاقتصادات في موقف يسمح لها بتسجيل زيادات ملموسة في الواردات وتحقيق نمو داخلي ملحوظ . اما النمو في المجموعات الاخرى من البلدان النامية فمن المحتمل ان يستمر في مواجهة العقبات نتيجة

Digitized by UNOG Library

لعوامل خارجية . كما ان من المحتمل ان تستمر في كل من البلدان المصدرة للطاقة والمستوردة لها عملية تخفيض الانفاق والتكيف مع الاختلالات الخارجية الشديدة . وتتسم نسب خدمة الدين بالارتفاع ولا يتوقع ان تهبط بشكل ملحوظ ، وخاصة بالنظر الى الاحتمالات فيما يتعلق بأسعار الفائدة على القروض الرسمية غير التساهلية والاعتمادات الخاصة (انظر الجدول ٢) . ونظرا لان الزيادات في الطلب على الوقود ستكون متواضعة الى حد بعيد ولان المخزون الحالي كبير ، فانه من غير المحتمل ان يكون هناك انفراج في الموقف الخارجي العسير لغالبية مصدري الطاقة .

١٧ - ويحتمل ان تستمر الضغوط الواقعة على كثير من البلدان المستوردة للطاقة للحد من التوسع في مستويات وارداتها . ومع انه من المحتمل حدوث بعض التحسن في شروط التجارة بالنسبة للبلدان التي تعتمد على السلع الاولية الا ان اكثر المخططات تفاؤلا لا تتنبأ بحدوث انتعاش كامل في اسعار السلع الاولية في المستقبل القريب . كما انه ليس من المحتمل لاحجام الصادرات ان تزيد بمعدلات يمكن ان تخفف بدرجة كبيرة من العبء الواقع على المدفوعات في هذه البلدان . وبما ان من المتوقع ان تستأنف تدفقات رأس المال اتجاهها التصاعدي بصورة بطيئة جدا ، فان الزيادات التي تقع في حصيلة الصادرات يحتمل ان تخصص على اساس من الاولوية لتخفيف اوضاع الدين الخارجي واعادة تغذية مستويات الاحتياطي الدولي المستنفذة بدلا من زيادة مستويات الواردات .

Digitized by UNOG Library

الجدول ٢ - نسب خدمة ديون البلدان النامية المستوردة لرأس المال

	١٩٧٨	١٩٧٩	١٩٨٠	١٩٨١	١٩٨٢	١٩٨٣
استهلاك الديون زائد مدفوعات الفائدة كنسبة مئوية من حصيلة الصادرات	٣٧ر٠	٣٦ر٤	٣٨ر١	٤٨ر٢	٦٠ر٠	٥٣ر٠
مدفوعات الفائدة كنسبة مئوية من حصيلة الصادرات	٧ر٦	٩ر١	١٠ر٥	١٣ر٣	١٥ر٠	١٤ر٠

المصدر : ادارة الشؤون الدولية الاقتصادية والاجتماعية ، استنادا الى صندوق النقد الدولي ، الاحتمالات الاقتصادية للعالم في عام ١٩٨٣ (واشنطن العاصمة) ؛ ومنظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي دراسات متنوعة .

Digitized by UNOG Library

١٨ - وبالرغم من أن مشاكل خدمة الديون أكثر شيوعا ، فانها تؤثر على بلدان أمريكا اللاتينية تأثيرا شديدا . وتوجد في هذه البلدان أعلى النسب بين خدمة الدين واجمالي الدين من جهة وحصيلة الصادرات من جهة أخرى . وبينما زادت مدفوعات الفوائد التي تسددها البلدان النامية المستوردة لرأس المال ككل بالنسبة الى حصيلة صادراتها من ٦ر٧ في المائة في عام ١٩٧٨ الى ١٣ في المائة في عام ١٩٨٣ ، زاد الرقم المقابل لذلك في أمريكا اللاتينية من ٥ر١٥ في المائة في عام ١٩٧٨ الى ٣٥ في المائة في عام ١٩٨٣ . ولذلك يتعين أن تظل السياسات الموجهة الى الصادرات حذرة جدا . ونتيجة لذلك ، فان معدلات النمو الاقتصادى المتنبأ بها لبلدان أمريكا اللاتينية حتى منتصف هذا العقد تقل كثيرا عما كانت تشير اليه اتجاهاتها في فترة ما بعد الحرب .

١٩ - وتوجد أدنى معدلات التوسع المتنبأ بها للفترة ١٩٨٤ - ١٩٨٥ في أقل البلدان نموا التي يقع معظمها في المنطقة الافريقية الواقعة جنوبي الصحراء . أما معدلات النمو المتنبأ بها لمجموع الناتج المحلي الاجمالي التي تجارى بصعوبة شديدة الزيادات السكانية ، فانها مدعاة لقلق شديد . وفي حال عدم حدوث هزات في العرض ، فان من المتوقع أن تكون تقل كثيرا أسعار السلع التي تصدرها هذه البلدان (لا سيما المشروبات الاستوائية) عن أسعار السلع الاخرى التي يتاجر بها دوليا بحيث يمكن أن تستمر معدلات التجارة لديها في التدهور حتى في سياق حدوث انتعاش معتدل في توسع التجارة الدولية . كما أن الجفاف الشديد ، الذى يؤثر تأثيرا شديدا جدا على الاداء الزراعي لهذه البلدان يجعل من الضرورى تحويل القطاع الاجنبي الشحيح الى استيراد الاغذية .

١ - خصائص احتمالات المستقبل في المدى القصير

٢٠ - هناك خاصيتان من خواص التطور الحالي للاقتصاد العالمي تبرزان من هذا الاستعراض الوجيز للاحتمالات في المدى القصير . الخاصية الاولى هي أنه بالرغم من الانتعاش الجارى من الانكماش في اقتصادات السوق المتقدمة النمو لا يعني ذلك أن البلدان النامية ستدخل بصورة آلية ، بعد فترة زمنية ، مرحلة انتعاش مماثل في النشاط . وقد تحملت بعض أجزاء العالم النامي الانكماش تحملا حسنا بشكل ملحوظ وتبدى مايشير الى امكان محافظتها على نموها في الآونة الاخيرة . الا أن هناك أيضا بلدانا عديدة ، لا سيما في المنطقة الافريقية الواقعة جنوبي الصحراء وفي أمريكا اللاتينية ، أخذت تخرج من التجربة الاقتصادية للسنوات الاخيرة باختلالات خارجية

Digitized by UNOG Library

وداخلية ستعيق بشكل فعّال انتعاشها . بل لا يوجد حتى الآن بين اقتصادات السوق المتقدمة النمو ذاتها ضمان بأن الانتعاش القوى في أمريكا الشمالية سيولد توسعا مقابلا في النشاط الاقتصادى في أوروبا الغربية .

٢١ - أما الخاصية الثانية ، التي تفسر الخاصية الاولى تفسيرا جزئيا ، فتتمثل في أثر التفاعلات فيما بين المجموعات المختلفة من البلدان . فالأحداث والسياسات الاقتصادية داخل كل مجموعة من هذه المجموعات تمارس أثرا رئيسيا على أداء المجموعات الاخرى . ولا تعزز هذه التأثيرات بالضرورة بعضها في بعض ؛ ففي الظروف الحالية نجد أن الكثير من هذه التأثيرات يتسم بالتناقض . ومن البيّن ، على سبيل المثال ، انه بدون نمو قوى ومستمر في حصيلة الصادرات ، ستظل بلدان نامية كثيرة تواجه صعوبات شديدة في خدمة الديون وفي السيولة لا تتيح الا تخفيفا ضئيلا للقيود على الواردات . وهذه الصعوبات نفسها تمنع البلدان من تشجيع الاستثمار ، الممول اما بالاقتراض الخارجي أو من المستثمرين المحليين ، والمطلوب لاحداث تكيف هيكلي يمكنه في المدى الاطول أن يخفف من الصعوبات التي تكتنف المدفوعات الخارجية . وهذا يساهم على المستوى الدولي في الشكوك والمخاوف التي تعتور قدرة هذه البلدان على خدمة ديونها التي أعيد التفاوض عليها ، لا سيما عند استئناف مدفوعات استهلاك الديون كاملة . وكما أن القيود التي تمارسها البلدان النامية على الواردات تنعكس في شكل انخفاض في نمو الصادرات من البلدان المتقدمة النمو ، وينخفض الحافز على النمو ، الناشئ من قطاعات التصدير ، انخفاضا بارزا في البلدان التي يوجه اقتصادها صوب التجارة الخارجية ، مثل معظم اقتصادات أوروبا الغربية . الا أن ضعف الانتعاش في أوروبا الغربية هو الذى يؤدى جزئيا الى تضاؤل الارباح في أسعار السلع الاساسية والى تضاؤل حصيلة الصادرات في البلدان النامية . وفي الوقت ذاته ، فان السياسة الحذرة التي تنتهجها البلدان الاوروبية يمكن أن تعزى جزئيا الى مجال المناورة المحدود الذى ترى هذه البلدان انه ناجم عن ارتفاع معدلات الفائدة في الولايات المتحدة ، وذلك بينما تنتقص هذه السياسة من الحافز الذى يولده انتعاش الولايات المتحدة بالنسبة للاقتصاد العالمي . ولا يقل عن ذلك أهمية أن معدلات الفائدة المرتفعة ذاتها تؤدى الى تفاقم بالغ في عبء خدمة الديون الحالي في البلدان النامية مضيفة بصورة ملحوظة الى التخفيضات الشديدة في الواردات التي اضطرت الى اجرائها أكثر البلدان ديونا .

Digitized by UNOG Library

باء ـ المشاكل والفرص في النصف الثاني من العقد

١ ـ الفرص العالمية

٢٢ ـ بينما يمكن تغيير الحالات الطارئة بسرعة باتخاذ اجراءات مباشرة فان قوة ونمط انتعاش الاقتصاد العالمي ، عموما ، في السنتين القادمتين قد حددا بالفعل على نحو ملموس بواسطة الاتجاهات والسياسات القائمة الآن . وعلى العكس من ذلك ، تتسم فرص النمو في النصف الثاني من العقد بالضرورة بطابع الحدس بدرجة أكبر . أما السياسات التي سوف تنتهج في المستقبل وسوف تؤثر في مجرى الاحداث ، فليست معروفة في الوقت الحاضر . الا أنه من الممكن تقديم صورة للتطور المحتمل للتنمية بناء على الافتراض القائل بأن الاتجاهات والمواقف السياسية الحالية الملموسة في الوقت الحاضر ستظل دون تغيير أساسا . ولا تكمن قيمة هذا التحليل في أنه يقدم تنبؤا بل في أنه يحدد العوامل الرئيسية التي يرجح أن تؤثر في التنمية . اما العقبات التي تواجه التنمية المعجلة والتي يمكن بالتالي ابرازها فهي المشاكل التي ستتصدى لها السياسات.

٢٣ ـ تفترض الاسقاطات المقدمة في الجدول ١ عدم وقوع تغيرات سياسية هامة . وتشير هذه الاسقاطات الى أن من المرجح أن يتراوح **النمو الاجمالي في العالم** النامي في الفترة بين ١٩٨٦ و ١٩٩٠ بين ٣ر٥ الى ٤ر٥ في المائة في العام ، مما ينتج عنه زيادة متواضعة جدا في نصيب الفرد من الناتج في غضون العقد ككل . وستبقى بعض الاختلافات العريضة في الانماط الماضية للنمو ، مع تحقيق أقل البلدان نموا وغيرها من البلدان المتدنية الدخل أساسا أبطأ معدلات للتوسع الاقتصادي . بيد أن النمو في أهم البلدان المصدرة للطاقة والبلدان المثقلة بالديون أكثر من غيرها ، لا سيما في أمريكا اللاتينية ، سيتعرض لفقد الزخم بشدة . ومع هذا ستتمكن بلدان جنوب وشرق آسيا من أن تقترب من تكرار ادائها الاقتصادي في النصف الثاني من السبعينات .

٢٤ ـ وستكون البيئة الخارجية السائدة في بقية الثمانينات متغيرا رئيسيا يتحكم في فرص البلدان النامية مستقبلا من حيث تعزيز تنفيذ السياسات المحلية الفعالة أو اعاقة تنفيذها . وبالرغم من أن البلدان النامية قامت ، في أثناء السنوات العشر أو الخمس عشرة سنة الماضية ، بتكثيف التجارة والعلاقات المالية فيما بينها ، فان اقتصادات السوق المتقدمة النمو مازالت ، وستظل طوال بقية العقد ، تمثل سوق التصدير الرئيسي ومصدر التمويل الخارجي لها .

Digitized by UNOG Library

٢٥ — وينظر عموما الى مستقبل النمو المتوسط الأجل لاقتصادات السوق المتقدمة النمو نظرة حذرة . ومنذ مطلع السبعينات ، كان اتجاه النمو في الاقتصادات السوقية المتقدمة النمو اتجاها نزوليا . ففي الوقت الذى بلغ فيه متوسط النمو في الناتج ٥ في المائة في العام في أثناء الفترة ١٩٦٤—١٩٧٣ ، لم يبلغ سوى ٢ر١ في المائة في العام في الفترة بين ١٩٧٤—١٩٨٣ . ومما لا شك فيه أن العديد من العوامل قد أسهم في هذا الهبوط في زخم النمو ، ولكن ربما كان أهمها فقدان الحيوية في تكوين رأس المال . فقد تباطأ معدل النمو في اجمالي الاستثمار الثابت مما يزيد على ٦ في المائة في العام في الفترة ١٩٦٤—١٩٧٣ الى ما يتراوح بين صفر و ٥ر٠ في المائة في الفترة ١٩٧٤—١٩٨٣ . ولا تتمثل أهمية هذا البطء في انتفاء الآثار التوسعية القصيرة الأجل التي يحدثها الاستثمار على اجمالي الطلب ، بل في أنه يعزى أيضا الى دور الاستثمار بوصفه الاداة الرئيسية للابتكار التكنولوجي وارتفاع انتاجية العمل .

٢٦ — ومما لا شك فيه أن عدة عوامل قد أثرت على سلوك الاستثمار الثابت . فمن الواضح أن الاستثمار قد انكمش في السنوات القليلة الأخيرة نتيجة للمعدلات المنخفضة لاستغلال القدرة . وفي الوقت الذى يتيح فيه التباطؤ الكبير في التضخم في العديد من البلدان مجالا أعظم للمناورة بالنسبة لمقررى السياسة ، وفي الوقت الذى ترتفع فيه معدلات استغلال القدرة ، فان المخاوف من تجدد التضخم مازالت شديدة ، ويمكن أن نتوقع من مقررى السياسة أن يواصلوا اعطاء أولوية عليا لاحتوائه . وبناء عليه ، فان عدم اليقين بشأن المسار الذى ستتخذه السياسات المقبلة لادارة الطلب ربما تثني دوائر الأعمال عن زيادة قدرتها الانتاجية الحالية زيادة كبيرة . ومن المحتمل أيضا أن يسهم جو عدم اليقين على الصعيد الدولي ، بما في ذلك تقلب معدلات أسعار الصرف وتزايد الاخطار الحمائية ، في افساد مناخ الاستثمار . وعلاوة على ذلك ، تتوقع معظم التحليلات أن تظل أسعار الفائدة الحقيقية العالية والطويلة الأجل تشكل معلما من معالم الأسواق الدولية لرأس المال لفترة مقبلة ، لاسيما في ضوء العجز المالي المرتفع والمتزايد في الولايات المتحدة .

٢٧ — ومن المؤكد أنه يمكن ألا يصحب الانتعاش المستمر تسارع ملحوظ في التضخم وأن يستمر تحسن ثقة الأعمال التجارية في احتمالات المستقبل القريب ، في السنوات الثلاث أو الأربع القادمة . ومع تراكم فرص الابتكار التكنولوجي ، يمكن أن يسفر ذلك عن حدوث موجة جديدة من النشاط الاستثماري وارتفاع معدل

Digitized by UNOG Library

النمو الاقتصادى . بيد أنه في ضوء عدم توفّر أدلة أكثر حسما على أن الحكومات ستتمكن من أن تتبع باطراد تدابير توسعية وغير تضخمية من تدابير السياسة ، يتعين ألا نطلق العنان للتوقعات . ويمكن ، في المتوسط ، أن يتراوح معدّل نمو الناتج المحلي الاجمالي في اقتصادات السوق المتقدمة النمو ، كمجموعة ، بين ما لا يزيد على ٥ر٢ و ٣ في المائة سنويا في أثناء النصف الثاني من العقد .

٢٨ - ويمكن أن يترتب على هذا الخطو الوئيد للنشاط الاقتصادى في اقتصادات السوق المتقدمة أن يغدو معدّل التوسع في حجم التجارة العالمية أبطأ كثيرا منه في الفترات الأسبق . وربما يؤثر هذا الاتجاه تأثيرا معاكسا على صادرات البلدان النامية . ويرتبط الطلب في اقتصادات السوق المتقدمة النمو على الواردات من السلع الأساسية ارتباطا وثيقا بمعدل الزيادة في الايرادات ، ولهذا من المحتمل تماما أن يبقى أداء صادرات السلع الأساسية ضعيفا من حيث السعر والحجم على السواء . وسينطبق هذا بالتحديد على النفط . ذلك أن التكيف مع التغيرات السابقة في أسعار النفط في البلدان الصناعية ظاهرة هيكلية لها تأثير هام طويل الأجل على التجارة في منتجات الطاقة ؛ ومن شأن استمرار التقدم في حفظ الطاقة أن يبرز آثار النمو البطيء في الطلب النهائي . ومن بين السلع الأساسية الأخرى توجد بعض السلع التي يزداد تأثر أسعارها بالتقلبات في العرض أكثر منها في الطلب ، والتي يوجد الآن عرض زائد منها . وبصرف النظر عن الهزات غير المتوقعة في العرض ، فان أسعار المشروبات المدارية ، على سبيل المثال ، قد تنتعش ببطء شديد في غضون السنوات القليلة المقبلة ثم تركد ، من حيث القيمة الحقيقية ، حتى نهاية العقد .

٢٩ - بيد أن الاتجاهات في مجال أسعار وحجم السلع الأساسية التي يتجر فيها دوليا لا تشكلها قوى السوق فحسب بل سياسات الحكومات أيضا . اذ تتمتع الأسواق الزراعية المحلية ، على سبيل المثال ، بحماية عالية عموما ، وتميز أنظمة التعريفات في معظم الاحيان ضد المنتجات الأكثر تجهيزا . وتحدد الاستراتيجية ، كما بين مؤخرا ، عددا من التدابير التي يمكن ، في حالة تنفيذها ، أن تحسن من أداء تصدير المنتجين للسلع الأساسية في السنوات المقبلة .

٣٠ - وينبغي أن تستمر صادرات المصنوعات في الزيادة بمعدل أعلى بكثير من صادرات السلع الأساسية . وتمثل صادرات المصنوعات في الوقت الحالي ما لا يزيد على ٣ في المائة من الاستهلاك الاجمالي للمصنوعات في بلدان الاقتصاد السوقي المتقدمة النمو ، ويبدو لذلك أن هناك احتمالات كبيرة لمزيد من التغلغل في هذه الأسواق . وهذا يمكن أن يساعد على تلافي الأثر السيئ

Digitized by UNOG Library

لتباطؤ نمو الدخول على الطلب على المصنوعات . ومع ذلك ، فان درجة تغلغل الواردات في بعض أوجه الانتاج الرئيسية عالية فعلا ؛ كما أن القيود التجارية تحول دون تحقيق المزيد من المكاسب . وعلى سبيل المثال ، فان الحواجز غير الجمركية القائمة لا تسمح من الوجهة العملية بنمو استيراد المنسوجات والملابس من البلدان النامية . ويمكن لاستمرار التنوع في صادرات المصنوعات أن يساعد في المحافظة على النمو العام لهذه الصادرات في مواجهة حواجز جمركية محددة . ومع ذلك ، فان التدابير الحمائية قد شملت في الآونة جد القريبة عديدا من المنتجات ذات الأهمية الخاصة لدى البلدان النامية ؛ ولما كان من المتوقع حسب المعايير التاريخية أن تظل البطالة مرتفعة في البلدان الصناعية ، فان من المحتمل أن تظل هناك معارضة قوية لرفع الحواجز القائمة ، بل قد يكون هناك في الواقع مزيد من التكثيف للضغوط الحمائية .

٣١ - وصحيح ، حتى في المناخ السائد ، ان بعض البلدان النامية استطاعت بصورة منفردة ان تستمر في زيادة صادراتها من المصنوعات بدرجة قوية . بيد أن من المشكوك فيه كثيرا أن يكون بوسع البلدان النامية كمجموعة - مع تزايد العدد الذى له القدرة على تصدير مصنوعات - ان تعتمد على امكان حدوث نمو قوى مماثل في مواجهة مواقف السياسة الراهنة للبلدان المتقدمة النمو أو على معدّل اقبال هذه البلدان على تشجيع التغيير الهيكلي المحلي . وفي الحين الذى يوجد فيه اتفاق عام على استصواب حدوث تغيير هيكلي في البلدان النامية ، يؤدى الى جملة أمور منها التوسع في تصدير المصنوعات ، تحتاج هذه الاستراتيجية ذات الوجهة التصديرية الى أن يقابلها تكييف هيكلي مناظر في البلدان المتقدمة النمو . وعلاوة على ذلك ، فان هناك اقرارا على نطاق واسع ، في هذه البلدان الأخيرة أيضا ، بأن التكيف اجراء ايجابي يدعم النمو الطويل الأجل لهذه البلدان ذاتها .

٣٢ - وهناك تناظر في العلاقات التجارية بين الاقتصادات المخططة مركزيا والبلدان النامية . فالاستمرار في اعادة تشكيل الاقتصادات المخططة مركزيا يتيح فرصا لمزيد من التجارة على المدى الأطول . ويتوقف تحقيق هذه الفرص على ادخال قدر أكبر من المرونة على آليات التجارة القائمة في الاقتصادات المخططة . ويمكن استكشاف هذه التغيرات في سياق اعداد المجموعة التالية من الخطط المتوسطة الأجل للفترة ١٩٨٦-١٩٩٠ . والاستراتيجية تعالج مثل هذه القضايا المترابطة المتصلة بالسياسة التجارية والتغيير الهيكلي . وهذا مجال توجد فيه حاجة كبيرة الى تنفيذ التدابير التي ووفق عليها فعلا والى دراسة نهج جديدة .

Digitized by UNOG Library

٣٣ - وبصورة جزئية ، تعتمد احتمالات التدفقات الرأسمالية غير التساهلية على احتمالات التجارة وحصائل التصدير . وقد حدث في السنتين الاخيرتين انخفاض حاد في التدفقات الخاصة ، ولا سيما في مجال الاقراض المصرفي . ومن الممكن توقع بعض التحسن على هذه التدفقات مع الانفراج التدريجي لمشاكل السيولة الحالية لدى البلدان النامية المقترضة ونظرا لوجود قدر من الانتعاش في حصائل صادراتها . ومع ذلك ، فمن غير المحتمل ، أن يحدث على المدى الأطول توسع في الاقراض المصرفي بمعدلات مشابهة لتلك التي سادت في السبعينيات . وصحيح أن البلدان التي اقترضت قليلا في الماضي ، أو لم تقترض على الاطلاق . قد تكتسب قدرا متواضعا من الأهمية في أسواق رأس المال الخاص . الا أن هذه البلدان في معظمها ذات دخل منخفض ؛ ومن غير المحتمل ، بسبب ما لديها من قدرة محدودة للغاية على خدمة الديون ، أن تجذب تدفقات كبيرة من رأس المال الخاص . وفي صفوف البلدان المرتفعة الدخل التي اقترضت بقدر أكبر من الماضي، يتوقع أن يكون رأى المقرضين والمقترضين في النسبة المقبولة لخدمة الديون أكثر تشددا في المستقبل . ومن المتوقع في الوقت الحالي أن تزيد القيمة الاسمية لصافي الاقراض المصرفي بمعدل سنوى يتراوح بين ٥ و ١٠ في المائة خلال الفترة المتبقية من الثمانينيات ، بعد أن ظلت تتزايد وتتوسع بما يربو على ٢٠ في المائة سنويا خلال السبعينيات (١) . وما لم يحدث تغير واضح في السياسات التي تؤثر على المؤسسات الانمائية المتعددة الأطراف ، فلن يكون بالامكان تعويض الهبوط المتوقع في نمو الاقراض عن طريق المصارف الخاصة من الزيادة المتكافئة في الاقراض الرسمي المقدم من أطراف متعددة بشروط غير تساهلية .

٣٤ - ومع ذلك ، فان أى نظام دولي يمكّن من تحويل مجرد مبالغ متواضعة من رأس المال المقترض بشروط غير تساهلية الى البلدان الناشئة السريعة النمو لن يكون نظاما فعالا . وبرغم ان البلدان النامية ، بصورة عامة ، قد زادت من مدخراتها المحلية زيادة شديدة ، كان نمط الخبرة التاريخية متمثلا في تدفق لرأس المال الأجنبي ، في المرحلة التي تعيشها معظم هذه البلدان حاليا والتي تتسم بامكانات النمو السريع ، يكمل الموارد المحلية وعلى نحو مجد الى حد بعيد وتعالج الاستراتيجية موضوع تحسين الآليات الدولية الخاصة بهذه التحويلات ، كما سيناقش بعد ذلك في الفرع الثالث ، وخصوصا في ضوء الخبرة الحديثة .

٣٥ - ويمكن للاستثمار الخاص بالمباشر أن يكمل أشكالا أخرى من التدفقات المالية الخاصة ؛ وفي السنوات الأخيرة ، أصبحت السياسات في عدد من البلدان النامية ، تحبذ الاستثمار المباشر . ومع ذلك ، فان تدفقات الاستثمار الخاص تتوقف بدرجة كبيرة على الوضع المتوقع لميزان المدفوعات وعلى التوقعات الاقتصادية للبلد المتلقي بصورة عامة . والتوسع في تدفقات الاستثمار الخاص يفترض مسبقا وجود

Digitized by UNOG Library

بيئة مستقرة نسبيا لا تهددها أزمات السيولة أو انتشار الحمائية أو الانقلابات الداخلية أو الأسباب الأخرى لعدم استتباب الحال .

٣٦ - وسيكون لتطور المساعدة الانمائية الرسمية أهمية خاصة بالنسبة لأقل البلدان نموا والبلدان الأخرى ذات الدخل المنخفض حيث تمول تدفقات المساعدة الانمائية الرسمية نسبة كبيرة من مجموع النفقات الاستثمارية . ولا تشجّع السياسات والمواقف الحالية في البلدان الرئيسية ضمن البلدان المتقدمة النمو ذات الاقتصاد السوقي على حدوث زيادة حادة في هذه التدفقات . وتفترض التوقعات الحديثة للبنك الدولي أن تزداد المساعدة الانمائية الرسمية من البلدان الصناعية كمجموعة بخطى مماثلة لخطى الناتج المحلي الاجمالي لهذه البلدان حتى عام ١٩٩٥ (٢) . وهذا يعني أن البلدان المتقدمة النمو ذات الاقتصاد السوقي سوف تصل بحلول عام ١٩٩٠ الى منتصف المسافة فقط فيما يتعلق بتحقيق وصول المساعدة الانمائية الرسمية الى الهدف الذى حددته الاستراتيجية لعام ١٩٨٥ ، وهو ٧ر. في المائة . كما أن من غير المتوقع أن يستطيع المانحون من بين البلدان المصدرة للطاقة زيادة تدفقاتهم التساهلية الى بلدان نامية أخرى . وفي الحقيقة ، فان الوضع المتوقع للحساب الجارى لمانحي البلدان النامية يشير الى أن هناك حاجة الى بذل جهود اضافية لمجرد الابقاء على التدفقات الحالية . أما ما قد يؤثر في المستقبل على مسار التدفقات التساهلية الآتية من الاقتصادات المخططة مركزيا فغير معروف .

Digitized by UNOG Library

٢ ـ النمو بالاعتماد على النفـــس

٣٧ ـ في الحين الذى تبدو فيه آفاق البيئة الخارجية غير مواتية ، بدرجة كبيرة ، سيكون للأحداث والسياسات المحلية أثر كبير على أداء البلدان النامية في بقية العقد . ومما لـــه صلة وثيقة بالأمر أن نتذكر أن معدل النمو في انتاج البلدان المستوردة للطاقة كمجموعـــة في السبعينيات ـ ٢ره في المائة تقريبا ـ كان هو نفس معدل الستينيـــات تقريبـــا ، رغم أن نمو بلدان الاقتصاد السوقي المتقدمة النمو قد انخفض انخفاضا ملحوظا من ٥ فـــي المائة تقريبا في الستينيات الى ما يزيد قليلا على ٣ في المائة في السبعينيات . وصحيـــح أن ضعف الحافز الخارجي الذى نشأ في بلدان الاقتصاد السوقي المتقدمة النمو قد قابلـــه الى حد ما ازدهار الطلب على الاستيراد من البلدان المصدرة للنفط . وصحيح أيضـــا ان بعض البلدان قد تمكنت من المحافظة على النمو أو التعجيل به على حساب الارتفـــاع في المديونية الخارجية . ولكن القوة الدافعة الرئيسية للمحافظة على النمو جاءت من داخـل البلدان النامية ذاتها . وفي الوقت الذى شهد فيه حجم صادرات البلدان الصناعيـــة الجديدة ارتفاعا شديدا ، هو فـــي جزء منه ، استجابة لسياسات تشجيع التصدير ، كان الاداء الزراعي جيدا بصورة عامة . ويرجع التوسع الشديد في الطاقة الانتاجية الى ارتفـــاع مستويات الاستثمار والادخار المحليين (٣) .

٣٨ ـ وفي السنوات المقبلة ، ربما تواجه البلدان الصناعية الجديدة ، كما أشير من قبـل ، قدرا أقل من السهولة في ايجاد الحافز على الاستثمار المحلي من خلال ايجاد اســـواق للتصدير . ومن المرجح ان يحدث مزيد من التضاؤل في امكانيات الوصول الى هذه الاسواق أو أن تشتد المنافسة فيها ، وكلا الأمرين سيقللان من احتمالات الاستثمار المربح في أنشطة التصدير . ومن المحتمل أن تجد البلدان ان من المتعين عليها أن تولي قدرا أكبر مـــن الأهمية للتدابير التي تشجع الانتاج الذى يستعاض به عن الواردات كي تستطيع المحافظـــة على مستويات الاستثمار المحلي ولكي تحقق نموا في الانتاج . ومازال هناك مجال كبـــير للتوسع الانتقائي في مجال الانتاج ، الذى يستعاض به عن الواردات ، وذلك فيما يتعلـــق بقطاعات مثل الغذاء والطاقة . وفي حين أحرزت بعض البلدان تقدما كبيرا ، لا زال البعـــض الآخر يسجل أرقاما ضخمة في صافي الواردات . الا ان الخبرة اثبتت ، في نفس الوقـــت أن الاستمرار بصورة عامة في سياسات التصنيع التي تهدف الى الاستعاضة عن الـــواردات أمر له حدوده ، وقد تستطيع البلدان الصغيرة الوصول الى هذه الحدود بسرعة كبـــيرة . وعادة ما يؤدى استحداث طاقة انتاجية جديدة وتشغيلها الى طلب اضافي على استـــيراد اللوازم من المعدات الرأسمالية والمواد الخام والسلع الوسيطة . ونظرا لصغر حجم الأسـواق المحلية ، فان تكثيف الجهود لمواصلة سياسات الاستعاضة عن الواردات يؤدى في أغلـــب الاحوال الى مضاعفة المصانع والصناعات ذات الحجوم غير الاقتصادية .

٣٩ ـ ومما لا شك فيه أن هناك مجالا لاطراد تزايد التجارة فيما بين البلدان الناميـــة . وقد انكمشت هذه التجارة بسبب الانتكاس الاقتصادى ، ولكن من المؤكد انه سيحدث انتعاش

Digitized by UNOG Library

في السنوات المقبلة . ومع ذلك ، فقد يكون من الصعب تحقيق معدلات توسع مماثلة لتلك التي كانت قائمة قبل هذا الانتكاس . ومن غير المحتمل أن يحقق كثير من البلدان التي كانت تعد من أقطاب النمو في العالم النامي زيادة في الواردات بنفس المعدلات التي كانت سائدة في السبعينيات . وستظل بلدان امريكا اللاتينية تعاني من صعوبات بالغة في مجال السدفوعات ، في الوقت الذى لن يتمكن فيه مصدرو النفط من زيادة وارداتهم بمعدلات مماثلة للمعدلات التي كانت قائمة في الماضي وذلك بسبب ضعف أسواق النفط .

٤٠ - ورغم الصعوبات ، فليس ثمة شك في أن المواصلة الحثيثة لسياسة الاعتماد على النفس يمكن ان تعادل بعضا من الآثار السلبية التي يتعرض لها معدل سرعة التنمية من جراء بيئة خارجية أقل مواتاة وثمة واحد من الاجراءات الجماعية الهامة ، هو تنفيذ تدابير تيسر التوسع في التجارة والتدفقات المالية والروابط الاقتصادية الأخرى فيما بين البلدان النامية ذاتها . ولكن كل بلد على انفراد قد يكون أيضا قادرا على تحسين أدائه بدرجة كبيرة عن طريق إحداث تغييرات في ادارة الاقتصاد والمؤسسات الاقتصادية تعزز من كفاءة تخصيص الموارد واستخدامها . وبالمثل ، فان هناك حاجة الى التمسك بمواصلة سياسات الاستمرار في الاداء الجيد بصورة عامة ، الذى اتسمت به السبعينيات فيما يتعلق برفع معدلات الادخار المحلي . وهذه السياسات يمكن ان تتقوض ما لم يتحقق على نحو فعال وقف وعكس الاتجاه نحو زيادة أوجه عجز الميزانية ، التي تبدو ظاهرة للعيان في العالم النامي فضلا عن بلدان الاقتصاد السوقي المتقدمة النمو .

٤١ - ولكنه يتعين على البلدان النامية كمجموعة ان تتعرف على الحدود التي يمكن ان تصل اليها الاحتمالات المتاحة خلال فترة العقد فيما يتعلق بتسارع التنمية الذى يتولد داخليا . ولا يمكن تدعيم الظروف الملائمة لمزيد من النمو الذاتي ، الذى تتحكم فيه البيئة الخارجية بدرجة أقل ، إلا بالأسلوب التدريجي . وجوهر الموضوع هو قدرة كل مجتمع على استحداث التكنولوجيات الجديدة واستيعابها وتطبيقها . والسياسات التعليمية وغيرها من التدابير التي تعمل على تنمية قدرات مبتكرة في المجتمع - تعينه على انتقاء وتكييف ونشر التقنيات الجديدة والنهج التنظيمية لعلاج المشاكل المعقدة - لها اهمية قصوى في هذا السياق ، بالاضافة الى ما لها من اهمية في حد ذاتها . كما تتمتع السياسات الصحية والغذائية ، والسياسات الاجتماعية الاخرى التي تعمل على تكوين شعب يتمتع بالحيوية والصحة ، بنفس القدر من الأهمية .

٤٢ - وتختلف الآراء دوما حول الاهمية النسبية للسياسات المحلية والبيئة الخارجية . ولكنه لا خلاف على أن التعجيل بالتنمية يحتاج الى كل من السياسات المحلية الفعّالة والظروف الخارجية الملائمة . وبالمفهوم الأعم ، فانه يجب تفسير الظروف الخارجية الملائمة على أنها تشمل مناخا سياسيا دوليا لا تتهدده التوترات السياسية الخطيرة ولا سباق التسلح الذى ينذر بالخطر . وبالمفهوم الأكثر تحديدا ، فان الظروف الخارجية الملائمة تتشكل بدرجة كبيرة عن طريق الاستجابات للمشاكل والتوسيات المتعلقة بالسياسة العامة والتي ستناقش في الفصل التالي .

../..

Digitized by UNOG Library

ثالثا ـ التقدم والقضايا في مجال تنفيذ تدابير السياسة

٤٣ ـ يقدم هذا الفرع تقديرا للاتجاهات والسياسات الحديثة في القطاعات الفردية للاقتصادات الوطنية والاقتصاد الدولي على حد سواء . وهو يشير الى التغييرات في الظروف التي حدثت منذ اعتماد الاستراتيجية ، ويستعرض التقدم المحرز في تنفيذ تدابير السياسة الموصى بها في الاستراتيجية ، وينظر في اتجاه التغيير المطلوب في السياسات في السنوات المقبلة . وتتطابق الأقسام الفرعية في العدد والعناوين والترتيب مع تلك الواردة في الفرع الثالث بشأن تدابير السياسة للاستراتيجية الانمائية الدولية ذاتها .

ألف ـ التجارة الدولية

٤٤ ـ خصت الاستراتيجية الانمائية الدولية بالذكر نمو صادرات وواردات البلدان النامية بوصفه هدفا رئيسيا وتوخت الاستراتيجية توسيع حجم الصادرات والواردات من السلع والخدمات بمعدل سنوي قدره ٥ر٧ و ٨ في المائة على التوالي خلال عقد الأمم المتحدة الانمائي الثالث . وكما هو الشأن في الأهداف الكمية الأخرى للاستراتيجية ، فان معدلات نمو حجم التجارة قد قصرت بشدة عن بلوغ الهدف (انظر الجدول ٣) . وقد احدث تباطؤ نمو التجارة العالمية منذ بداية الكساد الاقتصادي أثرا عكسيا على صادرات البلدان النامية . ومن ناحية أخرى ، تطلبت مشاكل السيولة في بلدان عديدة تطبيق تدابير جذرية لتقييد الواردات . وكان خفض معدلات الواردات وبصفة خاصة السلع الرأسمالية والمدخلات الوسيطة من أهم العوامل الكامنة وراء الأداء الاقتصادي الشامل الهزيل للبلدان النامية في ١٩٨٢-١٩٨٣ .

٤٥ ـ ويعزى جزء كبير من الانخفاض الأخير في صادرات البلدان النامية الى الكساد ، ويمكن توقع تحركه في الاتجاه المعاكس جزئيا مع النمو الاقتصادي الأسرع في المراكز الصناعية والتحسن في الاقتصاد العالمي في مجموعه . على ان تكثيف الاتجاهات الحمائية كان له أثره ايضا ، واذا لم يتم عكس مسار هذه الاتجاهات بصورة حاسمة فان معدل التوسع في صادرات البلدان النامية يمكن أن يتأثر بشدة فيما تبقى من العقد . وسيكون التوسع الأكثر بطؤا في الصادرات بمثابة قيد شديد على نمو الواردات وعلى استعادة معدل سرعة التنمية . وكما أوضحت خبرة العقدين الماضيين ، فان النمو السريع في الصادرات وفي الاستثمار في الأنشطة الموجهة نحو التصدير يتطلب الاحتفاظ بقواعد دولية واضحة تحبذ نظاما تجاريا مفتوحا .

Digitized by UNOG Library

جدول ٣ ــ البلدان النامية : معدلات نمو حجم الصادرات والواردات ، ١٩٨١-١٩٨٣

(نسبة مئوية)

	١٩٨١	١٩٨٢	١٩٨٣ (أ)
	حجم الصادرات		
البلدان النامية	- ٤ر٨	- ٤ر٨	- ٥ر٠
صافي مصدرى الطاقة	- ١٢ر٥	- ١٢ر٨	- ٤ر٥
صافي مستوردى الطاقة	١١ر١	٧ر٩	٥ر٠
	حجم الواردات		
البلدان النامية	١٤ر٣	- ٢ر٠	- ٧ر٠
صافي مصدرى الطاقة	٢٥ر١	٣ر٠	- ١١ر٥
صافي مستوردى الطاقة	٦ر١	- ١ر٣	- ٢ر٥

المصدر : ادارة الشؤون الدولية الاقتصادية والاجتماعية بالأمانة العامة للأمم المتحدة ، استنادا الى المصادر الدولية الرسمية .

(أ) تقديرات أولية مقربة الى أقرب نصف نقطة مئوية .

وبالنسبة للبلدان التي تواجه مصاعب شديدة في خدمة الدين ، من الضروري ان تظل الأسواق مفتوحة ولا يمكن لتلك البلدان ان تأمل في خفض أعباء ديونها الا من خلال نمو الصادرات المستمر .

١ ــ السياسة الحمائية والتكيف الهيكلي في البلدان الصناعية

٤٦ ــ هناك حاجة ملحة لتعزيز نظام التجارة الدولية لضمان استمرار وصول صادرى البلدان النامية الى أسواق البلدان الصناعية . ولهذه الغاية ، تدعو الاستراتيجية الى زيادة الجهود المبذولة في اتجاه تحرير التجارة والتكيف الهيكلي . وهي تدعو البلدان ، بصفة محددة ، الى تنفيذ الاتفاقات التي تم التوصل اليها في جولة طوكيو بشأن المفاوضات التجارية المتعددة الأطراف بهدف خفض الحواجز غير الجمركية والالتزام بأحكام تجميد الوضع الراهن وخفض القيود القائمة على الواردات من البلدان

Digitized by UNOG Library

النامية ، وبصفة خاصة من المنتجات الزراعية والاستوائية ، وتجنب الاتفاقات القطاعية التي تعوق نمو التجارة ، والاتفاق على نظام للضمانات متعددة الأطراف .

٤٧ - وقد أعاد زعماء العالم في تصريحاتهم السياسية اللاحقة في كانكون وفرساى وولياميزبرغ تأكيد الالتزام بنظام تجاري مفتوح ومتعدد الأطراف ، وأكدوا على الحاجة الى وقف الاتجاهات الحمائية وتحريكها في الاتجاه المعاكس . كما كان تشجيع تحرير التجارة وتوسيع التبادل التجاري ووضع أولويات للتعاون في المستقبل في المسائل التجارية هو الموضوع الأساسي في الاجتماع الوزاري لمجموعة الاتفاق العام بشأن التعريفات الجمركية والتجارة (غات) في تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٨٢ . وفي الدورة السادسة لمؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية ، حث المؤتمر في قراره ١٥٩ (د-٦) المؤرخ في ٢ تموز/يوليه ١٩٨٣ البلدان النامية ، ضمن جملة أمور ، على الالتزام بأحكام تجميد الوضع الراهن ، والعمل صوب خفض وازالة القيود الكمية ، واتباع سياسات تهدف الى تسهيل التكيف الهيكلي .

٤٨ - وعلى الرغم من جميع التعهدات بزيادة تحرير التجارة ، فمن الواضح ان السياسة الحمائية مازالت تحرز قصب السبق ، وتختلف المواقف تجاه الحماية . فلأسباب ربما تكون علمية أكثر منها مفاهيمية ، ينظر الى الضوابط التجارية بصورة متزايدة باعتبارها أمرا طبيعيا ، وينتقل عبء اقامة الدليل الى اولئك الذين يدعون الى اسواق مفتوحة . وبعد تزايد عدد الحواجز التجارية التي اقيمت في السنوات الأخيرة دليلا واضحا على النكوص عن ايجاد نظام تجاري أكثر انفتاحا . وفي حين ان البلدان الصناعية مستمرة في تطبيق المزيد من التخفيضات الجمركية في اطار الالتزامات التي تعهدت بها في المفاوضات التجارية المتعددة الأطراف فان الاتجاه نحو زيادة استعمال الحواجز غير التجارية ، الذي تبدى منذ منتصف السبعينات ، زادت سرعته خلال السنوات القليلة الأولى من الثمانينات . وقد أثرت تلك الحواجز على المنتجات ذات الأهمية التصديرية الخاصة بالنسبة للبلدان النامية ، مثل المنسوجات والملابس والصلب وعدد من المنتجات الزراعية .

٤٩ - وقد ظلت صادرات البلدان النامية من المنسوجات والملابس خاضعة لفترة طويلة للقيود الكمية . وقد أدت المفاوضات الناجحة التي تجددت بشأن الترتيبات المتعلقة بالتجارة الدولية في المنسوجات ، المعروفة باسم ترتيبات الألياف المتعددة ، التي اعتمدتها الأطراف المتعاقدة بمجموعة الاتفاق العام بشأن التعريفات الجمركية والتجارة (غات) في جنيف في ٢٠ كانون الاول/ديسمبر ١٩٧٣ (٤) ، الى جعل هذه الترتيبات تقييدية على نحو متزايد فيما يتعلق بالزيادات المسموح بها في الواردات . ونتيجة لذلك ، تباطأ معدل صادرات البلدان النامية من المنسوجات الى البلدان الصناعية بدرجة كبيرة . والواقع ان هناك دراسة اجرتها مؤخرا مجموعة

Digitized by UNOG Library

غات تبين ان واردات البلدان المتقدمة النمو من المنسوجات من البلدان النامية قد انخفضت في عام ١٩٨١ (٥) .

٥٠ - وتغطي آخر ترتيبات الألياف المتعددة ، السارية اعتبارا من ١ كانون الثاني/يناير ١٩٨٢ الى ٣١ تموز/يوليه ١٩٨٦ ، نحو ٨٥ في المائة من التجارة في المنسوجات والملابس وتتضمن أكثر من ٣٠٠٠ حصة لمختلف البلدان أو المناطق ولمختلف المنتجات . وتتشابه شروط تلك الترتيبات مع شروط الترتيبات السابقة ، ولا تسمح الا بقدر ضئيل من النمو الكلي ان كانت تسمح به على الاطلاق ، بينما تفرض أكبر القيود على الفئات التي تعتبر " حساسة " وعلى الموردين السيطرين . وطلب من هؤلاء الموردين (وبصفة خاصة جمهورية كوريا وهونغ كونغ) التنازل عن جزء من حصصهم بهدف اتاحة الفرصة لموردين جدد (مثل اندونيسيا وسري لانكا) . وفضلا عن ذلك تم تضمين الاتفاقات الثنائية مع الاتحاد الاقتصادي الاوروبي آلية " مضادة للاغراق " يسمح بمقتضاها لبلدان الاتحاد الاقتصادي الاوروبي بفرض قيود موقتة على الواردات في حالة الارتفاع المفاجئ في الواردات . وفي نفس الوقت ، ومنذ منتصف ١٩٨٣ ، خففت الولايات المتحدة شروط اعادة التفاوض بشأن ٥٠ اتفاقا ثنائيا بما في ذلك الاتفاقات مع باكستان وجمهورية كوريا وهونغ كونغ ، كانت جميعها سارية لمدة تقل عن عامين .

٥١ - وقد واجهت منتجات صناعية أخرى ايضا تدابير حمائية متزايدة . ويعد الصلب مثالا بارزا على ذلك . ففي تموز/يوليه ١٩٨٣ ، أعلنت الولايات المتحدة فرض رسوم على الواردات وحصص على عدد من منتجات الصلب . وكان من بين البلدان المتأثرة عدة بلدان نامية . وبدأت كندا وبلدان الاتحاد الاقتصادي الاوروبي ، من ناحيتها ، اتخاذ اجراءات مكافحة الاغراق ضد المنتجين في عدد من البلدان النامية .

٥٢ - وقد ظل الوصول للأسواق بالنسبة للمنتجات الزراعية مقيدا لفترة طويلة في البلدان المتقدمة النمو ، وفي السنوات الاخيرة ، زادت حماية انتاج السكر المحلي وتقديم اعانة الى صادرات السكر في البلدان المتقدمة النمو ذات الاقتصاد السوقي بدرجة كبيرة على حساب البلدان النامية . وينبغي ألا يغيب عن الاذهان ان السكر من الصادرات الرئيسية للعديد من البلدان النامية التي تتمتع في انتاج تلك السلعة بميزة كبيرة من ناحية التكلفة على البلدان المتقدمة النمو . ولا يدور النزاع بين البلدان النامية وبلدان الاتحاد الاقتصادي الاوروبي حول كون الاخيرة تحمي اسواقها المحلية فقط ، بل ولأن اعانات التصدير قد حولتها الآن الى المصدر الرئيسي للسكر في العالم ، وفي آيار/مايو ١٩٨٢ ، اعادت الولايات المتحدة فرض حصص واردات السكر وحددتها بنحو ٧٥ في المائة من معدلاتها في عام ١٩٨٠ .

٥٣ - ويمكن التخفيف بعض الشيء من كثافة الضغوط الحمائية عن طريق الاسراع بمعدلات النمو الاقتصادي ورفع معدلات الاستثمار . ولكن حالات سوء التكيف القائمة في الهياكل الصناعية قد تتكشف عن كونها عقبات خطيرة أمام تحرير التجارة . وهناك

Digitized by UNOG Library

حاجة الى اتباع سياسات تدعم بنشاط التكيف الهيكلي اذا ما أريد احتواء انتشار النزعة الحمائية وازالة الحواجز القائمة تدريجيا . ويمكن ان يتطلب التصميم على التغلب على العقبات التي تعترض سبيل التكيفات الهيكلية التزاما بالحفاظ على نظام تجارى مفتوح أكبر من الالتزام الذى عكسته الاجراءات العملية التي اتخذتها البلدان التجارية الرئيسية في السنوات القليلة الماضية .

٥٤ - وتتمثل احدى هذه العقبات في احتمال ان تبقى البطالة مرتفعة لعدد من السنوات . وان معدلات النمو البطيئة نسبيا للناتج الكلي المسقط في الفصل الثاني تعني ضمنيا ان من المرجح ان تزيد المعدلات الكلية للبطالة في الثمانينات عما كانت عليه في العقود السابقة . والبطالة في الصناعات المتأثرة بالمنافسة في مجال الواردات من جانب البلدان المتقدمة النمو الاخرى والبلدان النامية على السواء (على سبيل المثال ، الصلب والسيارات والمنسوجات) مرتفعة بشدة ، وليس من المنتظر ، في غيبة سياسات لتحويل العاطلين الى أنواع اخرى من النشاط ، من ان تنخفض الى معدلات من شأنها تخفيف الضغط على صانعي السياسة للابقاء على الحواجز التجارية الحالية أو حتى زيادتها . وعلى ذلك فان الامكانية السياسية لتنفيذ التخفيف من القيود التجارية القائمة وتجنب فرض قيود جديدة من المرجح ان تتيسر بانتهاج سياسات نشطة للتكيف الهيكلي .

٥٥ - وهناك صعوبة ذات صلة تتمثل في ان الحواجز غير الجمركية مركزة بشدة في القطاعات التي أصبح فيها الموردون الجدد (وبصفة خاصة من البلدان النامية) أكثر فعالية من حيث التكلفة عن المنتجين التقليديين . وفي تلك القطاعات ، نجد ان التحول في الميزة النسبية الى المنتجين من البلدان النامية هو اتجاه طويل الأجل لن يتأثر بالنمو الاقتصادى الأقوى في البلدان المتقدمة النمو ذات الاقتصاد السوقي . ويعزز هذا الاعتبار الحاجة الى احداث تكيف هيكلي كوسيلة لتسهيل ازالة الحواجز التجارية .

٥٦ - وليس من المحتمل ان تقل الضغوط الحمائية من تلقاء نفسها ؛ ويمكن ان تصبح التجارة مقيدة أكثر فأكثر . وقد أدى انتشار السياسة الحمائية الى اضعاف الدفاع عن التجارة الحرة . ومن المحتمل ان يكون نجاح اعداد متزايدة من القطاعات في الحصول على حماية من منافسة الواردات قد أدى ، داخل البلدان ، الى اضعاف قدرة النظام السياسي والاقتصادى على حرمان قطاعات أخرى ، كانت غير محمية من قبل ، من الحصول على مزايا سياسية مشابهة . وتميل السياسة الحمائية بصفة خاصة الى الانتشار من أحد المنتجات كي تشمل الصناعات المستعملة له التي تغدو غير قادرة على المنافسة بسبب الحماية ، ومن ثم يتكون لديها سبب قوى لطلب تدابير حمائية لنفسها . ومن الأعسر ، في السياق الدولي ، الدفاع عن الابقاء على أسواق مفتوحة في الوقت الذى يتزايد فيه الأخذ بالتدابير الحمائية في الخارج . ويتطلب وقف القوى القوية التي تساهم في نشر السياسة الحمائية داخل البلدان وعلى الصعيد الدولي

Digitized by UNOG Library

وعكس اتجاه تلك القوى التزاما واضحا بالابقاء على نظام تجارى مفتوح . ولكن ينبغي ترجمة الالتزام الى اجراءات عملية من خلال دعم الترتيبات القائمة وايجاد آليات جديدة ، وبصفة أخص وسيلة فعّالة للتعامل بطريقة منصفة مع الحواجز غير الجمركية .

٢ - الحاجة الى تحسين قواعد التجارة والى تطبيقها

٥٧- واذا ما أريد احتواء تلك القوى بنجاح ، سيكون من المتعين على مختلف البلدان تعزيز تصميمها على المحافظة على نظام تجارى مفتوح ، كما سيكون من المتعين ايلاء أولوية عليا للاجراءات الدولية الرامية الى جعل مجموعة " غات " أداة أكثر فعالية .

٥٨- ويعتبر اصدار الدول التجارية الرئيسية لالتزام واضح يتجاوز مجرد الاعلانات، أحد المقومات الهامة اللازمة لمقاومة المزيد من التجاوزات الحمائية وللعمل على الاستعادة التدريجية لنظام تجارى مفتوح . ويلزم ان يدرك مقررو السياسات والجمهور بصفة عامة ان الغرض المقصود من الحمائية هو مقاومة التكيف للتحولات في الميزات النسبية .

٥٩- وينبغي ان يكون أحد البنود الهامة المدرجة في جدول الأعمال من أجل المستقبل هو تعزيز سلطة مجموعة " غات " ومصداقيتها . وسوف يستلزم هذا ، في جملة أمور ، وضع معايير متفق عليها من جانب أطراف متعددة ترمي الى توضيح أوجه الغموض الواردة في بعض المدونات فيما يتعلق بمجموعة متنوعة من الحواجز غير الجمركية والتي أسفرت عنها جولة طوكيو من المفاوضات التجارية المتعددة الأطراف ، وهي المدونات التي تصادق على عدد من التدابير الحمائية التي يتوقف تطبيقها على تحديد وجود معايير اقتصادية معينة ، مثل " الضرر " و " اضطراب السوق " . ونتيجة لعدم وجود معايير متفق عليها من اطراف عديدة ، أصبح تفسير المعايير ذاتها مسألة خاضعة للتفاوض الذى تتوقف نتيجته الى حد كبير على القوة التفاوضية للأطراف المعنية . وبالاضافة الى ذلك ، فان امكان تفسير بعض المدونات على أنها تحرم غير الموقعين عليها من ميزاتها يثير تساؤلات بشأن حرمة مبدأ الدولة الأكثر رعاية غير المشروط . ونظرا لأن حكم الدولة الأكثر رعاية يعتبر ، من ناحية ، مبدأ أساسيا من مبادئ مجموعة " غات " ، في حين ان الانضمام الى المدونات يعتبر من ناحية أخرى أمرا طوعيا وان أعضاء مجموعة " غات " لم يوقعوا في مجموعهم على جميع المدونات(٦) ، يصبح من الضرورى تحديد طرق تأثر حقوق غير الموقعين بسبب المدونات.

٦٠- كما ان من شأن تعزيز مجموعة " غات " ان يستلزم اجراء مفاوضات ناجحة بشأن وضع شرط ضمان فعال ومنصف ، يكون مرنا بدرجة كافية لا تُشعر البلدان بأنها مضطرة الى اللجوء الى التدابير الحمائية خارج النظام ولا تجعلها تحجم عن تقديم المزيد من التنازلات في اطاره ، ويكون مع ذلك صارما بدرجة كافية بحيث لا يعمل على مجرد اضفاء الشرعية على التدابير المستخدمة حاليا التي تتعارض مع الاتفاق العام بشأن التعريفات

Digitized by UNOG Library

الجمركية والتجارة . ويتمثل الهدف في جعل العوائق غير الجمركية ، سواء الرسمية أو غير الرسمية ، تحت الاشراف الدولي ، مع اخضاعها للقواعد والاجراءات المتفق عليها من جانب اطراف متعددة . ويلزم لتحقيق هذه الغاية وضع مبادئ توجيهية معينة . وينبغي ان يكون اجراء الضمان غير تمييزي ، حيث ان الانتقائية تقود الى التحيز ضد البلدان الضعيفة من حيث قدرتها على الانتقام وتزيل الضغوط المستندة الى قاعدة عريضة والتي تهدف الى تجنب قيود الاستيراد . ولجعل اجراء الضمان أكثر وضوحا ، يمكن ان يكون على هيئة تدابير جمركية وليست غير جمركية . ويلزم بالاضافة الى ذلك ان يحدد شرط الضمان الظروف التي يسمح في ظلها باتخاذ الاجراءات الوقائية والتدابير اللازمة لفك القيود في النهاية ، وكذلك لتعويض الأطراف المتضررة (٧) .

٦١- ويلزم لدى تعزيز مجموعة " غات " تحسين اجراءات تسوية المنازعات بحيث تتطابق النتائج بدرجة أكبر مع القواعد المتفق عليها من جانب أطراف متعددة وتخضع بدرجة أقل للقوة التفاوضية للأطراف المتنازعة . وفي الوقت ذاته ، ينبغي تمديد آليات الاشراف ومنح مجموعة " غات " ولاية واضحة تمكّنها من مباشرة التحقيقات في الممارسات التجارية المشكوك فيها . وفي هذا الصدد ، فان الولاية الواردة في الاعلان الوزاري الصادر في تشرين الثاني /نوفمبر ١٩٨٢ والقاضي بانشاء فريق خاص لدراسة القيود الكمية ، وغيرها من التدابير غير الجمركية ، تعتبر خطوة في الاتجاه الصحيح .

٦٢- وبالرغم من ان احدى المهام الأولى هي كفالة درجة أكبر من التقيد بالقواعد والاجراءات الخاصة بمجموعة " غات " ، فانه يمكن توسيع نطاق الاتفاق تدريجيا ليضم مجالات لا تزال حتى الآن خارج هذا النطاق الى حد كبير مثل الزراعة ، ولكي يتحقق في نهاية الأمر تحويل الترتيب المتعلق بالمنسوجات المتعددة الألياف ، الذي هو في الوقت الحالي اطار قانوني مستقل الى اجراء ضمان عادي بموجب المادة التاسعة عشرة . وقد تم تناول بعض تلك المسائل في الاعلان الوزاري ، الذي دعا الى جملة أمور منها انشاء لجنة معنية بالتجارة والزراعة والى اجراء دراسة للآثار المترتبة على الانهاء التدريجي لهذا الترتيب .

٦٣- وسيلزم أيضا القيام بعدد من المبادرات الأخرى لتحسين المناخ التجاري خلال الفترة المتبقية من العقد . وتدعو الاستراتيجية الانمائية الدولية ، من بين جملة أمور ، الى التقيد بالأحكام التجميدية . وخلافا لـ " التعهدات التجارية " السابقة ، التي كانت مجرد اعلانات للمبادئ من جانب البلدان الصناعية ، يمكن ان يتضمن الاتفاق التجميدي الجديد أحكاما تقضي بتعويض الأطراف المتضررة والانتقام من البلد المخالف اذا لم يقم برفع القيد أو بتقديم تعويض؛ كما يمكن ان ينشئ الاتفاق الجديد لجنة للرصد يتم اخطارها بالانتهاكات وتقوم بتحديد الاجراء الملائم . ومن شأن البدء في جولة جديدة من المفاوضات التجارية المتعددة الأطراف ، تركز على ازالة الحواجز غير الجمركية ، ان يكون مفيدا ، لا لمجرد

Digitized by UNOG Library

النتائج الملموسة التي قد تحققها هذه الجولة ، بل بوصفها أيضا رادعا يحول دون حدوث المزيد من التجاوزات الحمائية . ويمكن كحل بديل أن تعقد اجتماعات مجموعة " غات " على المستوى الوزارى بصفة دورية لمحاولة الامساك بزمام المبادرة لمنع تدهور المناخ التجارى ولتوفير محفل مستمر يمكن فيه دراسة القضايا التجارية والقضايا المالية المتصلة بالتجارة .

٣ - نظام الأفضليات المعمم

٦٤- رئي في اطار الاستراتيجية ان استمرار نظام الأفضليات المعمم ، غير التبادلي وغير التمييزى ، لصالح البلدان النامية يسهم اسهاما كبيرا في الوفاء بأهدافها المتعلقة بنمو صادراتها . ولم يحقق نظام الأفضليات المعمم التوقعات المنتظرة بوصفه أداة لزيادة صادرات البلدان النامية الى المراكز الصناعية . وبالرغم من ان ١١ بلدا صناعيا لديها مخططات تفضيلية لصالح البلدان النامية ، فان ما تشمله المخططات من المنتجات محدود ، حيث تستثنى على نحو مميز المنتجات " الحساسة " (على سبيل المثال ، المنسوجات والأحذية والجلود وبعض المنتجات المعدنية والزراعية) . وبالاضافة الى ذلك ، تخضع التجارة التي تتمتع بمعاملة تفضيلية لقيود كمية . وتبلغ قيمة واردات الاقتصادات السوقية المتقدمة من البلدان النامية المشمولة بالمخططات القائمة لنظام الأفضليات المعمم ١٨ في المائة .

٦٥- وفي السنين الأخيرة ، تقلصت قيمة الأفضليات الجمركية بالنسبة لصادرات البلدان النامية نتيجة للنقص المستمر في المستويات الجمركية في البلدان المتقدمة النمو ولتزايد اللجوء الى الحواجز غير الجمركية . وبالاضافة الى ذلك ، فان مخططات نظام الأفضليات المعمم ذاتها أصبحت الى حد ما ضحية للاتجاه الحمائي المتزايد . فقد أدخلت كل من الولايات المتحدة والاتحاد الاقتصادى الأوروبي الممارسة القائمة على " تخريج " البلدان النامية الصناعية الى حد ما من مخططاتها ، وهذه البلدان هي على وجه التحديد البلدان النامية التي استطاعت ان تصبح قادرة على المنافسة في أسواق البلدان الصناعية . كما أدخلت الولايات المتحدة والاتحاد الاقتصادى الأوروبي في مخططاتهما شروط ضمان انتقائية تمكنهما من سحب الأفضليات أو تقييد الوصول الى اسواقهما متى رأيا ان الواردات الآتية من بلد معين تهدد المنتجين المحليين . ومن ثم أصبح الاتجاه هو فرض حصص نسبية منخفضة على الموردين المنافسين وتخفيف القيود الكمية والجمركية أو الغائها بالنسبة للبلدان الأقل قدرة على الاستفادة من الميزات الممنوحة .

Digitized by UNOG Library

٤ - البرنامج المتكامل للسلع الأساسية

٦٦ - تتعرض حصيلة صادرات البلدان النامية لتقلبات كبيرة ، ويعود هذا بصورة رئيسية الى عدم استقرار الأسعار الدولية للسلع الأولية . وهذه التغيرات الطارئة التي تعترى حصيلة الصادرات تجعل التخطيط الانمائي صعبا للغاية . وهكذا ، فان احد أهداف الاستراتيجية هو تعزيز البرنامج المتكامل للسلع الأساسية . ولتحقيق هذا الهدف ، يحث البرنامج على تشغيل الصندوق المشترك للسلع الأساسية تشغيلا كاملا وفعالا وعلى ابرام اتفاقات دولية جديدة للسلع الأساسية مع التشديد في بادئ الأمر على السلع الأساسية ذات الأهمية الجوهرية في البرنامج .

٦٧ - وعلى الرغم من انه تم الوصول منذ عدة سنوات في مؤتمر الامم المتحدة للتجارة والتنمية (الاونكتاد) الى اتفاق لاقامة الصندوق المشترك ، فان عدد البلدان التي صدقت على الاتفاق لم يكن كافيا لتمكين الصندوق من بدء عملياته . ولغاية ١ كانون الثاني/يناير ١٩٨٤ ، صدقت ٧٠ دولة على اتفاق الصندوق المشترك . ويتطلب نفاذ الاتفاق تصديق ٩٠ دولة تدفع ثلثي رأس مال الصندوق المسهم به بصورة مباشرة وقدره ٤٧٠ مليون دولار من دولارات الولايات المتحدة .

٦٨ - وفيما يتعلق باتفاقات السلع الأساسية ، يعتبر الاتفاق الدولي للمطاط الطبيعي ، الذى أصبح نافذا منذ نيسان/ابريل ١٩٨٢ ، الاتفاق الجديد الوحيد الذى يحتوى على احكام تستهدف تثبيت الأسعار والذى نجحت مفاوضاته منذ عام ١٩٨٠ في اطار البرنامج المتكامل للسلع الأساسية . وفي تشرين الأول/اكتوبر ١٩٨٢ ، تم التفاوض بنجاح في اطار البرنامج لابرام الاتفاق الدولي المتعلق بالجوت ومنتجات الجوت ، ولكن هذا الاتفاق لا يتضمن احكاما لدعم الأسعار .

٦٩ - ويبدو ان ثمة اتجاه للتفاوض لابرام اتفاقات دولية لا تحتوى على احكام لدعم الأسعار . ويتصل التقدم المحرز في المحادثات المعنية بالقطن والألياف الخشنة ، والخشب المدارى ، والموز ، واللحم بالتعاون الممكن قيامه في مجال البحث والتطوير وربما في مجال الاستغلال التجارى ، دون ان يشمل مجال دعم الأسعار . وفي الوقت ذاته لم يتحقق أى تقدم في المحادثات المعنية بالفلزات والمعادن .

٧٠ - ولم يتسن بوجه عام لاتفاقات السلع الأساسية التي كانت نافذة والمتعلقة بالكاكاو والبن وزيت الزيتون والسكر والقصدير أن تدعم الأسعار في مستوى اعلى من المستويات الدنيا نظرا للعرض المفرط في هذه الاسواق ولان معظم هذه الاتفاقات لا يحتوى الا على أحكام متواضعة للتخزين والتحكم في العرض .

Digitized by UNOG Library

٧١ - وقد دلت احداث اوائل الثمانينات على ان ثمة حاجة الى وضع المكونات المختلفة للبرنامج المتكامل للسلع الاساسية موضع التنفيذ . وقد يؤدى وضع مجموعة شاملة من الآليات لتخفيض تقلبات اسعار السلع الأساسية الى تخفيف حدة آثار الانتكاس على حصيلة صادرات البلدان النامية .

٧٢ - وهناك نهج آخر يتبع ازاء تعديل اتجاه التقلبات في حصيلة الصادرات، وذلك من خلال انشاء مرفق تكميلي للتمويل التعويضي ، من قبيل الآلية التي اقترح انشاؤها في الدورة السادسة للاونكتاد . ويقوم الاونكتاد بدراسة هذا الاقتراح بصورة مستفيضة ومن المقرر ان يكون موضع المزيد من البحث .

باء - التصنيع

٧٣ - كان اداء البلدان النامية في مجال التنمية الصناعية في الجزء الأول من عقد الأمم المتحدة الانمائي الثالث مخيبا للآمال . وكان نمو الانتاج في الصناعة التحويلية يقل عن ٢ في المائة سنويا في الفترة ١٩٨١ - ١٩٨٢ ، على الرغم من ان رقم النمو المستهدف في الاستراتيجية هو ٩ في المائة سنويا . وفي الوقت ذاته تعرض نصيب البلدان النامية من القيمة المضافة العالمية في الصناعة التحويلية للركود عمليا ولم يتجاوز ١١ في المائة تقريبا .

٧٤ - وعلى النحو الذى يمكن توقعه من اداء النمو الشامل المستعرض أعلاه ، بلغ وهن الاداء منتهاه في امريكا اللاتينية حيث انخفض انتاج الصناعة التحويلية بما يربو على ٥ في المائة في عام ١٩٨١ وزاد قليلا في عام ١٩٨٢ وربما انحدر اكثر من ذلك في عام ١٩٨٣ . ويعكس اداء امريكا اللاتينية التوقف الشديد في النمو الصناعي السريع الذى حققته البرازيل والمكسيك ، والذى اسهم بنسبة ٤٠ في المائة في نمو الانتاج الصناعي الكلي في البلدان النامية في الفترة من ١٩٧٠ الى ١٩٨٠ . وواصل انتاج الصناعة التحويلية في آسيا نموه في عامي ١٩٨١ و ١٩٨٢ ، ولكن ذلك تم بمعدل سرعة أبطأ بكثير مما كان عليه الحال في أواخر السبعينات . وقد تعطلت عملية التصنيع تعطلا شديدا في بلدان افريقية عديدة حيث انحدر دخل الفرد . وعلى الرغم من وجود الامكانيات لتحقيق شيء من الانتعاش في النمو الصناعي في عام ١٩٨٤ بوجه عام ، تواجه بلدان عديدة مصاعب كبيرة في تمويل الاستثمارات الجديدة وبالتالي في استعادة قوة دفع النمو الصناعي .

٧٥ - وسيتوقف التقدم الذى يمكن للبلدان النامية ان تحققه لبلوغ اهداف التصنيع المحددة في الاستراتيجية في الفترة المتبقية من العقد على عدد من الاعتبارات .

Digitized by UNOG Library

ولا يوجد أى ضمان يكفل توفر العملات الأجنبية اللازمة لدعم مستوى الاستثمار الذى تدعو الحاجة اليه للتعجيل بالنمو الصناعي في البلدان النامية ، ولابد للبلدان النامية ذاتها من ان تبذل جهودا لتحسين قدرة الصادرات على الاسهام في العرض ولتوفير العملات الاجنبية النادرة ، بيد انه ينبغي تكميل هذه الجهود باتخاذ البلدان المتقدمة النمو لموقف اكثر تشجيعا لتحسين فرص الوصول الى اسواقها . وعلاوة على ذلك ، ينبغي ان يتحقق تقدم اكبر في مجال الترتيبات الاقتصادية التعاونية ، لاسيما بالنسبة للعديد من البلدان النامية التي يعتبر حجم السوق المحلية لكل منها قاصرا عن تحقيق اقتصاديات الحجم في عدد كبير من الصناعات . وقد يكون من شأن التكامل بين البلدان النامية الذى بدأ يبرز الى عالم الوجود في مجالي الانتاج والتجارة ان يساعد على تقليل القيود المتصلة بعرض النواتج الوسيطة المستوردة وبحجم الاسواق .

٧٦ - وتوصي الاستراتيجية باتباع سياسات للتشجيع على مواصلة اعادة توزيع الموارد ، وتنادى هذه السياسة على وجه التحديد بنقل عوامل الانتاج المحلية من خطوط الانتاج ذات القدرة التنافسية الدولية الأقل الى خطوط الانتاج الدولية الاقدر على البقاء أو الى قطاعات أخرى في الاقتصاد . بيد ان السنوات القليلة الأخيرة شهدت ازدياد حماية عدد من الصناعات ، بما في ذلك الصناعات التي مكنت مصدرى البلدان النامية من احراز قدر من النجاح في الوصول الى الاسواق . وخير دليل على ذلك المنتجات الجلدية والملابس والاحذية : وقد زادت نسبة توغل الوارد من هذه المنتجات في اسواق البلدان ذات الاقتصاد السوقي على ١٥ في المائة في عام ١٩٨٠ . كما اكتسب عدد من البلدان النامية قدرة تنافسية في قطاعات اخرى من بينها بعض أوجه الانتاج في صناعة الحديد والصلب ، والبتروكيماويات ، وبناء السفن ، ومع هذا فقد كان مستوى توغل الواردات أقل من ذلك .

٧٧ - ويؤدى البطء الذى اعترى نمو الاقتصاد العالمي في الجزء الأول من عقد الثمانينات ، واحتمال استمرار الاقتصاد العالمي في اتباع مسار نمو بطيء وتغير تركيب العرض النهائي في البلدان المتقدمة النمو ، الى تقليل الطلب المرتقب في المستقبل على بعض قطاعات السلع الوسيطة والمواد الخام . وبصورة عامة ، أصبح من المتعين على البلدان اعادة تقييم التركيب المحتمل للاستثمار الصناعي الذى يستهدف تنويع صادراتها الصناعية والتوسع فيها . والواقع أن هناك قدرا من اعادة تركيز الاهتمام على الاستثمار لاشباع احتياجات الاسواق الداخلية ، وأن هناك حافزا متجددا للتعاون الاقتصادى والتقني فيما بين البلدان النامية .

٧٨ - وتسلم الاستراتيجية بأهمية نقل موارد مالية كافية لدعم وتعزيز برامج تصنيع البلدان النامية ؛ ولكن فئات هامة من تدفقات التمويل الأجنبي تضاءلت في الجزء الأول من الثمانينات ، كما يتبين من التحليلات الواردة في فرع آخر . وأدى هذا التطور ،

Digitized by UNOG Library

بالاضافة الى انخفاض حصيلة العملات الأجنبية الناجم عن الانتكاس ، الى فرض قيود شديدة على العملات الأجنبية وترتب عليه تأجيل أو الغاء عدة استثمارات صناعية مخططة ، لا سيما في قطاعي السلع الرأسمالية والسلع المعمرة الاستهلاكية .

٧٩ - وتنادى الاستراتيجية باستعراض ترتيبات التمويل الصناعي في اوائل العقد . وفي مؤتمر اليونيدو العام الثالث المعقود في عام ١٩٨٠ ومناقشات المتابعة التي دارت فيما بعد في مجلس التنمية الصناعية ، جرى بحث انشاء مصرف دولي جديد لتمويل التنمية الصناعية . الا أنه يمكن القول اساسا ان التوسع في تمويل التنمية الصناعية يواجه نفس المشاكل العامة التي تواجه التدفقات المالية بوجه عام وأن التحسينات المتمشية مع المبادئ التي يناقشها فرع هذا التقرير المعني بالموارد المالية تشكل جزءا من الحل اللازم للصناعة .

٨٠ - ومازالت المساعدة المالية للتعاون التقني المتعدد الأطراف في ميدان التصنيع غير كافية . ويعتبر صندوق الامم المتحدة للتنمية الصناعية مصدرا للاسهامات الثنائية الاختيارية في برنامج اليونيدو للتعاون التقني . وزاد تقديم المساعدة التقنية الممولة من جميع المصادر من ٧٦ مليون دولار في عام ١٩٨٠ الى ٩٢ مليون دولار في عام ١٩٨٢ ، ولكن ذلك انخفض الى ٧٨ مليون دولار في عام ١٩٨٣ بالأسعار الجارية . وزاد الجزء الذى يموله الصندوق من ١٠ر٦ ملايين دولار في عام ١٩٨٠ الى ١١ر٦ مليون دولار في عام ١٩٨٢ و ١٣ر١ مليون دولار في عام ١٩٨٣ .

٨١ - وتسلم الاستراتيجية بضرورة التشجيع على تحقيق تنمية صناعية متوازية تستند الى اقامة صناعات ثقيلة وصناعات خفيفة ذات حجوم انتاجية مختلفة واقامة مجمعات صناعية زراعية . ومازالت بعض الحكومات في البلدان النامية تحابي الشركات الكبيرة بصورة ضمنية من خلال تقديم تنازلات ضريبية ، وحماية تعريفية ، وتقديم مزايا أخرى لصناعات محددة . وعلى الرغم من هذا ، مازالت بلدان نامية أخرى تبذل جهودا لتشجيع أنشطة الصناعة التحويلية الصغيرة والمتوسطة بصورة مباشرة . وهذه الصناعات لا تهيئ فرص العمالة فقط ، بل ان نموها يعتبر عنصرا لا غنى عنه في التصنيع . كما اولي اهتمام أكبر لاضفاء الطابع اللامركزى على الصناعات وتفريقها في المناطق اللاحضرية بقصد توفير دخل أكبر واتاحة فرص العمل لأكبر جزء ممكن من السكان واشباع الاحتياجات الاجتماعية والاقتصادية الأساسية . والصناعات التي تحظى بهذا النوع من الرعاية غالبا ما تكون من الصناعات الصغيرة أو المتوسطة الحجم التي تستخدم التكنولوجيا الوسيطة أو التكنولوجيا الكثيفة العمالة .

٨٢ - كما تعتبر معالجة الموارد الطبيعية وانشاء المجمعات الصناعية والزراعية أمرا

Digitized by UNOG Library

حيويا . وفي هذا المجال ايضا زاد التشديد على هذين القطاعين لأنهما يشكلان صناعتين ضروريتين موجهتين لأغراض التصدير في البلدان النامية التي حبتها الطبيعة بموارد طبيعية ملائمة .

٨٣ - واهمل النظر الى حد ما في الآثار البيئية المترتبة على الأنشطة الصناعية في البلدان النامية ؛ وهذا يعود جزئيا الى الافتقار الى وسائل اجراء تقديرات للعوامل المؤثرة على البيئة وجزئيا الى الاهتمام الشديد بالنمو ، لاسيما في وقت تسود فيه المصاعب الاقتصادية . وعلى الرغم من هذا ، تحقق بعض التقدم في بعض المجالات . وعلى وجه التحديد ، فانه نظرا لأن الكيماويات والمنتجات المرتبطة بها وصناعات الفلزات الأولية تعتبر المصادر الرئيسية للنفايات الخطرة ، استحدثت بعض البلدان النامية التي صادفت بعض النجاح في هذه الصناعات تشريعات بقصد ايجاد ادارة معقولة للبيئة . وعلى سبيل المثال ، استحدثت تشريعات لحماية الانهار وقيعانها والمناطق المجاورة لها في عدة بلدان نامية ؛ وبالمثل ، استحدثت مؤخرا احكام لمنع التلوث والوقاية منه في بعض بلدان امريكا اللاتينية وآسيا . وهذه الاحكام تركز الاهتمام على نوع وتشكيلة النفايات الخطرة والتكسينية المنطلقة من المصادر الصناعية . وشهدت آسيا واماكن أخرى ، الى جانب تدابير توفير الطاقة ، جهودا في مجال انتاج الحديد والصلب بغية استرجاع الغبار والوحل الحديديين واستعمالهما كمواد خام .

٨٤ - ومنذ انعقاد المؤتمر العام الثاني لمنظمة الامم المتحدة للتنمية الصناعية (اليونيدو) في ليما في عام ١٩٧٥ ، وضع موضع التشغيل نظام لاجراء مشاورات مستمرة لتشجيع التصنيع في البلدان الصناعية ، واصبح هذا النظام دائما في عام ١٩٨٠ . وفيما بعد ، اعتماد نظام داخلي يجعل اليونيدو محفلا لاجراء مشاورات بين البلدان المتقدمة النمو والبلدان النامية ، شريطة اشتراك الحكومات في المشاورات . وفي عام ١٩٨١ ، عقدت ثلاثة اجتماعات للتشاور بشأن صناعة البتروكيماويات ، والسلع الرأسمالية ، وتجهيز الأغذية . وفيما بعد ، عقدت في عام ١٩٨٢ أربعة اجتماعات للتشاور بشأن الآلات الزراعية في افريقيا ، والحديد والصلب ، وتمويل الصناعة ، وتدريب القوى العاملة الصناعية . وفي عام ١٩٨٣ ، عقدت مشاورات بشأن الخشب والمنتجات الخشبية ، والآلات الزراعية وصناعات المستحضرات الصيدلية . ويدل التمثيل القوى للصناعة والاستفاضة في بحث المسائل العملية التي تواجه كل صناعة على ان من شأن المشاورات تعزيز التعاون الدولي في مجال الصناعة .

٨٥ - وتوجّه الاستراتيجية العناية الى الحاجة لاعطاء أعلى أولوية ممكنة لتنفيذ عقد التنمية الصناعية لافريقيا تنفيذا فعالا (قرار الجمعية العامة ٣٥/٦٦ باء المؤرخ في ٥ كانون الأول/ديسمبر ١٩٨٠) . وسيتطلب هذا بذل جهود اضافية وتقديم موارد كافية . ويدل سجل الأحداث حتى الآن على أن تأثير الأزمة الاقتصادية الدولية على معظم البلدان الافريقية

Digitized by UNOG Library

النامية في أوائل الثمانينات ، الذى زاد من جرّاء عوامل سلبية أخرى مثل انتشار الجفاف ، قد عرّض للخطر قدرة معظم البلدان على تنفيذ خططها المتعلقة بالتصنيع .

٨٦ - وصدّقت ١١١ دولة من الدول الأعضاء على دستور اليونيدو الجديد (A/CONF.90/19) . وفي الدورة الثامنة والثلاثين للجمعية العامة ، أيدت جميع الدول تحويل اليونيدو على وجه السرعة الى وكالة متخصصة . وبناء على طلب الجمعية ، يجرى الأمين العام مشاورات مع الدول الأعضاء كي يقرر ما اذا كانت الامكانيات المالية للمنظمة الجديدة تكفل لها الحد المناسب من القدرة على البقاء وذلك قبل توجيه الدعوة لعقد اجتماع يقرر تاريخ نفاذ الدستور الجديد .

٨٧ - وسيوفّر المؤتمر العام القادم لليونيدو فرصة مبكرة لاستعراض التقدم المحرز ، والمشاكل التي ورد بحثها أعلاه ، فيما يتعلق بتنفيذ الاستراتيجية .

جيم - الأغذية والزراعة

٨٨ - تحدد الاستراتيجية الانمائية الدولية لعقد الأمم المتحدة الانمائي الثالث أهداف النمو في الانتاج الزراعي ، ومخزونات الحبوب الكلية اللازمة لكفالة الأمن الغذائي ، والمعونة الغذائية . وتنادى الاستراتيجية بالقضاء على الجوع وسوء التغذية في أقرب وقت ممكن ، وقبل نهاية هذا القرن على وجه التأكيد ؛ كما توصي باتخاذ تدابير في ميدان التجارة وفيما يتعلق بالتمويل الدولي للتكلفة المرتفعة لاستيراد الأغذية في بلدان العجز الغذائي ذات الدخل المنخفض . وقد رؤى أن بلوغ هذه الأهداف يتوقف على قيام البلدان النامية باعتماد سياسات لتعبئة مواردها المحلية بقصد زيادة الانتاج الزراعي ، والقضاء على الجوع وسوء التغذية ، وتحسين الأمن الغذائي . وفي الوقت ذاته ، شددت الاستراتيجية على الأهمية الحيوية للمساعدات المالية والتقنية وغيرها من المساعدات التي يقدمها المجتمع الدولي في مجموعه .

١ - أداء القطاع الزراعي : الانتاج ، والمخزونات ، والامدادات الغذائية

٨٩ - تستهدف الاستراتيجية تحقيق معدّل نمو قدره ٤ في المائة سنويا في مجال الانتاج الغذائي والانتاج الزراعي في الثمانينات . هذا ، ولم تبلغ أى مجموعة اقليمية أو مجموعة البلدان النامية هذا المعدل في السبعينات (انظر الجدول ٤) . وفي عام ١٩٨١ جاوز نمو الانتاج الزراعي والانتاج الغذائي في البلدان النامية ٤ في المائة ، وسجلت امريكا اللاتينية والشرق الأقصى مكاسب تتجاوز المتوسط . بيد أن المنطقتين الأخيرتين منيتا بانخفاض شديد في الانتاج في عام ١٩٨٢ وهبط متوسط انتاج المجموعة ككل الى نحو ثلث معدل النمو السكاني . وتعتبر تقديرات الانتاج الأولية لعام ١٩٨٣ غير مشجعة بتاتا .

Digitized by UNOG Library

الجدول ٤ ـ العالم : المعدلات السنوية المتوسطة
لنمو الانتاج الزراعي والغذائي،
١٩٧١-١٩٨٢
(بالنسبة المئوية)

المنطقة (أ)	١٩٧١-١٩٨٠ (ب)	١٩٨٠	١٩٨١	١٩٨٢
الانتاج الزراعي				
العالم	٢ر٤	٠ر٢	٣ر٥	٢ر١
البلدان المتقدمة النمو ذات الاقتصادات				
السوقية	١ر٩	-٠ر٧	٤ر٧	١ر٥
البلدان النامية	٣ر١	٢ر٥	٤ر٥	٠ر٨
افريقيا	١ر٧	٣ر٨	١ر٧	٤ر٣
امريكا اللاتينية	٤ر٣	٠ر٨	٥ر٥	٠ر٢
الشرق الادنى	٠ر٣	٢ر٤	٤ر٢	١ر٨
الشرق الاقصى	٤ر٣	١ر٣	٧ر٥	-٠ر٢
الاقتصادات المخططة مركزيا	٢ر٢	-١ر١	٥ر٠	٧ر٣
الانتاج الغذائي				
العالم	٥ر٢	٠ر٢	٣ر١	٥ر٢
البلدان المتقدمة النمو ذات الاقتصادات				
السوقية	٠ر٢	-٠ر٥	٢ر٤	٠ر٢
البلدان النامية	٣ر٣	٣ر١	٣ر٤	١ر٥
افريقيا	١ر٨	١ر٤	١ر٨	٣ر٧
امريكا اللاتينية	٣ر٧	٢ر٠	٣ر٩	٢ر٦

(يتبع)

Digitized by UNOG Library

الجدول ٤ (تابع)

المنطقة (أ)	١٩٧١-١٩٨٠ (ب)	١٩٨٠	١٩٨١	١٩٨٢
الشرق الادنى	٣ر٤	٢ر٦	٣ر١	١ر٩
الشرق الاقصى	٣ر٥	٣ر٦	٦ر٠	-٢ر٠
الاقتصادات المخططة مركزيا	٢ر٣	١ر٥	٠ر٢	٣ر٨

المصدر : منظمة الامم المتحدة للأغذية والزراعة .

(أ) تصنيف منظمة الامم المتحدة للأغذية والزراعة للبلدان .

(ب) حسبت معدلات النمو السنوية المتوسطة باستخلاصها من ميل خط الانحدار المناسب للبيانات .

وقد تغيرت المحاصيل في عدة بلدان كبيرة في كل من المناطق الرئيسية للبلدان النامية من جراء الجفاف المطوّل ، كما عانت بعض مناطق امريكا اللاتينية من فيضانات عنيفة .

٩٠ - وكان النقص في الانتاج الزراعي والغذائي اكثر حدة في افريقيا حيث يشكل الانخفاض الطويل الاجل في الانتاج الزراعي والغذائي للفرد الواحد اكبر خطر مباشر على الامن الغذائي (٩) . وقد كانت القارة ، قبل عقدين ، مكتفية ذاتيا من حيث توفير الاغذية . بيد انه ازدادت سرعة معدلات النمو السكاني . وفي نفس الوقت أعطيت الزراعة على العموم أولوية منخفضة في استراتيجيات التنمية ولم تزدد سرعة نمو الناتج والانتاجية . وان الحاجة الى استيراد كميات متزايدة من المواد الغذائية لتتعارض مع الطلبات الاخرى على الاحتياطات النادرة من العملات الاجنبية . وتمثل المعونة الغذائية ، في افضل الاحوال ، مصدر امداد يتميز الى حد ما ، بعدم الاستقرار ، وعلى اية حال فانه غير كاف لمسايرة الحاجات المتزايدة باستمرار ، على الرغم من ان حصة افريقيا من مجموع المعونة الغذائية قد ارتفعت من أقل من ٥ في المائة في اوائل السبعينات الى قرابة ٥ في المائة في اوائل الثمانينات . وان هذه التطورات تبعث على المزيد من القلق خاصة وأن للقارة طاقات ضخمة لانتاج الاغذية .

٩١ - وقد تم تحقيق توصية الاستراتيجية بأن يبلغ مستوى المخزونات العالمية من الحبوب ١٧ الى ١٨ في المائة من الانتاج : فقد بلغت في الفترتين ١٩٨٠-١٩٨١ و ١٩٨١-١٩٨٢ ، ويقدر لها أن تبلغ في الفترة ١٩٨٢-١٩٨٣ ، ما يساوى ١٦ و ١٨ و ٢١ في المائة من الاستهلاك ، على التوالي . بيد ان كل الزيادات تقريبا ، في المخزونات

Digitized by UNOG Library

العالمية منذ عام ١٩٨١ قد تحققت في البلدان المتقدمة النمو ، وخاصة في الولايات المتحدة . وهكذا ، وفي حين ارتفعت المخزونات المتبقية بمقدار ٤ر٩٦ مليون طن بين عامي ١٩٨١ و ١٩٨٣ ، فانها لم تزدد في البلدان النامية الا بمقدار ١ مليون طن . علاوة على ذلك ، فقد كانت ثلاثة ارباع الزيادة الاجمالية من الحبوب الخشنة غير الملائمة للاستهلاك المباشر من قبل الانسان . وفي عام ١٩٨٢ ، بلغت مخزونات الحبوب في البلدان النامية قرابة ١٢ في المائة من الاستهلاك السنوي ولذلك فان هناك حاجة ظاهرة لقيام هذه البلدان بتكوين مخزوناتها العاملة على الاقل .

٩٢ - ولم يتخذ اى اجراء بشأن توصية الاستراتيجية بزيادة الرقم المستهدف للمعونة الغذائية من الحبوب من الحد الادنى البالغ ١٠ ملايين طن الى ما يتراوح بين ١٧ و ٥ر١٨ من ملايين الاطنان بحلول عام ١٩٨٥ . ولم تبلغ شحنات المعونة الغذائية في السنوات الاخيرة ١٠ ملايين طن ، ولن تبلغ على ما يبدو ٩ ملايين طن في الفترة ١٩٨٣/١٩٨٤ . ومع الركود المسجل في حجم المعونة الغذائية ، فان النسبة المئوية لواردات الحبوب التي تشملها المعونة الغذائية ، فيما يتعلق بالبلدان المنخفضة الدخل التي تعاني عجزا غذائيا ، هي في انخفاض مستمر ؛ فمن ٣٠ في المائة في الفترة ١٩٧٦-١٩٧٧ يقدر انها قد انخفضت الى ١٧ في المائة في الفترة ١٩٨٢/١٩٨٣ .

٩٣ - وقد اتخذ اجراء بشأن توصية الاستراتيجية بأن ينشئ صندوق النقد الدولي مرفقا لمساعدة البلدان على استيراد الاغذية عندما اتخذ قرار ، في ايار/مايو ١٩٨١ ، بدمج التعويضات عن الزيادة في تكاليف واردات الحبوب مع التعويضات عن النقص في الايرادات الآتية من الصادرات في اطار مرفق التمويل التعويضي التابع للصندوق .

٢ - القضايا التي مازالت تواجهها البلدان النامية والمجتمع الدولي

٩٤ - ان أهم قضية قائمة في ميدان الاغذية والزراعة تتمثل في ضمان الامدادات المناسبة . ولا يمكن تحقيق ذلك الا بتأمين زيادة مستمرة في الناتج . وبالرغم من اوجه الاخفاق ، فان هناك بعض التطورات المشجعة في مجال الزراعة . وأهم التطورات هو ربما التقدير المتزايد لأهمية القطاع الزراعي في تحقيق التنمية الاقتصادية المتوازنة ، ولضرورة اتباع سياسة متماسكة تهدف الى تحقيق زيادة في مستويات الانتاج والتغذية المحلية . وقد اعتبر عدم ايلاء الزراعة الاولوية المناسبة في الاهتمام على انه السبب الاساسي وراء سوء الحالة في افريقيا (١٠) . وقد حاولت البلدان الافريقية تصحيح الوضع . ففي اوائل عام ١٩٨٣ ، بدأ ٣٠ بلدا افريقيا اعادة النظر في الاستراتيجيات الغذائية ، ومنها ١١ بلدا كانت على استعداد لبدء التنفيذ بمساعدة من حكومات البلدان الصناعية ، ومن وكالات متعددة الاطراف ، من بينها البنك الدولي ومنظمة الامم المتحدة للأغذية والزراعة .

Digitized by UNOG Library

٩٥ - وتوفر الاستراتيجيات الغذائية اطارا مفيدا لوضع السياسات الزراعية والغذائية. وتتم الاستراتيجيات الغذائية بالضرورة ، في المقام الاول ، بالتدابير الواجب اتخاذها على الصعيد الوطني لزيادة الانتاج والاستهلاك وفقا لاحتمالات الناتج وحالة الهياكل الاساسية في البلدان المعنية . بيد ان هناك بعض خيوط مشتركة تتخلل المناقشات وتؤدي الى اعتماد مخططات وطنية ، خاصة في افريقيا . وينبغي للسياسات الحكومية ان تعمل على تحسين الهياكل الاساسية الاقتصادية والاجتماعية مع تقديم حوافز اكبر للفلاحين . وهذا يتطلب ، في اكثر الاحيان ، اعادة النظر في بعض السياسات - من ذلك مثلا المغالاة في تحديد اسعار الصرف ، والاعانات الغذائية الكبيرة ، وارتفاع الضرائب على المحصولات الموجهة للتصدير ، وشبكات التسويق والنقل غير الناجعة والباهظة التكاليف . وينبغي عدم الاستخفاف بمدى صعوبة اجراء ذلك التعديل ، كما ان توفر الوقت الكافي أساسي لتفادي التوترات المحلية الخطيرة .

٩٦ - وهناك مشكلة اخرى تتمثل في ايجاد التوازن المناسب بين المحصولات الغذائية الموجهة للتصدير والمحصولات الغذائية الموجهة للاستهلاك المحلي . فقد حاولت بعض البلدان في السنوات الاخيرة ان تواجه تدهور معدلات التبادل التجاري بتشجيع تصدير السلع الاساسية الزراعية . بيد ان النتيجة كانت في اكثر الاحيان ان أهمل الانتاج الموجه للأسواق المحلية ، مما أدى الى زيادات هامة في الواردات .

٩٧ - ويستمد عدد كبير من البلدان النامية نسبة كبيرة من الايرادات الحكومية من الضرائب المفروضة على الصادرات ومن عائدات مجالس التسويق . وان الابتعاد عن الاعتماد على مصادر الدخل هذه ليس بالسهل ويتطلب دعم الوكالات المانحة ومؤسسات الاقراض وتفهمها . وعلى العموم ، فان الاتجاه نحو اعادة توزيع الاراضي والدخل ، بالاقتران مع تقديم حوافز أكبر لتشجيع الانتاج ، يتطلب تحضيرات كبيرة للتخفيف من أثرها على المستهلكين الحضريين وعلى الايرادات الحكومية . ويمكن للاستراتيجيات الغذائية المتكاملة ان توفر الاطار اللازم لمعالجة كل هذه القضايا .

٩٨ - مازال تعزيز الناتج عن طريق المكاسب المحققة في الانتاجية من بين الاولويات الرئيسية بالنسبة للبلدان النامية ، خاصة في افريقيا . ويمكن للخبرات والمساعدة العالمية التي تقدمها الاقتصادات المتقدمة النمو أن تساعد على رفع مستويات الانتاجية في البلدان النامية كما تدل على ذلك "الثورة الخضراء" والتطور الاخير لأنواع الحبوب التي تقاوم الآفات والامراض . وسيتعين ايضا توجيه المزيد من البحوث الى نظم فلاحة الاراضي القاحلة مع التركيز بوجه خاص على الاحوال المناخية لافريقيا . ومن المشجع في هذا الصدد ، ان أربعة مراكز ، من ١٣ مركزا وبرنامجا دوليا يمولها الفريق الاستشاري للبحوث الزراعية الدولية ، توجد في افريقيا . كما بدأ مؤخرا سبعة مانحين ثنائيين رئيسيين في تنفيذ

Digitized by UNOG Library

" التنمية التعاونية لافريقيا " بهدف تحسين تنسيق المساعدة الانمائية وتدعيم الروابط بينهم وبين المؤسسات الافريقية بغية المساعدة في مجال بناء القدرة الوطنية على اجراء البحوث وتنفيذ المشاريع .

٩٩ - وفي هذا الصدد ، هناك حاجة الى اعادة النظر في الجهود المبذولة لتوسيع نطاق برامج الرى وزيادة فعاليتها . فالمناطق المروية لا تمثل الآن سوى ٢ في المائة من مجموع المنطقة الصالحة للزراعة في افريقيا ، وينتظر ، حسب المخططات الحالية ، ألا تشهد هذه النسبة المئوية تغيرا كبيرا في المدة المتبقية من العقد . وفي امريكا اللاتينية ، تمثل هذه المناطق ٧ في المائة وتتميز بالاستقرار ؛ وتبلغ في آسيا والمحيط الهادئ ، قرابة الربع وتسجل ازديادا ، بينما هي دون الربع بقليل في غربي آسيا ، وتسجل زيادة ايضا .

١٠٠ - ومازال دعم المجتمع الدولي للبحوث الزراعية مهمة رئيسية . ففي اوقات الصعوبات المالية ، كثيرا ما تكون الانشطة المدرة للربح على الامد الطويل هي أول ما يخفض ، وبالفعل فقد واجه الفريق الاستشارى مؤخرا مشاكل مالية . ويبدو ان تلك التدابير التي تدعو اليها الاعتبارات المالية القصيرة الاجل تمثل وفورات في غير محلها .

١٠١ - ويمكن ان يمثل تقديم المساعدة المالية للزراعة مساهمة كبيرة في تكوين رأس المال في هذا القطاع . وكثيرا ما أعرب المانحون الرئيسيون عن تأييدهم لفكرة تقديم المزيد من المساعدة للزراعة . بيد انه لا توجد حتى الآن أية أدلة على ان هذا هو ما يحدث بالفعل . وقد انخفضت الالتزامات الرسمية للمساعدة الخارجية المقدمة للزراعة حسب " التعريف الضيق " اى الانشطة التي تدعم مباشرة القطاع الزراعي ، من ٩ر٧ بلايين دولار في عام ١٩٨٠ الى ٣ر٧ بلايين دولار في عام ١٩٨١ ، كما هو مبين في الجدول ٥ ، ولم تسجل على ما يبدو انه زيادة في المدة الاخيرة (١١) . وانخفضت الالتزامات التساهلية ، وخاصة الثنائية منها ، انخفاضا حادا . ومن ناحية اخرى ، ازدادت أنشطة المعونة المقدمة لانتاج الاغذية في افريقيا .

١٠٢ - واذا لم يحدث اى تغيير في الاتجاهات الحالية ، فان المعونة المقدمة للزراعة لن تشهد زيادة كبيرة في المستقبل القريب . ومازال بعض المانحين الرئيسيين يحاولون تخفيض نفقاتهم ، بما في ذلك ميزانيات المعونة . ويؤثر ذلك بشكل خاص ، على المؤسسة الانمائية الدولية التابعة للبنك الدولي وكذلك على الصندوق الدولي للتنمية الزراعية ، الذى يواجه مشاكل في الحصول على الموارد المدرجة في الميزانية لفترة الثلاث سنوات الاولى لاعادة التزود بالموارد (١٩٨١-١٩٨٣) ، بسبب دفع الولايات المتحدة جزءا ضئيلا فقط من المبلغ الذى اعلنت التبرع به . وتشير الارقام المدرجة في الميزانية الى ان حصة البنك الدولي ، من القروض المقدمة للمشاريع الزراعية والريفية ، التي بلغت ٣ر٨ بلايين دولار في السنة الضريبية ١٩٨١ ، قد انخفضت الى ٣ر١ بلايين دولار في عام ١٩٨٢ ، ثم ارتفعت في عام ١٩٨٣ الى ٣ر٧ بلايين دولار (١٢) .

Digitized by UNOG Library

١٠٣ - وان الحاجة الى زيادة الموارد المخصصة للزراعة ، المحلية منها والخارجية ، تكتسي مزيدا من الاهمية بالنظر الى ان معايير التغذية في مناطق عديدة من العالم أقل من المستويات الدنيا المقبولة (١٣) والى ان الجهود المبذولة في البلدان النامية لتنشيط الانتاج الزراعي قد أضيرت من جراء القيود الضريبية والخارجية الناشئة عن الانتكاس العالمي الاخير . وبالرغم من وجود كميات غذائية عالمية ضخمة في الوقت الحاضر ، فانه لا يمكن القول بأنه قد تم اتخاذ ترتيبات مناسبة لضمان الامن الغذائي فيما بعد عام ١٩٨٤ .

١٠٤ - ويمكن ان تكون المعونة الغذائية مكملا هاما للانتاج المحلي في البلدان التي تعاني عجزا غذائيا والتي تجد صعوبات في الوفاء بفاتورات حساب وارداتها الغذائية . ويمكن ان يقدم المجتمع الدولي مساعدة حيوية لتشجيع التنمية الزراعية للبلدان النامية وذلك بتوفير المعونة الغذائية ، اذا حرص على عدم الاخلال بالانتاج والحوافز المحلية . ويتزايد حاليا استخدام المعونة الغذائية لدعم برامج الاشغال العامة ، التي تخفف من حدة البطالة ، وتزيد من الدخول ، مما يحسن الامن الغذائي للأسر ، وتسمح بانشاء الهياكل الاساسية التي يمكن ان تدعم وتعزز التنمية الريفية على اساس أوسع نطاقا .

١٠٥ - ويمكن ايضا للمجتمع الدولي ان يشجع الاعتماد الذاتي الجماعي والمساعدة الذاتية لدى البلدان النامية وذلك بتشجيع " المعاملات الثلاثية " مثال ذلك شراء الاغذية من بلد نام ذى فائض غذائي لتسليمها الى بلد يعاني عجزا غذائيا . ومن الحالات الملموسة في هذا الصدد قيام بعض الطاحين بشراء حبوب من فولتا العليا لتسليمها الى النيجر ومالي .

١٠٦ - ويعتمد عدد كبير من البلدان النامية الضعيفة الدخل على الصادرات الزراعية والغذائية لضمان عائداتها من العملات الاجنبية ، ويسيطر على الظروف السائدة في أسواق هذه السلع الاساسية كبار منتجي الاغذية اى ، في اغلب الاحيان البلدان المتقدمة النمو . ولذلك فان السياسات الزراعية الداخلية لهذه البلدان ، ومؤسساتها التجارية وسياساتها الاقتصادية الدولية تقرر ، الى حد كبير ، فرص وصول البلدان النامية الى الاسواق الزراعية بأسعار ثابتة نسبيا . وان تجارة المنتجات الزراعية هي اساسا نشاط ثانوي بالنسبة لعدد كبير من البلدان المتقدمة النمو ، اذ ينظم الجزء الاكبر من الانتاج والاستهلاك الزراعيين الى حد كبير على الصعيدين الوطني والاقليمي . ويحظى استخدام اعانات التصدير والانتاج ، والقيود المفروضة على الاستيراد ، مما يحد من فرص الوصول الى الاسواق التقليدية ويبعد صادرات البلدان النامية من الاسواق الاخرى باهتمام دولي خاص . وينعكس الوعي المتزايد بهذه المشكلة في انشاء الاجتماع الوزارى لمجموعة الغات ، المعقود في تشرين الثاني / نوفمبر ١٩٨٢ ، للجنة معنية بالتجارة في الميدان الزراعي لدراسة هذه المسألة .

../..

Digitized by UNOG Library

الجدول ٥ ـ الالتزامات الرسمية بتقديم المساعدة الخارجية للزراعة ، ١٩٧٩ ـ ١٩٨١

(بملايين دولارات الولايات المتحدة)

	١٩٧٩	١٩٨٠	١٩٨١ (أ)
المتعددة الأطراف	٣ ٦٣٤	٤ ٧٣٢	٤ ٦١٦
التساهلية	٢ ٠٢٨	٢ ٦٣٨	٢ ٢٤٧
غير التساهلية	١ ٦٠٦	٢ ٠٩٤	٢ ٣٦٩
الثنائية (ب)	٣ ٣٢٣	٣ ١٨٨	٢ ٧١٠
التساهلية	٣ ٢٢٠	٣ ١٥٩	٢ ٤٢٠
غير التساهلية	١٠٣	٢٩	٢٩٠
المجموع	٦ ٩٥٧	٧ ٩٢٠	٧ ٣٢٦

المصدر : مجلس الأغذية العالمي التابع للأمم المتحدة ، الدورة الوزارية التاسعة " الحالة الغذائية العالمية الراهنة " ، مذكرة من المدير التنفيذي (WFC/1983/13 ، ١٧ أيار/مايو ١٩٨٣) ، الصفحة ١٥ .

(أ) أرقام أولية .

(ب) لجنة المساعدة الانمائية ، متعددة الأطراف ، والاتحاد الاقتصادي الأوروبي ومنظمة البلدان المصدّرة للنفط ، ثنائية .

(ج) بالاستناد الى معلومات جزئية .

Digitized by UNOG Library

١٠٧ - وفي أى مناقشة للتجارة الزراعية تستحق احتياجات أقل البلدان نموا اهتماما خاصا ، وقد أظهرت دراسة حديثة أن صادرات مجموعة البلدان تلك من السلع الزراعية تميل الى التوسع بشكل أبطأ من صادرات بقية البلدان النامية أو البلدان المتقدمة النمو (١٤). وقد أثرت القيود الخارجية والنمو غير المواتي للأسواق العالمية بالنسبة لبعض المنتجات الرئيسية كالفول السوداني والجوت والشاى على أداء تصدير أقل البلدان نموا في بعض الاحيان . وتمثلت العوامل الأخرى في عدم كفاية البنية الأساسية مما تسبب في بطء نمو صناعاتها التحويلية وفى زيادة الطلب المحلي مما أدى الى الحد من فوائض التصدير .

١٠٨ - وفيما يختص بالحبوب فان الانتاج والصادرات تخضع لسياسات ومؤسسات عدد قليل من البلدان ذات الاقتصاد السوقي . وتعاني البلدان النامية بوصفها بلدانا مستوردة من تقلبات الأسعار العالمية التي تزيد حدتها نظرا لأن أسواق تلك السلع منظمة الى حد كبير في البلدان المتقدمة النمو ، مما يفرض على الأسواق الاحتياطية الصغيرة نسبيا أن تستوعب التغييرات التي تحدث في العرض أو الطلب العالميين . ويمكن أن تكون هذه التغييرات كبيرة جدا ، فمثلا تختلف احتياجات الاستيراد لبلدان رئيسية كالاتحاد السوفياتي اختلافا كبيرا من عام لآخر .

١٠٩ - وفي الأعوام الأخيرة لعبت اعتبارات السياسة الداخلية دورا متزايدا في تكوين المخزون المحلي لدى كبار مصدرى الحبوب من البلدان المتقدمة النمو ، وقد أدى ذلك الى جعل الأسعار العالمية أكثر تقلبا . فمثلا ، بسبب الأسعار المنخفضة للحبوب قررت الولايات المتحدة تخفيض الانتاج المحلي في عام ١٩٨٣ لتخفيض مستوى المخزون . ومع الظروف غير المنظورة (جفاف طويل) أدت تلك السياسات الى انخفاض حاد في الانتاج سيؤثر على توفّر الصادرات في ١٩٨٣/١٩٨٤ وما بعد ذلك . وفي ضوء هذا ، يبدو اذن أن من المستصوب أن تبني البلدان النامية مخزوناتها من الحبوب والمواد الغذائية الأخرى حتى في الوقت الراهن الذى يوجد فيه فائض في الأسواق العالمية . وثمة سبب آخر لبناء المخزونات وهو أن الانتاج العالمي قد تقلّب في الأعوام الأخيرة أكثر منه في الماضي . ويرجع هذا الى الاستعمال المكثّف للتكنولوجيات الجديدة ، وهي أكثر حساسية تجاه الطقس على الرغم من أنها تزيد انتاجية الهكتار ، ونظرا لأن أنواعا أقل تزرع فان عاملا سلبيا واحدا يمكن أن يكون له أثر كبير على الانتاج الاجمالي (١٥).

١١٠ - ويتسع الاحساس بأن مسألة التجارة في الحبوب ككل لا يمكن تركها بشكل رئيسي لقوى السوق أو للدول المصدّرة منفردة ، وكبديل لذلك فمن المستصوب للغاية ايجاد حل فيما بين الدول المستهلكة والدول المنتجة . ومن سوء الطالع انه لم يحرز سوى تقدم طفيف في المفاوضات بشأن عقد اتفاقية دولية جديدة للقمح ، وقد وصلت هذه المفاوضات الى طريق

Digitized by UNOG Library

سدود في عام ١٩٧٩ ومن غير المتوقع استئنافها في المستقبل القريب . ويتمثل جزء من حل المشكلة في زيادة طاقة تخزين الحبوب والتقليل من التبديد بسبب التخزين الردىء في البلدان النامية . وقد أحرز بعض التقدم في هذا المجال ، جزئيا عن طريق خطة مساعدات الأمن الغذائي التي تضطلع بها منظمة الأمم المتحدة للأغذية والزراعة ولكن طاقة التخزين والمخزونات في البلدان النامية تحتاج الى مزيد من التوسيع . وفي الوقت الذى يتراوح فيه المخزون المستهدف في معظم البلدان النامية بين ما يعادل شهرا ونصف الى ثلاثة شهور من الاستهلاك السنوى فان المخزونات الفعلية كثيرا ما تكون دون المستهدف (١٦). ويمكن أن تلعب البلدان المانحة دورا هاما في مساعدة البلدان النامية في بناء مستويات كافية من المخزونات العاطلة لضمان عدم انقطاع الامدادات في أسواق المستهلكين .

دال - الموارد المالية للتنمية

١١١ - تعتمد التنمية المعجلة على التوسع المستمر في العرض من المدخرات داخليا وخارجيا لأغراض الاستثمار . وتضع الاستراتيجية أهدافا للمدخرات الداخلية والمساعدة الانمائية الرسمية وتنادى باتخاذ عدد من الاجراءات الأخرى لتوسيع تدفق التمويل غير التساهلي .

١ - جهد الادخار الداخلي

١١٢ - تدرك الاستراتيجية أهمية جهود البلدان النامية نفسها في حشد مواردها المالية الداخلية من أجل التنمية . وفي خلال عقدى الستينات والسبعينات استمر ارتفاع نسبة المدخرات الداخلية الى الناتج القومي الاجمالي في البلدان النامية ككل . وفي الوقت الذى كانت فيه نسبة المدخرات دون ١٧ في المائة في عام ١٩٦٠ ، وصلت الى ٢٥ في المائة في عام ١٩٨٠ ، وعلى الرغم من أن البيانات النهائية عن الجزء الأول من عام ١٩٨٠ ليست متوفرة بعد فان التقديرات الأولية تشير الى أن نسبة المدخرات تنخفض باستمرار منذ عام ١٩٨٠ ، وقد تقرب من ٢٠ في المائة بحلول عام ١٩٨٣ .

١١٣ - وتعتمد معدلات الادخار على الجهود المحلية ولكنها تتأثر بشدة أيضا بعوامل خارج تحكم مقررى السياسة . ولم يكن أداء البلدان النامية الادخارى القوى نسبيا في العقدين السابقين لعام ١٩٨٠ راجعا للجهود الرامية لزيادة حشد الموارد الداخلية فقط بل لعوامل أخرى أيضا . وقد أدى الارتفاع في أسعار الطاقة خلال السبعينات وما نجم عنه من زيادات في الدخل الاجمالي الى تمكين البلدان المصدّرة للطاقة من رفع معدلات

Digitized by UNOG Library

ادخارها بصورة كبيرة جدا . وفي البلدان النامية الأكثر تقدما في الصناعة ، كان لمعدلات النمو الاقتصادى السريعة بصفة عامة ومعدلات التصدير بصفة خاصة أثر ايجابي على نسب المدخرات الحدّية ، ونتيجة لذلك ارتفعت ايضا معدلات متوسط الادخار بشكل سريع . وعلاوة على ذلك فان النمو السريع في هذه البلدان جعل من السهل على الحكومات أن تزيد من ايراداتها وأن تحقق معدلات ادخار حكومي عالية نسبيا . وبالمقارنة ، فان معدلات الادخار في افريقيا جنوب الصحراء انخفضت خلال هذه الفترة . وفي الوقت الذى لعبت فيه دورا الزيادة في الاستهلاك الحكومي والاعانات غير المدعمة بارتفاع في الايرادات ، فان الانخفاض في معدلات الادخار يجب أن يعزى أيضا الى التطورات غير المواتية في شروط التجارة .

١١٤ - ولم تكن التطورات في الثمانينات ساندة لتعزيز الجهود لحشد الموارد المحلية في البلدان النامية . فقد انخفض متوسط دخل الفرد انخفاضا حادا في كل العالم النامي وتدهورت شروط التجارة بالنسبة لمستوردى الطاقة ولمصدريها أيضا كما حدث مؤخرا . وبانخفاض الدخول الشخصية يصبح من العسير أن يرتفع الادخار الشخصي . وقد عانى الادخار الحكومي ايضا من أزمة التنمية في الثمانينات . وانخفضت ايرادات الحكومة انخفاضا حادا بسبب الانتكاس أساسا وبسبب الانخفاض العنيف في عائدات الصادرات وفي الواردات . وحين تقلصت الأرباح وفرص الاستثمار انخفضت مدخرات الشركات ايضا .

١١٥ - وثمة اهمية حاسمة لتعزيز الجهود ، فيما تبقى من العقد ، لحشد الموارد المحلية لبلوغ الأهداف الانمائية للاستراتيجية . وفي هذا الصدد تستمر أهمية زيادة جهود الادخار الحكومية عن طريق اتباع سياسات لرفع الايرادات واتخاذ تدابير لتنظيم النفقات القائمة . ويمكن لسياسات التسعير ، والتنظيم الفعّال للمنشآت العامة ، واقامة المؤسسات المعنية بتوجيه الادخار نحو الاستثمار وتحسينها ، أن تساهم أيضا في رفع معدلات الادخار وزيادة فعالية الانتفاع بهذه المدخرات . وفيما يتعلق بنمو مدخرات الشركات ، فانه يعتمد على زيادة الأرباح وفتح فرص جديدة للاستثمار وهذا لا يمكن أن يحدث الا اذا استعادت عملية التنمية ديناميتها .

Digitized by UNOG Library

٢ - الموارد الماليـــة الخارجيـــة

١١٦- عندما تقاس الموارد الخارجية الاجمالية الصافية التي حصلت عليها البلـــدان النامية خلال السنوات الثلاث الأولى من العقد بقيمتها الحقيقية فانه يتضح أنها أقـل كثيرا مما حصلت عليه تلك البلدان في الفترات السابقة (انظر الجدول ٦) . وفي حين أنه لا يمكن اصدار حكم حاسم ونهائي وقت كتابة هذا التقرير لعدم توفر البيانات الكاملة فانه من المرجح أن تبدى التدفقات في عام ١٩٨٣ زيادة في الانكماش الذى حدث في عام ١٩٨٢ ، وهذا يرجع أساسا الى خفض الاقراض المصرفي بصورة كبيرة . وقد كـــان الأثر السلبي لانخفاض التدفقات من الموارد المالية الى البلدان النامية كبيرا جـــدا . ففي كثير من تلك البلدان انخفض الاستثمار الى مستويات ما قبل سنة ١٩٨٠ . ونظـرا للشكوك التي تحيط بالتدفقات الخاصة وتوقع زيادات طفيفة فقط في التدفقات الرسميـــة فان احتمال حدوث زيادة في مجموع التدفقات ليس كبيرا . بل ان هناك خطـر زيـــادة التخفيض من جانب المقرضين . وهكذا فان تأمين زيادة تدفق الموارد الماليـة خـــلال بقية العقد ، في ضوء أهداف الاستراتيجية ، هو مسألة ذات أولوية .

(أ) تدفقات الموارد غير التساهلية

١١٧- في السنوات الأولى من العقد ، أوشك مجيء أزمة خدمة الديون أن يقضـــي على النظام المالي الدولي الذى كان يجرى عن طريق نقل الموارد غير التساهلية الـــى البلدان النامية . واعتبارا من النصف الأخير من عام ١٩٨٢ ، اضطرت عدة بلدان الى اعلان وقف سداد أقساط الديون الأصلية ، بل و ، في بعض الحالات ، دفع الفوائد . ومنذ ذلك الحين ، انتشرت ممارسات اعادة جدولة الديون ، التي اشتركت فيها المصـــارف الدولية الخاصـــة ، وحكومات البلدان المتقدمة كل على حدة ، والمؤسسات الماليـــــة المتعددة الأطراف . وفي بعض الحالات ، حتم اعادة جدولة الديون تراكم المتأخرات في مدفوعات خدمة الديون بل وفي سداد القروض التجارية العادية . وبينما صاحبت أزمة خدمة الديون في بعض البلدان صعوبات في دفع الأقساط المقررة لسداد الديـــن الرسمي كانت المشكلة الأساسية تكمن في العنصر الخاص من الدين . وبالتالي فقـــد حدث انخفاض شديد في الاقراض الخاص في السنوات الأولى من العقد . ويتعين النظر في فرص التدفقات الرأسمالية في المستقبل في اطار مجموعة ظروف مختلفة وأصعب مـــن الظروف التي كانت سائدة وقت صياغة الاستراتيجية .

Digitized by UNOG Library

الجدول ٦ - البلدان النامية : اجمالي صافي الموارد التي حصلـــــــت عليها من جميع المصادر ١٩٨٠ - ١٩٨٢ (بالأسعار الجارية)

	ببلايين دولارات الولايات المتحدة			كنسبة من المجمـــوع		
	١٩٨٠	١٩٨١	١٩٨٢	١٩٨٠	١٩٨١	١٩٨٢
مجموع ما حصلت عليه	٩٣ر٧٤	١٠٥ر٩٠	٩٠ر٨٧	١٠٠ر٠٠	١٠٠ر٠٠	١٠٠ر٠٠
المساعدة الانمائية الرسمية	٣٧ر٣٣	٣٦ر٦٣	٣٤ر٢٤	٣٩ر٨٠	٣٤ر٦٠	٣٧ر٧٠
الثنائيـــة	٢٩ر٥٤	٢٨ر٧٠	٢٦ر٧٩	٣١ر٥٠	٢٧ر١٠	٢٩ر٥٠
الوكالات المتعددة الأطراف	٧ر٧٩	٧ر٩٣	٧ر٤٥	٨ر٣٠	٧ر٥٠	٨ر٢٠
التدفقات غير التساهلية	٥٦ر٤١	٦٩ر٢٧	٥٦ر٦٣	٦٠ر٢٠	٦٥ر٤٠	٦٢ر٣٠
الاستثمار المباشر	١٠ر٥٤	١٦ر١٣	(١١ر٠٠)	١١ر٢٠	١٥ر٢٠	١٢ر١٠
الاقراض المصرفي	٢٢ر٠٠	٢٩ر٠٠	٢١ر٠٠	٢٣ر٥٠	٢٧ر٤٠	٢٣ر١٠
الاقراض بالسندات	١ر٣٨	٢ر٠٠	٢ر٠٠	١ر٥٠	١ر٩٠	٢ر٢٠
قروض التصدير (أ)	١٣ر٥٨	١٣ر٣٤	(١١ر٤٥)	١٤ر٥٠	١٢ر٦٠	١٢ر٦٠
الأنواع الأخرى من الاقراض الثنائي	٤ر٠٦	٣ر١٢	(٤ر٥٠)	٤ر٣٠	٢ر٩٠	٥ر٠٠
الوكالات المتعددة الأطراف	٤ر٨٥	٥ر٦٨	٦ر٦٨	٥ر٢٠	٥ر٤٠	٧ر٤٠

المصدر : منظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي، Development Co-operation,1983 Review ، باريس ١٩٨٣ .

ملحوظة : الأرقام الموضوعة بين قوسين مبدئية .

(أ) بلدان لجنة المساعدة الانمائية فقط .

Digitized by UNOG Library

١١٨- ولم يكن الضعف الأساسي لمركز الدين الخارجي لعدد من البلدان ذات المديونية الأكبر ، الذى أبرزه الكساد ، متمثلا في كون مستويات مديونيتها الخارجية كبيرة جدا ، بل في كون نسبة ديونها القصيرة الأجل والمتوسطة الأجل أكبر من اللازم . وبالمقاييس التاريخية لم تكن المستويات الحديثة للديون الخارجية بالنسبة للصادرات أو الناتج القومي الاجمالي بوجه عام مرتفعة للغاية . فبعض البلدان التي هي الآن بلدان صناعية ، وحتى بعض البلدان النامية التي أتيح لها الوصول الى أسواق السندات الأجنبية كانت لها ديون خارجية لا تقل عن ذلك في العقود الأولى من هذا القرن ، بيد أنه على العكس من الوضع في ذلك الوقت ، فان معظم مديونية البلدان النامية الحالية للمصارف الدولية تتكون من ديون متوسطة الأجل أو قصيرة الأجل . وهذا لا يناسب تمويل الكثير من المشاريع الانمائية التي ينتظر أن تدر مكاسب في الايرادات أو الانتاج في فترة لاحقة لتاريخ استحقاق القروض أو التي بعبارة أخرى بالمصطلحات المالية ، لها جداول سداد أطول من القروض . بيد أن هذا الاقتراض وذلك الاقراض لم يكونا في خطر مادام في الامكان مد فترة سداد القروض ، كما حدث بالفعل . بيد أنه مع سيطرة الكساد على الاقتصاد العالمي وارتفاع أسعار الفائدة أصبح من الواضح أن التوقعات السابقة بشأن ايرادات صادرات البلدان المقترضه لن تتحقق ، وأصبحت المصارف تدريجيا أقل استعدادا لتأجيل موعد سداد الديون التي على وشك الاستحقاق ، وبدأت البلدان المقترضه تواجه صعوبات كبيرة في خدمة قروضها . وفضلا عن ذلك ، زادت عمليات اعادة التفاوض الجديدة بشأن التمويل والقروض ، التي حدثت ، من عبء خدمة الديون لأنها لم تكن متاحة الا بالنسبة للسندات الأقصر أجلا وكانت فترات التمديد بأسعار فائدة أعلى . واعتمدت بعض البلدان النامية ، التي استمرت في الحصول على قروض تستحق السداد بعد فترات أقصر ، خطأ على أمل انقلاب الكساد بعد فترة قصيرة ؛ وعندما لم يحدث ذلك وجدت نفسها في موقف لا يحتمل . وتجاوزت نسب خدمة الديون الى الصادرات ، التي ارتفعت ارتفاعا كبيرا منذ بداية العقد ، ١٠٠ في المائة في بعض الحالات ، اذا أخذ في الحسبان سداد الدين القصير الأجل .

١١٩- ولقد كان نزول الكساد هو الذى سبب بالطبع هذه الأزمة . ونتيجة لانخفاض أسعار السلع الأساسية وانكماش حجم التجارة كان التدهور في ايرادات الصادرات كبيرا جدا . بيد أن السياسات التي اتبعت في البلدان المتقدمة الرائدة ذات الاقتصاد السوقي لعكس تضخم متسارع قد ساهمت أيضا بشكل مباشر في زيادة عبء خدمة الديون الواقع على البلدان النامية . فقد ولد اتجاه أسعار الفائدة في الولايات المتحدة الى الارتفاع ، وهو ما نتج عن التوليفة الخاصة من السياسات الضريبية والنقدية التي استخدمت في ذلك البلد لمكافحة التضخم ، ضغوطا لرفع أسعار

Digitized by UNOG Library

الفائدة على مستوى العالم . وكان هناك عنصر آخر هو زيادة أسعار الفائدة التي فرضتها المصارف لتأجيل مواعيد استحقاق الديون عن الأسعار الدولية للفوائد على القروض المقدمة للبلدان النامية المقترضة . وأسعار الفائدة الأكبر المفروضة على تأجيل مواعيد استحقاق الديون هي انعكاس لاعتبار المصارف أن اقراض البلدان النامية يمثل مجازفة أكبر . وازدادت تكاليف الفوائد أكثر بسبب مختلف الرسوم المفروضة لاعادة جدولة أقساط البلدان التي تواجه صعوبات في خدمة ديونها .

١٢٠- وبالنسبة لكثير من البلدان ارتفع مجموع الفوائد التي تدفعها الى مستويات لا تحتمل . وكان هذا هو الحال بصفة خاصة في أمريكا اللاتينية حيث شكلت مدفوعات الفوائد الخارجية حصة كبيرة من الدخل القومي . وفي عام ١٩٨٣ ، كان لحوالي اثني عشر بلدا في أمريكا اللاتينية مدفوعات فائدة للخارج تتجاوز ٥ في المائة من الدخل القومي . وخلال عام ١٩٨٣ ، تجاوزت مدفوعات الفائدة في كثير من البلدان صافي تدفق رؤوس الأموال اليها ، مما كان من نتيجته أن شهدت تلك البلدان تدفقا صافيا للموارد الحقيقية الى الخارج .

١٢١- ومن غير المرجح ، بالنظر الى التجربة الأخيرة ، اعادة تحويلات الموارد غير التساهلية حتى الى أحجامها السابقة في حالة عدم اتخاذ تدابير للاقلال من نقاط الضعف الرئيسية في النظام الحالي ، أو القضاء عليها . ومن المحتمل أن يكون الهبوط الشديد في الاقراض المتوسط الأجل الذى بدأ في عام ١٩٨٢ مشيرا الى نهاية التوسع السريع في الائتمان المصرفي . وفي الوقت الذى قد يزيد فيه الاقراض المصرفي عن مستوياته المنخفضة حاليا ، من المرجح أن يكون معدل التوسع أبطأ بكثير منه في الماضي . وقد غيرت التجربة ١٩٨٢-١٩٨٣ بالفعل من الاتجاهات السائدة بين الأوساط المصرفية الدولية ازاء اقراض البلدان النامية . ومن المرجح أن تكون المصارف أشد حذرا في المستقبل من ناحية زيادة المخاطر التي تتعرض لها بالفعل في البلدان النامية الأكثر مديونية . وقد بدأت البلدان المقترضة ذاتها تجرى اعادة تقييم للتكاليف والمزايا المترتبة على هذا الشكل من أشكال التمويل .

١٢٢- ومن الضرورى خفض أسعار الفائدة بغية اعادة تدفق التمويل غير التساهلي وضمان امكانية الابقاء عليه عند مستوى كاف . واذا ظلب أسعار الفائدة عند مستوياتها الحالية ، من المرجح أن تستمر مدفوعات خدمة الديون في الزيادة عن القروض الجديدة في أكثر البلدان مديونية ، وسيظل من الصعب أيضا عكس اتجاه التدفق الى الخارج لرأس المال المحلي . غير أن توفير المزيد من القروض التي تسدد على آجال استحقاق أطول من شأنه أيضا المساعدة على تحقيق تدفق أكثر بقاء عند المستوى الملائم . وتمثل زيادة تحويلات الموارد الخاصة ذات الطابع الأطول أجلا ، مثل طرح السندات ، وزيادة قيام المؤسسات المتعددة الأطراف بدور الوساطة ، قنوات يمكن من خلالها اطالة أجل جداول الديون .

Digitized by UNOG Library

(ب) دور المؤسسات المالية المتعددة الأطراف

١٢٣ - نوقشت سبل تدعيم المؤسسات المالية المتعددة الأطراف على نطاق واسع . وقد أوصي ، بصفة خاصة ، بزيادة قدرة هذه المؤسسات على الاقراض عن طريق جملة أمور منها رفع نسبها التمويلية . وتكرر الاستراتيجية الانمائية الدولية هذه التوصيات . وبالاضافة الى ذلك ، تطرح فكرة انشاء مرفق في البنك الدولي لتمويل مشتريات البلدان النامية من السلع الرأسمالية . كما تدعو الاستراتيجية الى اجراء استعراض منتظم لسياسات هذه المؤسسات وقاعدة مواردها . وتضفي التطورات التي حدثت في السنوات القليلة الماضية على هذه المقترحات طابع الحاح جديد . وفيما تبقى من العقد ، ينبغي النظر الى التمويل غير التساهلي عن طريق المؤسسات المتعددة الأطراف بوصفه وسيلة من الوسائل المفضلة لتمويل التنمية لدى البلدان التي تتمتع بفرص محدودة للغاية للوصول الى أسواق رأس المال الخاص ، وهو يقوم بدور حفاز بالنسبة للبلدان الاخرى .

١٢٤ - ومن المسلم به ان الاقراض المصرفي يعتبر شكلا غير ملائم من أشكال التمويل للعديد من مشاريع التنمية التي تكون فترات اكتمالها أطول من آجال الاستحقاق النموذجية للقروض المتوسطة الأجل . ولهذه الاسباب ، طرح اقتراح بانشاء مرفق جديد في البنك الدولي لتمويل مشتريات البلدان النامية من السلع الرأسمالية (١٧) . وستقوم بتوفير رأس مال هذا المرفق المؤسسات الرسمية لائتمان الصادرات في البلدان الصناعية . وسيكون مستوى التمويل في هذا المرفق أعلى منه في البنك الدولي ، وسيقوم بجمع الموارد من أسواق رأس المال الدولية من أجل تقديم القروض للبلدان النامية بآجال استحقاق أطول من الآجال المتاحة في أسواق رأس المال الدولية ، ولكنها أقصر من آجال استحقاق قروض البنك الدولي .

١٢٥ - وتدعو الحاجة الى دراسة أساليب جديدة لاستخدام المؤسسات المتعددة الأطراف في المساعدة في عملية تحويل الموارد . وعلى سبيل المثال ، فقد أثبت التمويل المشترك ، وهو أسلوب جديد أدخل منذ سنوات قليلة ، انه أسلوب بالغ الاهمية لزيادة التدفقات الى البلدان النامية ، وينبغي دعم الجهود المبذولة لتوسيع نطاقه . ومن المرجح أن يعزز وجود الدعم المالي من البنك الدولي ثقة القطاع الخاص ويحقق زيادة في مجموع التدفقات . ويمكن أن تكون المقترحات التي تدرس في البنك الدولي فيما يتعلق ببعض أشكال آلية التأمين على الاستثمار المتعدد الأطراف ذات فائدة أيضا .

(ج) التدابير المتعلقة بمسألة الديون

١٢٦ - سيتطلب الامر اتخاذ تدابير لمعالجة حالة الديون معالجة كافية لاستعادة النمو في أنحاء كثيرة من العالم النامي . ولن تحقق الواردات الانمائية انتعاشا يزيد عن المستويات العادية اذا اقتضى الامر تخصيص الزيادة في حصيلة الصادرات لخدمة الديون السابقة .

Digitized by UNOG Library

ومن غير المرجح أن تستعيد التدفقات الخاصة ديناميتها الى أن يتم التوصل الى حل لمشكلة الديون أكثر دواما . وعلى المدى الاطول ، لا يمكن حل مشكلة الديون الا بتحقيق زيادة هامة في حصيلة الصادرات ، التي ستعتمد على قوة الانعاش وعلى القرارات المتعلقة بالسياسة التجارية في البلدان الصناعية الرئيسية . وبالنسبة لعدد من البلدان ، حتى لو تحقق نمو كاف في حصيلة الصادرات في آخر الأمر ، ستظل احتياجات خدمة الديون كبيرة لسنوات عديدة . وتمثل مدفوعات الفائدة ، بصفة خاصة ، عبئا كبيرا بصورة غير عادية في الوقت الحاضر لكثير من البلدان النامية .

١٢٧- وقد اعتمدت الاستراتيجية الانمائية الدولية قبل تفجر أزمة الديون . ولذلك لم يكن في الامكان توقع تناول نتائجها لمسألة الديون بصورة شاملة . وكان من المتعذر التنبؤ بالطابع الممتد الذى يتسم به تدهور حصيلة الصادرات وارتفاع أسعار الفائدة علاوة على الاقتراض الاضافي لآجال تقصر بصورة متزايدة ، وكان أكثر تعذرا أن تعرف مقدما النتائج المترتبة على ذلك بالنسبة لخدمة الديون . وفي الواقع ، فقد تصدت الاستراتيجية كلية ، فيما يتعلق بالديون ، للمشاكل الناجمة عن الدين الرسمي . ومما لا شك فيه ان استجابة الجهات المانحة استجابة كاملة لتعديل شروط الدين الرسمي بأثر رجعي على النحو الذى أوصت به الاستراتيجية لا يزال أمرا حاسما بالنسبة للبلدان ذات الدخل الأكثر انخفاضا . غير أنه مع بروز الصعوبات الحادة في خدمة الديون التجارية ، اكتسبت مسألة الديون بعدا جديدا وخطيرا .

١٢٨- وقد تتضمن المبادرات الجديدة ذات الصلة بالديون أساليب للتخفيف من عبء خدمة الديون الذى يتحمله عدد كبير من البلدان في الوقت الحاضر وسيظل يتحمله لعدد من السنين . وتدعو الحاجة الى بذل الجهود لتشجيع المقرضين ، أو حثهم بصورة جماعية لتخفيض الفائدة والتكاليف المتصلة بالديون القائمة ، ومد آجال استحقاقها . ويقوم البنك الدولي وصندوق النقد الدولي بدور نشط في طرح اقتراحات بمبادئ توجيهية جديدة بشأن الرسوم المصرفية .

(د) الاقتراض من أسواق رأس المال الدولية

١٢٩- وفيما يتعلق بالاقتراض من أسواق رأس المال الدولية ، تم التسليم منذ أمد بعيد بأن تصريف السندات يعد شكلا أكثر ملاءمة لتمويل التنمية من القروض المصرفية المتوسطة الأجل . والسمة الطويلة الأجل لتصريف السندات تتفق بقدر أكبر مع أنواع المشاريع التي تحتاج البلدان النامية الى تمويلها . وبالاضافة الى ذلك ، فانه بالنسبة للسندات التقليدية ، تكون أسعار الفائدة الاسمية ثابتة حتى تاريخ الاستحقاق . وعلى النقيض من الخبرة المكتسبة في أوائل هذا القرن ، عندما جمعت البلدان النامية معظم الاموال التي

Digitized by UNOG Library

تحتاجها من النقد الاجنبي عن طريق تصريف السندات ، ظل هذا الشكل من أشكال الاقتراض محدودا للغاية في فترة ما بعد الحرب ، حيث وفر نصيبا ضئيلا من مجموع الموارد المالية الخارجية . وفي الوقت الراهن ، لا تعتبر معظم البلدان النامية أهلا للائتمان في أسواق السندات بدرجة تكفي لتمكينها من تصريف قدر كبير من السندات . وقد تقوم المؤسسات المتعددة الاطراف بدور مفيد في تسهيل ايجاد سوق لتصريف هذه السندات بالقيام بدور الضامن ، على النحو الذى دعت اليه الاستراتيجية الانمائية الدولية .

(هـ) الاستثمار المباشر

١٣٠- ويمكن للاستثمار المباشر أن يسهم في تمويل التنمية بقدر أكبر مما أسهم به في السنوات الاخيرة . ويمكن أن يشكل الاستثمار الاجنبي المباشر ، بشروط معينة ، شكلا أنسب لتمويل التنمية من التدفقات المصرفية ، بالنظر الى انه يتسم بطابع أطول أجلا ويقل احتمال اثارته لأزمات ميزان المدفوعات التي ظهرت في السنوات الاخيرة . وخلال أوائل الثمانينات ، شكلت الظروف الاقتصادية غير المستقرة التي سادت البلدان المتقدمة النمو عائقا أمام الاستثمار الاجنبي . ويتطلب تشجيع زيادة التدفقات الاستثمارية توازنا دقيقا للحوافز الملائمة مع حماية المصالح الوطنية للبلدان المستفيدة . كما أنه يتطلب توافر بيئة سياسية مستقرة في البلدان المستفيدة ومعايير مفهومة جيدا للأداء المتوقع . وثمة خطوة ايجابية ومفيدة في هذا الصدد تتمثل في استكمال واقرار مدونة قواعد السلوك للشركات عبر الوطنية .

١٣١- ومع ذلك فلن يتوسع الاستثمار الاجنبي بصورة مناسبة الا بعد الوفاء بمتطلبات أساسية معينة ، يتعلق بعضها بالمناخ الدولي وبعضها بالسياسات الداخلية . وفيما يتصل بالاستثمار المتعلق بسوق التصدير ، فان انتعاش تدفقات الاستثمار يتوقف على احتمالات انتعاش التجارة العالمية . وعلاوة على ذلك فان زيادة النزوع الى الحمائية والتهديد باتخاذ المزيد من التدابير الحمائية في البلدان الصناعية يقفان عائقا أمام الاستثمار الاجنبي في البلدان النامية . وقد سعى بالفعل عدد من البلدان النامية الى تهيئة ظروف أكثر مواتاة للاستثمار الاجنبي ، على الجبهة الداخلية ، في اطار ما ينتهجه من فلسفات سياسية واقتصادية أساسية (١٨) ، ولكن يجب على هذه البلدان تنسيق السياسات فيما بينها حتى يتسنى تلافي المضاربات التنافسية من أجل تدفقات الاستثمار الامر الذى يؤدى الى انخفاض محسوس في الفوائد التي يمكن جنيها من هذا المصدر من مصادر تمويل التنمية .

Digitized by UNOG Library

٣ - المساعدة الانمائية الرسمية

١٣٢ - في عامي ١٩٨١ و ١٩٨٢ ،انخفضت مبالغ المساعدات الانمائية الرسمية المقدمة من جميع المصادر محسوبة بالسعر الحالي بدولار الولايات المتحدة . وقد ازدادت حصة المساعدات الانمائية الرسمية من الناتج القومي الاجمالي زيادة ملحوظة في الفترة من ١٩٨١ الى ١٩٨٢ في البلدان المتقدمة النمو ذات الاقتصاد السوقي كمجموعة .غير ان هذا يرجع الى حد كبير لتجميع المدفوعات الى وكالات التمويل المتعددة الاطراف . وتختلف الحصة قليلا في عام ١٩٨٢ عنها في عام ١٩٨٠ اذ بلغت نسبتها ٣٨ر٠ في المائة (انظر الجدول ٧).

١٣٣ - ويرجع جزء كبير من الزيادة في مجموع المساعدة الانمائية الرسمية اثناء السبعينات الى ظهور البلدان الاعضاء في منظمة الدول المصدرة للنفط (الاوبك) بوصفها بلدانا مانحة كبيرة. ويعزى الى تلك البلدان الآن حوالي ١٦ في المائة من مجموع المساعدة الانمائية الرسمية التي تتلقاها البلدان النامية ، وحققت نسبة مشتركة للمساعدة الانمائية الرسمية/الناتج الاجمالي القومي بلغت حوالي ٢ر١ في المائة (انظر الجدول ٨). ونظرا لموقف موازين المدفوعات المتدهور في مجموعة البلدان هذه فقد انخفضت المساعدات التي تقدمها الى البلدان النامية الاخرى انخفاضا كبيرا في السنوات الاولى من العقد .

١٣٤ - ومن بين بلدان الاقتصاد المخطط مركزيا ،فقد ذكر أن صافي المساعدة الاقتصادية المقدمة من الاتحاد السوفياتي الى البلدان النامية ازداد من ٩ر٠ في المائة من الناتج القومي الاجمالي في عام ١٩٧٦ الى ٣ر١ في المائة في عام ١٩٨٠ وظل على هذا المستوى في عام ١٩٨١ . وقدرت بلغاريا ان صافي مساعداتها الاقتصادية المقدمة الى البلدان النامية وصل الى ٧٩ر٠ في المائة في المتوسط من صافي دخلها القومي في الفترة ١٩٧٦ - ١٩٨١ ،وبلغ التقدير بالنسبة لتشيكوسلوفاكيا ٧٤ر٠ في المائة من دخلها القومي في عام ١٩٨٢ . وقدر ان صافي المساعدة الاقتصادية المقدمة الى البلدان النامية وحركات التحرير الوطنية من الجمهورية الديمقراطية الالمانية بلغ نسبة ٧٨ر٠ في المائة من دخلها القومي في عام ١٩٨١ و٧٩ر٠ في المائة في عام ١٩٨٢ (١٩) . ونظرا لاختلاف تعريف وقياس المساعدة الاقتصادية ، وتعريف وقياس الناتج القومي في بعض البلدان عن التعريف والقياس المستخدمين في التقديرات الواردة في الفقرة السابقة ، فان البيانات المتعلقة بمجموعات البلدان المختلفة غير قابلة للمقارنة على نحو مباشر .

Digitized by UNOG Library

١٣٥ - ورغم ان تدفقات المساعدة الانمائية الرسمية في مجموعها قد تجمدت او انخفضت فقد حدث تنوع كبير في الاداء بين فرادى البلدان المانحة ، اذ سجلت بعض البلدان الاعضاء في الاوبك مستويات للمساعدة الانمائية الرسمية تزيد كثيرا عن ٢ في المائة من اجمالي الناتج القومي لعدة سنوات . وحقق عدد من البلدان المتقدمة النمو ذات الاقتصاد السوقي ومن بينها الدانمرك والسويد والنرويج وهولندا النسبة المستهدفة وهي ٧ر٠ في المائة قبل بداية العقد ؛ وانضمت السويد والنرويج منذ ذلك الوقت الى هولندا في الاقتراب من الهدف الاطول أجلا الذى يرمي الى تخصيص ١ في المائة من الناتج القومي الاجمالي او اكثر للمساعدة الانمائية الرسمية . وقد زادت بلدان اخرى ، اجدرها بالذكر استراليا وفرنسا وفنلندا والنمسا نسبة مواردها المخصصة للمساعدة الانمائية الرسمية زيادة كبيرة منذ اعتماد الاستراتيجية . واعلنت معظم تلك البلدان ، وغيرها كذلك ، اعتزامها الوصول الى النسبة المستهدفة في السنوات المقبلة (٢٠) . ولكن هناك عددا قليلا من البلدان - وخاصة الولايات المتحدة - ظل مستوى ما تقدمه من المساعدة الانمائية الرسمية ، كنسبة من ناتجها القومي الاجمالي ، كما هو أو انخفض ، واحيانا كانت هذه من أكبر البلدان ، فان ما تقدمه يفوق وزنا الأداء الأكثر ايجابية للآخرين .

Digitized by UNOG Library

الجدول ٧ ـ المساعدة الانمائية الرسمية المقدمة من البلدان الاعضاء في لجنة المساعدات الانمائية ١٩٨٠ - ١٩٨٢

(كنسبة مئوية من الناتج القومي الاجمالي)

البلد	١٩٨٠	١٩٨١	١٩٨٢
استراليا	٠ر٤٨	٠ر٤١	٠ر٥٧
المانيا (جمهورية ـ الاتحادية)	٠ر٤٤	٠ر٤٧	٠ر٤٨
ايطاليا	٠ر١٧	٠ر١٩	٠ر٢٤
بلجيكا	٠ر٥٠	٠ر٥٩	٠ر٦٠
الدانمرك	٠ر٧٤	٠ر٧٣	٠ر٧٧
السويد	٠ر٧٩	٠ر٨٣	١ر٠٢
سويسرا	٠ر٢٤	٠ر٢٤	٠ر٢٥
فرنسا (أ)	٠ر٣٨	٠ر٤٥	٠ر٤٩
فنلندا	٠ر٢٢	٠ر٢٨	٠ر٣٠
كندا	٠ر٤٣	٠ر٤٣	٠ر٤٢
المملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وايرلندا الشمالية	٠ر٣٥	٠ر٤٤	٠ر٣٧
النرويج	٠ر٨٥	٠ر٨٢	٠ر٩٩
النمسا	٠ر٢٣	٠ر٤٨	٠ر٥٣
نيوزيلندا	٠ر٣٣	٠ر٢٩	٠ر٢٨
هولندا	١ر٠٣	١ر٠٨	١ر٠٨
الولايات المتحدة الامريكية	٠ر٢٧	٠ر٢٠	٠ر٢٧
اليابان	٠ر٣٢	٠ر٢٨	٠ر٢٩
مجموع المساعدات الانمائية	٠ر٣٨	٠ر٣٥	٠ر٣٨

المصدر : منظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي " الموارد للبلدان النامية ـ ١٩٨٢ والاتجاهات الاخيرة " ، نشرة صحفية A(83)26 ، ٣٠ ايار/مايو ١٩٨٣ .

(أ) باستثناء المعونة المقدمة الى ادارات واقاليم ما وراء البحار وعند ادراج هذه المعونة ، بلغت النسبة ٧٤ر٠ عام ١٩٨٢ .

Digitized by UNOG Library

الجدول ٨ ـ المساعدة الانمائية الرسمية المقدمة من البلدان الاعضاء في الاوبك ١٩٨٠-١٩٨٢
(كنسبة مئوية من الناتج القومي الاجمالي)

	١٩٨٠	١٩٨١	١٩٨٢ (أ)
الامارات العربية المتحدة	٣ر٣٠	٢ر٨٨	٢ر٠٦
ايران (جمهورية ـ الاسلامية)	—	—	—
الجزائر	٠ر٢٦	٠ر٢٤	٠ر٢٩
الجماهيرية العربية الليبية	١ر١٨	١ر١١	٠ر١٨
العراق	٢ر٣٩	(٠ر٤٠)	—
فنزويلا	٠ر٢١	٠ر١٠	٠ر٣٢
قطر	٤ر٠٣	٣ر٧٥	٣ر٨٠
الكويت	٣ر٤٠	٤ر٥٥	٤ر٨٦
المملكة العربية السعودية	٥ر٠٩	٣ر٥٨	٢ر٨٢
نيجيريا	٠ر٠٤	٠ر٢٠	٠ر٠٨
المجموع للاوبك	١ر٨٤	١ر٥٠	١ر٢٢

المصدر : منظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادى ،التعاون الانمائي ، استعراض ١٩٨٣ (باريس ، ١٩٨٣) .

(أ) أرقام أولية .

١٣٦ - ورغم ان الاستراتيجية تدعو الى المزيد من تحسين الشروط التساهلية لتقديم المساعدة فقد ظل عنصر المنح في التزامات المساعدة الانمائية الرسمية من جانب البلدان المتقدمة النمو ذات الاقتصاد السوقي ثابتا الى حد ما عند نسبة تبلغ حوالي ٩٠ في المائة وقد حدث تحسن بسيط ،رسميا على الأقل ،فيما يتعلق بعدم ربط المعونة ،او بزيادة حصة المساعدة المقدمة لغير اغراض المشاريع .

(أ) السياسات المتعلقة بالمساعدة الانمائية الرسمية

١٣٧ - سوف يتطلب توسع التمويل الانمائي الموزع توزيعا ثابتا ومنصفا ،قبل كل شيء زيادة كبيرة في المساعدة الانمائية الرسمية . وهذا امر مهم خاصة لأقل البلدان نموا

Digitized by UNOG Library

وغيرها من البلدان المنخفضة الدخل التي تمول جزءا كبيرا من انفاقها الاستثماري من التمويل الخارجي التساهلي . ووصول هذه البلدان الى الاسواق الدولية لرأس المال محدود وهي اقل قدرة على تحمل اسعار الفائدة المتصلة بالسوق بالنسبة لكثير من احتياجاتها من القروض وهي في حاجة الى استثمارات واسعة النطاق في هياكلها الاساسية الاجتماعية والاقتصادية ليتسنى لها تغيير نظمها الاقتصادية التقليدية واقتصاداتها المعيشية ، ولا يمكن ان تمول هذه الاستثمارات من الاموال الخاصة .

١٣٨ - ومازال توزيع المساعدة الانمائية الرسمية فيما بين البلدان النامية يتأثر الى حد كبير بالروابط التاريخية والاستعمارية والاعتبارات السياسية الطبيعية والمصالح التجارية للمانحين . اذ يوجد اختلاف كبير في توفر المساعدة الانمائية الرسمية للفرد فيما بين البلدان المتلقية ، حيث تتراوح بين ٣ دولارات و ١٥ دولارا لبعض البلدان الكثيفة السكان ذات الدخل المنخفض وما يتجاوز ١ ٥٠٠ دولار لبعض البلدان الصغرى متوسطة الدخل . وبعض أعلى أرقام المساعدة الانمائية الرسمية للفرد هي أرقام تتعلق ببلدان وأقاليم ذات روابط خاصة مع بلدان مانحة منفردة أو مع مجموعات من البلدان المانحة . ورغم أن بعض البلدان توزع مساعدتها بالعدل أكثر من بلدان أخرى ، تؤدي الانحيازات المذكورة أعلاه الى حالة نجد أن البلدان النامية المنخفضة الدخل تتلقى فيها ، في المتوسط وبالنسبة للفرد ، أقل من نصف المساعدة الانمائية الرسمية المقدمة الى البلدان ذات الدخل المتوسط (٢١) وبالتالي ، يلزم توجيه حصة أكبر بكثير من الموارد التساهلية عن طريق المؤسسات المتعددة الأطراف . وتوجد بعض المزايا الواضحة للتدفقات التساهلية المتعددة الأطراف بالمقارنة بالمساعدة الثنائية : فهي أكثر استقرارا وكانت (حتى عهد قريب) أكثر قابلية للتنبؤ بها ، وهي غير مشروطة الى حد كبير وتوزع على نحو أكثر انصافا نسبيا .

١٣٩ - وتعتمد البلدان ذات الدخل المنخفض على المساعدة المتعددة الأطراف بصفة خاصة . ومن ثم ، فان القيود المتعلقة بالموارد التي واجهتها أخيرا بعض المؤسسات المتعددة الأطراف ، ولا سيما المؤسسة الانمائية الدولية ، تبعث على القلق . فقد أذن اتفاق اعادة التزويد السادسة بالموارد للمساعدة الانمائية الرسمية برصد ١٢ بليون دولار لفترة السنوات الثلاث ١٩٨١ - ١٩٨٣ ، مع مساهمة الولايات المتحدة بمبلغ ٣ر٢٤ بليون دولار . الا أن الولايات المتحدة قررت أن تقدم مساهمتها على مدى فترة أربع سنوات ، مما يجعل مساهمتها عن عام ١٩٨١ (٥٠٠ مليون دولار) وعام ١٩٨٢ (٧٠٠ مليون دولار) تقصر كثيرا عن بلوغ المستوى المحدد في البرنامج (١ر٠٨ بليون دولار لكل من السنتين) . ونظرا لثقل البلد في التبرعات الكلية ، فان الالتزامات الائتمانية للمؤسسة الانمائية الدولية انخفضت كثيرا في عام ١٩٨١ وانخفضت بدرجة أكبر في عام ١٩٨٢ . وكان هذا الانخفاض سيصبح أشد من ذلك لولا أن البلدان المانحة وافقت على أن تتغاضى عن التناسب التي تعطيها حق تخفيض مساهماتها على نحو متناسب مع الانخفاض في مساهمة الولايات المتحدة .

Digitized by UNOG Library

١٤٠ - ويمثل الحجم المتوقع لاعادة التزويد السابعة بالموارد للمؤسسة الانمائية الدولية نكسة خطيرة لتدفق الموارد الى البلدان المنخفضة الدخل . فقد اقترح البنك الدولي اعادة تزويد بالموارد تبلغ ١٦ بليون دولار لفترة السنوات الثلاث التي تبدأ في تموز/يوليه ١٩٨٤ . وتبين نتائج آخر جولة للمفاوضات بين المانحين أن المستوى الفعلي للموارد من أجل اعادة التزويد السابعة بالموارد للمؤسسة الانمائية الدولية سيكون حوالي ٩ بلايين دولار ، وهو رقم أقل بكثير حتى من اعادة التزويد السادسة بالموارد للمؤسسة . ومع وجود هذه الاحتمالات فيما يتعلق بالمؤسسة الانمائية الدولية ، يكاد يكون من المؤكد أن يظل اجمالي المساعدة الانمائية الرسمية المتعددة الأطراف منخفضا خلال السنوات القادمة .

١٤١ - ومن حيث أهداف الاستراتيجية ، كانت الخبرة الأخيرة فيما يتعلق بالتمويل التساهلي مخيبة للآمال . فمع أن بعض البلدان تجاوز أهداف الاستراتيجية وأوضحت بلدان أخرى أنها تنوى الوفاء بالتزاماتها أبدى عدد قليل من البلدان المانحة الكبرى لا مبالاة ظاهرة . كما ان مصادر جديدة للمساعدة الانمائية الرسمية كانت قد بدت واعدة في السبعينات أخذت أيضا في التداعي في أعقاب الظروف الاقتصادية الدولية المتغيرة . وبذلك ركدت التدفقات التساهلية الكلية ؛ وأصيبت تعددية الأطراف في المساعدة الاقتصادية بنكسة .

١٤٢ - وقد ضعف دعم المساعدة الانمائية الرسمية في عدد قليل من البلدان المانحة الرئيسية نتيجة زيادة التشكك في فعاليتها . فبعض برامج المعونة قدم دعما لسياسات أو خطط وطنية لم تنجح بالشكل المتوقع رغم حسن مقصدها ؛ وعندما اعتبرت السياسات المحلية غير فعالة ، ثارت شكوك حول جدوى تقديم المعونة . وأصبح من الممكن دائما الاستشهاد بأمثلة لمشاريع أسيء تصميمها أو نفذت بشكل رديء ، حيث أن ندرة المهارات الادارية كثيرا ما كانت جزءا لا يتجزأ من مشكلة التنمية . ولا ريب في أن رصد السياسات والبرامج والمشاريع كأساس لاستمرار اعادة التقييم ، واجب ضرورى بالنسبة للحكومات المشتركة . ومع ذلك ينبغي قياس قيمة المساعدة الانمائية الرسمية من حيث مساهمتها في التنمية القومية خلال فترة متصلة ، عندما تكون الخبرة قد تراكمت والأخطاء صححت ، وليس فقط بالنسبة لفترات أو سياسات أو مشاريع بعينها . ومما له صلة وثيقة بذلك أن دراسة من دراسات البنك الدولي قدمت ، في اطار اعادة تقييم أخيرة لعمل المؤسسة الانمائية الدولية خلال عقديها الأولين ، دليلا كبيرا يدعم الرأى القائل بأن المعونة المتعددة الأطراف قد ساهمت بفعالية في تنمية البلدان المنخفضة الدخل (٢٢) .

١٤٣ - وفي بعض الأحيان ذكرت حكومات البلدان الصناعية الصاعب الاقتصادية بوصفها قيدا رئيسيا على زيادة تدفق الموارد الى البلدان النامية . ومن وجهة النظر المحلية ، رأت حكومات أو قابلت ، صاعب في الدعوة لزيادة المساعدة المقدمة الى البلدان النامية ، عندما كانت تواجه عجزا متزايدا في الميزانية ، وعند توسيع الجهود المبذولة لتقييد الانفاق الحالي لتشمل مختلف أنواع الانفاق الاجتماعي . الا أن حكومات أخرى نجحت في رفع مستويات ما تقدمه من مساعدة انمائية رسمية ، الى حد كبير ، خلال السنوات الأولى القليلة من العقد ،

Digitized by UNOG Library

رغم ما لديها من ضغوط اقتصادية داخلية ليست أقل شدة . ولا توجد في الواقع علاقة ضرورية بين النمو الاقتصادي في البلدان المانحة ومستويات مساعداتها الانمائية الرسمية ؛ فقد كان نمو المساعدة الانمائية الرسمية المقدمة من البلدان المتقدمة النمو ذات الاقتصاد السوقي أبطأ كثيرا بالفعل خلال الستينات ، عندما كانت اقتصادات هذه البلدان تنمو بسرعة ، مما كان في السبعينات ، عندما كانت اقتصادات هذه البلدان تنمو بمعدلات أبطأ كثيرا . ومما له علاقة بذلك أيضا ملاحظة أن المصاعب الاقتصادية لم تحل دون حدوث زيادة كبيرة في النفقات العسكرية . ومجمل القول أن مستوى المساعدة الانمائية الرسمية أمر يتعلق بالأولويات السياسية وليس نتيجة للظروف الاقتصادية .

١٤٤ - وحدوث تحول في الأولويات من الانفاق العسكري الى المساعدة الانمائية الرسمية ، والاثنين يمكن اعتبارهما في بعض المناطق الجغرافية أداتين بديلتين من أدوات السياسة الخارجية ، يمكن أن يساهم مساهمة كبيرة في تنمية البلدان النامية ، ولا سيما أقل البلدان نموا وسائر البلدان المنخفضة الدخل . وقد افترض في عملية محاكاة صورية أن جميع الحكومات قد جمّدت انفاقها الدفاعي عند مستوى ذلك الانفاق في عام ١٩٨٢ ، وان انفاقها الزائد عن مستوى عام ١٩٨٢ سيستخدم كما يلي : تكرس البلدان النامية كافة الموارد المفرج عنها لعملية التنمية فيها وتوجه البلدان المتقدمة النمو نصف مواردها المالية المفرج عنها الى المساعدة الانمائية الرسمية . ويتمثل الأثر الناجم عن ذلك بالنسبة للبلدان النامية المستوردة للنفط في امكانية ازدياد المعدل السنوي لنموها الاقتصادي بما يبلغ ٦ر. نقطة مئوية (٢٣) .

هاء - المسائل النقدية الدولية

١٤٥ - دللت الأحداث التي وقعت منذ منتصف السبعينات على أن من الأهمية الكبرى للبلدان النامية أن يعمل النظام النقدي الدولي بطريقة سلسلة خالية من العقبات . فعدم الاستقرار في الاقتصاد الدولي يميل الى التأثير بشكل أكبر على البلدان الأضعف ، وهي عموما البلدان النامية . وتتطلب الاستراتيجية الانمائية الدولية وجود أحوال نقدية دولية مستقرة تدعم نمو الاقتصاد العالمي نموا متوازنا ومنصفا كما تدعم التنمية السريعة للبلدان النامية . وهي تتطلب بصفة خاصة عملية تكيف فعالة متناسقة ومنصفة تراعي كلا من المصاعب الدورية والهيكلية التي تواجهها البلدان النامية فيما يتعلق بالمدفوعات .

١ - النظام النقدي الدولي في أوائل الثمانينات

١٤٦ - برز في أوائل الثمانينات التغيير في خصائص النظام الدولي النقدي والمالي الذي أعقب تعديل نظام أسعار التعادل الثابتة الذي وضع في بريتون وودز . فقد أدى الترابط

Digitized by UNOG Library

المالي المتزايد ، وأساسه الى حد كبير النمو السريع في التدفقات المالية الخاصة الى الحد من مجال المناورة في ادارة السياسة النقدية المحلية . وفي الوقت نفسه تزايد الطابع الشخصي للنظام المالي الدولي عاملا حاسما في تحديد مستويات السيولة الدولية وتغيّر معدلات الصرف .

١٤٧ - وفي ظل الظروف الراهنة ، تعمل المجموعة الدولية الكبيرة لرأس المال الخاص الذى يتسم بدرجة تنقل عالية كمرشد سريع لاجراءات السياسة في البلدان الرئيسية، والمثال الواضح على ذلك في السنوات الأخيرة هو أثر مزيج السياسات التي استخدمتها الولايات المتحدة لمكافحة التضخم على الاقتصاد العالمي . فقد دفعت معدلات الفائدة المرتفعة في الولايات المتحدة البلدان الأخرى المتقدمة النمو ذات الاقتصاد السوقي الى مواصلة سياسات أكثر تقييدا مما كانت تريده لولا ذلك ، كما وضعت عبئا ثقيلا على البلدان النامية التي تعتمد على الأسواق المالية الخاصة .

١٤٨ - ويتوقف تكوين وتوزيع السيولة الدولية على عوامل معقدة ، ولا يسيطر المجتمع الدولي عليها سيطرة فعالة . فالسياسات غير المنسقة التي تتبع في كل بلد من بلدان العملات الاحتياطية تتفاعل مع القرارات التي يتخذها النظام المصرفي الدولي . ويمكن أن تكون نتيجة ذلك هو حدوث تغييرات مفاجئة وغير متوقعة في مستويات السيولة الدولية في كل بلد . والواقع أن اجمالي الاحتياطي الدولي تناقص في عام ١٩٨٢ . والدليل الأقوى على أن النظام الحالي لا يفي بالمراد هو التقلص الشديد الذى حدث في الاحتياطيات الدولية للبلدان النامية في السنتين الأخيرتين . فعندما كانت هناك حالة شديدة لتمويل موازين المدفوعات ، تقلصت التدفقات الخاصة تقلصا شديدا ولم يكن أمام معظم البلدان مناص من السحب بشدة من احتياطاتها الدولية والحد من وارداتها .

١٤٩ - والدليل الآخر على عدم استقرار النظام النقدى الدولي الحالي هو الاختلافات الشديدة في أسعار الصرف منذ العمل بالأسعار المعوّمة . فقد زاد عدم استقرار سعر الصرف منذ عام ١٩٨٠ عندما طغت تدفقات رأس المال المضارب عبر الحدود الوطنية على عوامل ذات طابع أساسي أكبر (مثل الاختلافات في تغيرات الأسعار والتكاليف في تحديد أسعار الصرف . وحيث أن من خصائص الأسعار المحلية أنها تتكيف ببطء فقد أدت التغيرات الاسمية التي حدثت في أسعار الصرف الى حدوث تغيرات مقابلة لها في الأسعار الحقيقية . ونتيجة لذلك حدثت في السنوات القليلة الماضية انحرافات كبيرة ومستمرة عن أسعار الصرف الحقيقية المتوقعة من الأحوال التنافسية الأساسية . ولقد أبرزت هذه الانحرافات الضغوط الحمائية ، بمحاولة القطاعات الأضعف في البلدان التي يتزايد فيها سعر عملاتها (وبصفة رئيسية الولايات المتحدة ، منذ عام ١٩٨٠) حماية نفسها من ازدياد الواردات . وعلاوة على ذلك ربما كان لعدم التأكد من اتجاه أسعار الصرف الحقيقية في المستقبل أثر غار على القرارات المتعلقة بالتجارة والاستثمار . ويزيد

Digitized by UNOG Library

من خطر تقلب أسعار الصرف أكثر من ذلك ازدياد قوة الدولار ازديادا بلا ضابط ، بالرغم من العجز المتزايد في الحساب الجاري للولايات المتحدة .

١٥٠ - وما اتضح لفترة من التفاوت في عملية التكيف بين البلدان ذات الفائض والبلدان ذات العجز كان له أثر شديد على البلدان النامية أثناء الانتكاس الاقتصادي الأخير . فقد تحملت البلدان النامية ، بنضوب المصادر الخاصة لتمويل موازين المدفوعات وبعدم نمو التمويل الرسمي نموا متناسبا ، نصيبا غير متكافئ من عبء التكيف واضطرت الى أن تخفض بسرعة عجز حساباتها الجارية على حساب انخفاض دخل الفرد . وبذلك فرضت عوامل النظام ، في ظل هذه الظروف ، أثرا انكماشيا آخر على الاقتصاد العالمي .

١٥١ - والسرعة التي أثرت بها سياسات الحد من التضخم التي اتبعتها البلدان الصناعية الرئيسية على البلدان النامية دليل على أن النظام النقدي الدولي لا يفعل الا القليل لحماية العملية الانمائية من النتائج الضارة لتلك السياسات . فقد تعرضت الحسابات الخارجية للبلدان النامية لضغط شديد واضطرتها الى اتخاذ تدابير تكيف صارمة . وبذلك اقترن بالانخفاض الحاد في عائدات التصدير والارتفاع المفاجئ في أسعار الفائدة الدولية تقلص في تمويل موازين المدفوعات سابق للدورة . وقد كان الأحرى ، بالنظر الى أن التدهور الذي حدث في الحسابات الجارية لتلك البلدان كان أساسا تدهورا مؤقتا ، أن تظهر زيادة قوية في ذلك التمويل من مصادر رسمية . وعلاوة على ذلك فقد فرضت قوة الدولار خسارة كبيرة غير متوقعة على البلدان النامية ، حيث أن ديونها الخارجية قائمة بالدولار الى حد كبير .

١٥٢ - وتشير نواحي النقص هذه الى الحاجة الى أن تدرس عمليات نظام النقد الدولي مرة أخرى على الصعيد العالمي بغية تحسين سيرها . وهناك حاجة الى استكشاف الطرق اللازمة لاخضاع العملية التي يتم بها توفير السيولة الدولية وتوزيعها لرقابة دولية أكثر فعالية وفي هذا الخصوص ، يستحق تعزيز دور حقوق السحب الخاصة على حساب تخفيض دور العملات الاحتياطية اهتماما خاصا . ويمكن أن يؤدي تحقيق اسعار صرف أكثر استقرارا وممارسة عملية تسوية أكثر تناسقا الى نمو أسرع للاقتصاد العالمي . ويتطلب كلا الهدفين ، بصفة خاصة ، نظاما معززا للمشاورات . ومن شأن تزويد البلدان النامية بتمويل كاف لميزان المدفوعات لتحسين عملية التسوية ، أن يتضمن تعديلات كبيرة في الحجم والمعايير المنظمين لاجراءات الاقراض من صندوق النقد الدولي .

١٥٣ - وقد أدى قلق عدد كبير من البلدان المتقدمة النمو والبلدان النامية ازاء سير نظام النقد الدولي الى قيام حكومات عديدة بتقديم اقتراح للنظر فيه يقضي بعقد مؤتمر دولي معني بالنقد والمالية . وقد قدم هذا الاقتراح في عدة محافل في السنتين الاخيرتين ، ومؤخرا في الدورة الثامنة والثلاثين للجمعية العامة . وعلى الصعيد التقني ، قدمت مجموعات مختلفة من البلدان والخبراء مساهمات هامة في تحليل المسائل الرئيسية ، وتحديد المجالات التي تحتاج الى تعديلات أو اصلاحات ، وتعريف نطاق مؤتمر كهذا (٢٤) .

Digitized by UNOG Library

١٥٤ - وبالرغم من ذلك ، هناك حاجة الى احراز مزيد من التقدم في الأعمال التي يجرى الاضطلاع بها فعلا (٢٥) . فأولا ، من الأهمية بمكان السعي الى ايجاد منظور عالمي شامل في تحليل المسائل المتعلقة بنواحي القصور الموجودة في النظام والحلول الممكنة لها . وثانيا ، فلدى تحديد الأولويات ، يجب أن ينظر بعناية في المساهمة المحتملة لمثل هذا المؤتمر في تعجيل التنمية . وثالثا ، لما كان من المتوقع أن توفر المفاوضات العالمية اطارا أكثر تفصيلا في مجال المسائل النقدية الدولية ، بالنسبة لتحقيق اهداف الاستراتيجية ، يجب أن تنظر الأعمال التحضيرية المقبلة في دور المؤتمر في اطار الجهود الرامية الى بدء مفاوضات عالمية .

(أ) دور صندوق النقد الدولي

١٥٥ - يشترك صندوق النقد الدولي منذ عام ١٩٨٠ ، بشكل أكثر نشاطا في تزويد البلدان النامية بالتمويل المتعلق بميزان المدفوعات . وكما يمكن ملاحظته من الجدول ٩ ، زادت مبالغ التمويل من الصندوق زيادة كبيرة . واضافة الى ذلك ، يمارس الصندوق الضغط على مجتمع المصارف الخاصة للابقاء على تدفقاته الى البلدان النامية . ومع ذلك ، فبالرغم من زيادة دور الصندوق ، اضطرت بلدان نامية كثيرة الى اجراء تخفيضات كبيرة في النفقات . وقد فاق الانخفاض الشديد في القروض الممنوحة من جانب المصارف الخاصة الزيادات الممكنة في الاقراض من الصندوق وذلك الى حد بعيد . واضافة الى ذلك ، فمعظم عمليات السحب من الصندوق كانت ومازالت ترتيبات احتياطية قصيرة الأجل نسبيا وليست ترتيبات ممتدة طويلة الأجل ، في ظروف كان من المفروض أن تستدعي تمويلا أطول أجلا . وقد عانت البلدان النامية بالفعل من ثلاث سنوات من عسر شديد في السيولة الخارجية ، ولا يحتمل التغلب التام على الصعوبات الحالية في المستقبل القريب .

Digitized by UNOG Library

الجدول ٩ ـ التدفق الصافي الفعلي للائتمانات المقدمة من صندوق النقد الدولي (أ) الى البلدان الناصية ، ١٩٧٨ - ١٩٨٣

(بالبلايين من دولارات الولايات المتحدة)

	١٩٧٩	١٩٨٠	١٩٨١	١٩٨٢	الشهور الثمانية الأولى من عام ١٩٨٣
التدفقات ذات الشروط المنخفضة	٣ر٠	٠ر١	-٦ر٠	١ر١	١ر٧
مرفق تمويل المخزونات الاحتياطية	-	-١ر٠	-	١ر٠	٢ر٠
مرفق التمويل التعويضي	٢ر٠	٢ر٠	٤ر٠	٥ر١	١ر٧
مرفق النفط	-٦ر٠	-٧ر٠	-٨ر٠	-٤ر٠	-١ر٠
الصندوق الاستئماني	٧ر٠	٥ر١	-٢ر٠	-٢ر٠	-٢ر٠
التدفقات ذات الشروط العالية	٠ر١	١ر٢	٣ر٥	٣ر٧	١ر٥
السحوبات الائتمانية حسب الشريحة	٧ر٠	١ر٤	٣ر٠	١ر٦	٢ر٥
سحوبات المرفق الموسع	٣ر٠	٧ر٠	٢ر٢	١ر٢	٢ر٧
التدفقات الاجمالية	٣ر١	٣ر١	٤ر٦	٤ر٨	٦ر٨
بنود المذكرة : استخدام ائتمانات الصندوق موزعا حسب الحصص (نهاية الفترة ، في المائة)	٤٥ر٦	٣٧ر٤	٥٩ر٦	٨٥ر٤	١٢٥ر٥
مصدر الطاقة (ب)	٢٣ر٨	١١ر٨	١٣ر٣	٢٣ر٠	٥٠ر١
مستورد و الطاقة	٦٩ر٢	٥٩ر٨	١٠٣ر٧	١٤٦ر٨	٢٠٩ر٧

المصدر : ادارة الشؤون الدولية الاقتصادية والاجتماعية التابعة للأمانة العامة للأمم المتحدة ، استنادا الى صندوق النقد الدولي " الاحصاءات المالية الدولية " .

(أ) محددة بوصفها الفرق بين المديونية لصندوق النقد الدولي في بداية ونهاية السنة ، ومن ثم فهي تتضمن التغير في القيمة بالاضافة الى التدفقات الفعلية .

(ب) باستثناء البلدان ذات الفائض .

Digitized by UNOG Library

١٥٦ - وقد أصبحت زيادة دور الصندوق في تمويل المدفوعات ممكنة نتيجة لسياسة توسيع امكانية الوصول الى الموارد التي اتبعت في عام ١٩٨١ والتي سمح للبلدان بمقتضاها أن تسحب نسبة تصل الى ١٥٠ في المائة من الحصص في أى سنة معينة ، بحد تراكمي اقصى مقداره ٦٠٠ في المائة ، باستثناء المسحوبات من مرفق التمويل التعويضي ، أو مرفق تمويل المخزونات الاحتياطية ، أو الصندوق الاستئماني .

١٥٧ - وقد يؤدى الأثر المشترك للزيادة في الحصص المعتمدة في شباط/فبراير ١٩٨٣ والتغييرات الحديثة المعهد في سياسة توسيع امكانية الوصول الى الموارد ، الى أن يصبح الصندوق أقل قدرة على مواصلة التوسع في الاقراض بمعدلات مماثلة لتلك التي امكن تحقيقها في اوائل الثمانينات . وسوف يزيد الاستعراض العام الثامن للحصص الموارد التي يمكن استخدامها في الاقراض ، بمقدار النصف تقريبا . وسوف يؤدى أيضا توسيع الترتيبات العامة للاقتراض وترتيبات الاقتراض المرتبطة بها والمتفق عليها في شباط/فبراير ١٩٨٣ ، الى اتاحة موارد زائدة بدرجة كبيرة للصندوق في حالات الطوارئ . ومع ذلك فقد قرر المجلس التنفيذى للصندوق مؤخرا انه عندما يبدأ تنفيذ الزيادات في الحصص النسبية ستخفض امكانية الوصول الى الاقتراض من الصندوق كنسبة من الحصص النسبية . وسوف لا تسمح الزيادات في الحصص مشفوعة بالحدود المخفضة لامكانية الوصول بأكثر من زيادات متواضعة في امكانية الوصول الكلية الى الموارد .

١٥٨ - ولن يوقف الاستعراض العام الثامن للحصص الانخفاض الطويل الأجل في نسبة الحصص الى الواردات إلا بصورة جزئية جدا . وقد كانت هذه النسبة ١٥ في المائة بالنسبة للبلدان النامية حتى عام ١٩٧٠ ثم بدأت في الانخفاض لتصل الى قيمة دنيا تبلغ ٥ في المائة في عام ١٩٨٢ . وسوف تزيد الحصص الجديدة هذه النسبة الى حوالي ٧ في المائة .

١٥٩ - وتؤدى الحصص عدة وظائف . ومن هذه الوظائف توفير موارد من العملة القابلة للتحويل يمكن للصندوق استعمالها في أنشطة الاقراض التي يقوم بها . ومنها أيضا وضع حدود الاقتراض . وبذلك يمكن النظر الى سياسة توسيع امكانية الوصول الى الموارد بوصفها استجابة للفقد المتزايد لمعنى الحصص كحدود للاقتراض . واضافة الى ذلك ، فان التوسيع غير الكافي في حجم الصندوق بالنسبة الى احتياجات التجارة العالمية أو احتياجات تمويل المدفوعات قد أدى الى أن يعتمد الصندوق بشكل متزايد على الموارد المقترضة . وكان لهذه التطورات ، وهي النتيجة المباشرة للانخفاض في حجم الحصص بالنسبة الى احجام التجارة أو احتياجات التمويل ، عواقب سيئة على البلدان المقترضة . وقد أدى اللجوء الى سياسة توسيع امكانية الوصول الى الموارد بدلا من زيادات الحصص بدرجة كافية الى دفع المقترضين بسرعة أكبر الى شرائح المديونية العليا حيث تخضع عمليات السحب لشروط أكثر

Digitized by UNOG Library

صرامة الى حد كبير. وعلاوة على ذلك أدى اعتماد الصندوق على الموارد المقترضة ، بدلا من اعتماده على توسيع الموارد العادية من خلال زيادة الحصص ، الى ارتفاع كبير في تكاليف الاقتراض من الصندوق .

١٦٠ - ولم يكن توسيع نطاق التمويل المقدم من الصندوق في اوائل الثمانينات كافيا لجعله يمثل قوة مضادة للتقلبات الدورية لها فعاليتها في اقتصاد العالم . ومن ناحية المبدأ ، يمكن تعزيز الدور المضاد الذى يقوم به الصندوق في مقاومة التقلبات الدورية وذلك عن طريق زيادة فعالية استخدام مرفق التمويل التعويضي . ومما يؤخذ حاليا على هذا المرفق حدود الحصص المفروضة على المسحوبات : ففيما يتعلق بالاعضاء الذين يستخدمون هذا المرفق بسبب هبوط الصادرات ، يوجد في الوقت الراهن حد للمسحوبات يصل الى ٨٣ في المائة من الحصة . وغالبا ما يتجاوز الهبوط في حصائل الصادرات ، حتى وفقا للتقديرات الحالية ، الحصص بكثير (٢٦) .

١٦١ - وثمة مأخذ آخر يتعلق بأن الهبوط في حصائل الصادرات هو وحده الذى يستوجب التعويض من المرفق ، في حين يحتمل أن تكون المصاعب المؤقتة في ميزان المدفوعات التي يواجهها بلد من البلدان نابعة من مصادر أخرى (مثل الزيادة في اسعار الواردات) . وهذا يعني أن مبدأ تعويض البلدان عن الهبوط غير المستديم في حصائل الصادرات يمكن أن يوسّع نطاقه ليشمل بنودا أخرى في الحساب الحالي . وعلى سبيل المثال ، يمكن استخدام مرفق التمويل التعويضي لمساعدة البلدان في تمويل المدفوعات ذات الفوائد المرتفعة التي تنشأ عن الزيادات غير المتوقعة في معدلات الفائدة الدولية . وقد وضعت بالفعل سابقة لتيسير المرفق في هذا الاتجاه من خلال السماح للبلدان بتمويل الفوائض في واردات الحبوب .

١٦٢ - وكما لوحظ أعلاه ، فمن بين الصعوبات التي تحيط بالتمويل الذى يقدمه صندوق النقد الدولي لميزان المدفوعات ، القصر النسبي لآجال استحقاق مسحوبات الصندوق . وقد أقر صندوق النقد الدولي ، عند انشاء المرفق الموسع للصندوق بأن التسوية الناجحة لميزان المدفوعات قد تكون عملية طويلة تتطلب التكيف فيما يتعلق بكل من جانبي العرض والطلب لاقتصاد بلد ما . وفي ظل الظروف الاقتصادية السائدة حاليا في العالم ، يحتمل أن تستغرق عملية التسوية وقتا طويلا للغاية . وخلال الفترة التي يجرى فيها تنفيذ التغييرات في السياسة ، يلزم وجود تمويل كاف لعملية التسوية حتى يتم تنفيذها بفعالية . وفي هذا الصدد ، يمكن تعزيز موارد الصندوق المقدمة الى البلدان النامية عن طريق زيادة استعمال المرفق الموسع للصندوق . وعندما كان الصندوق الاستئماني يمارس عملياته قدم للبلدان ذات الدخل المنخفض تمويلا تساهليا طويل الأجل لميزان المدفوعات . وقد انفق الصندوق الاستئماني الآن الموارد التي منحت له في البداية . ويمكن اتخاذ الترتيبات اللازمة لتمويل اعادة فتح الصندوق الاستئماني وذلك في اطار مخصصات جديدة لحقوق السحب الخاصة أو من الأرباح المستمدة من المبيعات الجديدة من رصيد صندوق النقد الدولي من الذهب (٢٧) .

Digitized by UNOG Library

١٦٣ - وفي الماضي ، وضع صندوق النقد الدولي ترتيبا لكي يخفض نسبيا من تكاليف استخدام الموارد التي يقرضها للبلدان النامية ذات الدخل المنخفض . ومن ثم فقد اعترف الصندوق بالعبء المفرط الذى يمكن أن تضيفه رسوم الفوائد المتوقفة على السوق والمفروضة على قروض الصندوق الى برامج التكيف التي تضطلع بها هذه البلدان . فالصندوق يفرض على مدينيه فائدة حسب المعدلات السائدة في السوق . وبغية تخفيض تكلفة هذه الموارد ، انشئ حساب لتقديم اعانات للفائدة ، حتى يستخدمه أولا مرفق النفط في عام ١٩٧٥ ويستخدمه ثانيا مرفق التمويل التكميلي في نهاية عام ١٩٨٠ . بيد أنه لم ينشأ حساب اعانة مماثل فيما يتعلق بالقروض التي تتم في اطار سياسة توسيع امكانية الوصول الى الموارد ، وهي الاداة الرئيسية منذ عام ١٩٨١ لتسليف الموارد المقترضة .

١٦٤ - ويبدو أن الصندوق عاجز عن القيام بدور أكثر أهمية في مجال تقديم تمويل كاف لميزان المدفوعات الا اذا زيد حجمه بدرجة كبيرة . ولقد سببت الزيادة الكبيرة الأخيرة في اقتراضات البلدان النامية بالفعل ارهاقا شديدا لموارد الصندوق . ولا بد أن تتضمن أى زيادة في حجم الصندوق بالضرورة زيادة كبيرة أخرى في الحصص . ومناط البحث هو الدور الذى ينتظر أن يؤديه صندوق النقد الدولي في عملية تمويل العجوزات في البلدان التي تعاني من صعوبات في ميزان مدفوعاتها . ويرى البعض ان الصندوق ما زال يلعب دورا ضئيلا نسبيا في مجال التوفير الفعلي للتمويل . ووفقا لهذا الرأى ، يمثل وضع برنامج للتكيف بين الصندوق وبلد يعاني من صعوبات في ميزان مدفوعاته اشارة للمقرضين الخاصين لكي يقدموا الجزء الأكبر من التمويل . وثمة نهج بديل هو اعطاء صندوق النقد الدولي موارد كافية حتى يمكنه اداء دور أكثر حسما في تيسير الضغوط المؤقتة وغير المستديمة على موازين المدفوعات . وفي ظل مأخذ النظام النقدى والمالي الدولي الحالي المتوقف على السوق ، والمشار اليها أعلاه ، قد يتطلب أى تحسين في الترتيبات الراهنة ، تعزيز دور الصندوق بشكل كبير والاضطلاع بتكييفات كبيرة في اجراءاته التنفيذية .

١٦٥ - ولا ينبغي لبعض التحسينات في فعالية صندوق النقد الدولي ان تنتظر اصلاحا كبيرا . فالبلدان النامية تخرج من الانتكاس الاقتصادى الحالي وهي تعاني من موقف بالغ الضعف بالنسبة للمدفوعات الخارجية . ومن شأن اتخاذ اجراءات حاسمة في عدد من النواحي أن يساعد في تيسير القيود الخارجية ، حتى تستطيع البلدان النامية أن تعزز كثيرا آفاق نموها في الفترة المتبقية من العقد . وفي المقام الأول ، يمكن أن يؤدى تخصيص قدر كبير من حقوق السحب الخاصة خلال الفترة الاساسية الرابعة الى المساعدة في عكس اتجاه التدهور في موقف السيولة بالبلدان النامية ، كما يمكن له أن يوقف اضمحلال دور حقوق السحب الخاصة في النظام النقدى الدولي . ومن ناحية ثانية ، يمكن تقديم موعد الاستعراض العام التاسع للحصص المقرر اجراؤه في عام ١٩٨٦ . ومن ناحية ثالثة ، يمكن للصندوق أن يفسر ، على نحو أكثر مرونة ، متطلبات شروطه المتعلقة بالاقتراض في شرائح الائتمان العليا حتى يأخذ في الاعتبار الحالة الراهنة للاقتصاد العالمي وآثارها على البلدان المقترضة؛ ومن ناحية رابعة ، يمكن ادخال تعديل بالزيادة على المبالغ المقرر سحبها من مرفق التمويل التعويضي بالنسبة للحصص .

Digitized by UNOG Library

واو - التعاون التقني (الأنشطة التنفيذية)

١٦٦- ينبغي أن تضمن عملية الاستعراض مساهمة الأنشطة التنفيذية لمنظومة الأمم المتحدة بصورة فعّالة في تنفيذ الاستراتيجية الانمائية الدولية (٢٨). ويقوم هذا القسم على أساس الاستعراض الذي يجرى كل ثلاث سنوات والذي نفذه المجلس الاقتصادي والاجتماعي والجمعية العامة في عام ١٩٨٣ (٢٩). ووزعت الحكومات الموارد المتاحة فيما بين أولويات متنافسة في نطاق اطار زمني محدد في ضوء ادراكها الخاص لمشاكلها ومناظيرها الانمائية لبلوغ الأهداف الانمائية الخاصة بها. وتوفر مؤسسات المنظومة، من خلال أنشطتها التنفيذية وبناء على طلب الحكومة، موارد تكميلية عند نقاط هامة معينة في البرنامج الانمائي لبلد ما.

١٦٧- وبلغ مجموع نفقات البرنامج الميداني المتعلق بالأنشطة التنفيذية ٢ر٢ بليون دولار في عام ١٩٨٢. وبقي نصيب مثل هذه الأنشطة في اجمالي صافي مقبوضات البلدان النامية من المساعدة الانمائية الرسمية ثابتا تقريبا على مدى العقد الماضي عند حوالي ٦ في المائة، مع ارتفاع النسبة في أقل البلدان نموا الى حوالي ١٠ في المائة. وعلى مدى الفترة ذاتها زاد نصيب المساعدة الانمائية الرسمية المتعددة الأطراف في اجمالي صافي مقبوضات البلدان النامية من تلك المساعدة من حوالي ١٥ في المائة في اوائل السبعينات الى نحو ٢٣ في المائة في عام ١٩٨١، مما يعكس الأهمية المتزايدة المعلقة على دور المؤسسات المتعددة الأطراف. وتشكل الأنشطة التنفيذية حاليا ربع اجمالي مقبوضات البلدان النامية من المساعدة الانمائية الرسمية المتعددة الأطراف.

١٦٨- وتشير الاستراتيجية الانمائية الدولية الى أن تحقيق مراميها وأهدافها سيتطلب تأكيدا جديدا على التعاون التقني وزيادة كبيرة في الموارد المقدمة لهذا الغرض. ويبرز السبب المنطقي لهذا التأكيد المتجدد على دور التعاون التقني من زيادة الاقتناع بأن نقص المهارات على مختلف المستويات والافتقار الى القدرة المؤسسية كثيرا ما يمثلان قيودا رئيسية للتنمية وللاستخدام الكفء لرأس المال في البلدان النامية.

١٦٩- ان تحقيق زيادة الناتج وتقليل الفقر بصورة معجلة يعتمد جزئيا على تحقيق قدر اكبر من الكفاءة في استخدام الموارد البشرية والطبيعية المتاحة وسيتطلب بلوغ أهداف الاستراتيجية انتباها شديدا الى تكوين المهارات وبناء المؤسسات، وكلاهما من الاهتمامات الرئيسية للاستراتيجية، ويلزم بناء على ذلك توجيه نسبة أكبر من تدفقات الموارد لهذين الغرضين.

١٧٠- ويساهم التعاون التقني في تعزيز قدرة الاعتماد على النفس بالنسبة للبلدان النامية ولا سيما بتأييد الجهود لتحسين معرفة هذه البلدان بالموارد المتاحة، وزيادة

Digitized by UNOG Library

قدرتها على استكشاف الموارد وتحصيل التكنولوجيا واستخدامها . وهو يدعم تطوير تكوين المهارات وانشاء وتعزيز القدرات التقنية والادارية والبحثية اللازمة للتنمية الطويلة الأجل والثابتة . وهو يساعد البلدان على استيعاب الاستثمار الرأسمالي والاستفادة منه سواء كان من مصادر داخلية أو خارجية . كما انه يسهم في التعاون الاقتصادي والتقني فيما بين البلدان النامية من خلال المشاريع الاقليمية والاقليمية في مجموعة متنوعة من القطاعات .

١٧١- وهناك ادراك متزايد بأنه ينبغي وجود قدر أكبر من التتام بين المساعدة الرأسمالية والتعاون التقني . وان المصارف الانمائية المتعددة الأطراف على علم تام بالدعم اللازم الذي يمكن أن يوفره التعاون التقني لتحقيق الاستثمار الرأسمالي بصورة فعّالة . ويجرى اتخاذ خطوات لتشجيع اقامة علاقة أوثق بين مؤسسات المنظومة والمصارف الانمائية المتعددة الأطراف فيما يتعلق بالتعاون التقني الذي تموّله هذه المصارف .

١٧٢- ويتجلى تماما في تخصيصات برنامج الأمم المتحدة الانمائي للموارد تأكيد الاستراتيجية على الاحتياجات الخاصة لأقل البلدان نموا وغيرها من بلدان الدخل المنخفض : توزع ٨٠ في المائة من الموارد المتاحة على البلدان التي يقل نصيب الفرد من الناتج القومي المحلي فيها عن ٥٠٠ دولار . كما تدرك الاستراتيجية ان كلا من البلدان مسؤول في نهاية المطاف عن التنمية الخاصة به وعن تعيين أهدافه وأولوياته الانمائية . ويتجلى هذا المبدأ في النهج القطرى التركيز الذى يتبعه برنامج الأمم المتحدة الانمائي والمقدم في " توافق الآراء " (مرفق قرار الجمعية العامة ٢٦٨٨ (د-٢٥)) والذى ادخل عليه مزيد من التنقيحات في القرار المتعلق " بالابعاد الجديدة في التعاون التقني " . وترسم الحكومة البرامج القطرية بدعم مناسب من الممثل المقيم لبرنامج الأمم المتحدة الانمائي ومؤسسات منظومة الأمم المتحدة ، وبالتشاور مع الحكومات حول توجيه البرامج القطرية، يستعرض الممثل المقيم بصورة منتظمة مع الحكومات الأولويات التي يعرب عنها عالميا في المحافل الدولية بما في ذلك الأهداف والغايات المبينة في الاستراتيجية الانمائية الدولية .

١٧٣- والمصدر الرئيسي المتعدد الأطراف للتعاون التقني في قطاع السكان هو صندوق الأمم المتحدة للأنشطة السكانية حيث تقدم حوالي ٢٥ في المائة من جميع المساعدات الدولية في مجال السكان عن طريق الصندوق . وبتقديم المساعدة للتطوير والتدريب المؤسسيين ودعم البحث، يشجع الصندوق تحقيق الاعتماد الوطني على الذات في مجال السكان/والتنمية . وقد استوفى ثلاثة وخمسون بلدا الشروط لتصبح بلدانا ذات اولوية على اساس ان الدخل السنوى للفرد فيها يقل عن ٥٠٠ دولار وانها مستوفية لبعض المعايير المتصلة بالديموغرافيا .

../..

Digitized by UNOG Library

١٧٤- وما فتئ الصندوق يقوم، في انشطته التنفيذية، بتنفيذ توصيات خطة العمل السكانية العالمية موليا عناية خاصة الى توسيع دائرة الوصول الى المعلومات والخدمات في مجال تنظيم الأسرة، والى دعم الوسائل المأمونة والفعّالة والمقبولة لتنظيم الخصوبة، والى احتياجات المرأة. وفي عام ١٩٨٣ قام بالتعاون مع منظمة الصحة العالمية وغيرها باستعراض الوضع بالنسبة لأبحاث تنظيم الأسرة في منظومة الأمم المتحدة. كما شجع الحكومات على تعزيز ادماج المتغيرات السكانية في التخطيط الانمائي كعامل ضروري لايجاد "نهج موحد في التنمية الاجتماعية والاقتصادية".

١٧٥- ويبدو أن التوزيع الواسع لمصروفات التعاون التقني ظل تقريبا بدون تغيير على مدى السنوات القليلة الأخيرة (انظر الجدول ١٠)، مع حدوث تغيير واحد في السمة المميزة هو زيادة نصيب الموارد الطبيعية بما فيها الطاقة. وتصرف ما يقرب من خمس نفقات التعاون التقني على صعيد المنظومة في قطاعين - قطاع الصحة والزراعة، وقطاع التحريج ومصائد الأسماك. وينفق ثلث آخر في أربعة قطاعات هي الموارد الطبيعية، والنقل والمواصلات، والتنمية العامة، والتخطيط والاحصاء والسكان. بيد انه يجدر ملاحظة النصيب الصغير نسبيا من المصروفات الذى ينفق على أنشطة مثل التعاون التجارى والمالي والاقتصادى الذى يستهدف تكييف العلاقات الاقتصادية الدولية لتتناسب مع احتياجات التنمية.

١٧٦- وأحد السمات البارزة للاستراتيجية انها تدرج بصورة صريحة، بين مرّاميها وأهدافها، غايات محددة لخفض وفيات الأطفال. ومن المتوقع ان يتم بحلول عام ٢٠٠٠ تخفيض تلك الوفيات الى ما يقل عن ٥٠ في كل ألف من المواليد الاحياء في جميع البلدان وما يقل عن ١٢٠ بالنسبة لأفقر البلدان. بيد ان التقدم نحو تحقيق هذه الاهداف متواضع وغير موزع توزيعا متساويا، وقد تكون هناك بلدان كثيرة اعترتها مؤخرا بعض الزيادات في معدلات وفيات الأطفال. وان استعادة قوة الدفع نحو تحقيق وضع محسن لبقاء الأطفال ونموهم - تحقيق أهداف الاستراتيجية - يتطلب اجراء معجلا وانتقائيا. ولقد بدء في السنوات الأخيرة في بذل جهد تعبوى في محاولة للوصول بتخفيض معدل وفيات الأطفال الى نقطة أكثر قربا الى الغايات التي ينطوى عليها هدف الاستراتيجية الانمائية الدولية.

Digitized by UNOG Library

الجدول ١٠ ـ التوزيع القطاعي لنظام الأمم المتحدة الخاص بنفقات التعاون التقني (أ)

الحصة (بالنسبة المئوية)

	١٩٧٣	١٩٧٦	١٩٧٩	١٩٨٢
الزراعة ، الحراجة ، صيد الأسماك	٢٠ر٢	١٩ر٤	١٨ر٩	١٨ر١
الصحة	١٩ر١	١٧ر٦	١٨ر٩	١٩ر٥
الصناعة	٩ر٠	٩ر٢	٧ر٦	٧ر٤
النقل والمواصلات	٩ر٠	٧ر٨	٨ر٦	٩ر٠
السكان	٨ر٣	١٠ر٧	١٢ر٦	٧ر٧
التنمية العامة (ب)	٧ر٦	٨ر٩	٧ر٠	٨ر٤
التعليم	٦ر٠	٥ر١	٥ر٤	٤ر١
العلم والتكنولوجيا	٤ر٤	٣ر٢	٣ر٢	٤ر٢
الموارد الطبيعية ، بما في ذلك الطاقة	٣ر٤	٣ر٥	٨ر٣	٩ر٨
العمالة	٣ر٤	٣ر٣	٤ر٩	٥ر٠
قطاعات أخرى (ج)	٩ر٦	١١ر٣	٤ر٦	٧ر٨
المجموع	١٠٠ر٠	١٠٠ر٠	١٠٠ر٠	١٠٠ر٠
مجموع نفقات القطاعات (بملايين الدولارات)	٤٠٥ر٢	٧٩٠ر٠	٩٩٠ر٦	١ ٤٣٧ر١

المصدر : A/38/258 و Add.1 .

(أ) تشمل نفقات الأنشطة التنفيذية التي يمولها برنامج الأمم المتحدة الانمائي بأموال يديرها برنامج الأمم المتحدة الانمائي ، وصندوق الأمم المتحدة للأنشطة السكانية ومنظمات أخرى من المصادر العادية ومصادر أخرى خارجة عن الميزانية، ولا تشمل مؤسسة الأمم المتحدة لرعاية الطفولة وبرنامج الأغذية العالمي .

(ب) تشمل التخطيط ، والادارة العامة ، والمالية ، والاحصاء.

(ج) التجارة الدولية والمستوطنات البشرية ، والثقافة ، والظروف الاجتماعية ، والاغاثة الانسانية .

Digitized by UNOG Library

١٧٧- وقد استجابت مؤسسات منظومة الأمم المتحدة للتحديات الجديدة في مجال تخفيض معدل وفيات الرضع . فعلى سبيل المثال قامت مؤسسة الأمم المتحدة لرعاية الطفولة باعادة تشكيل أولوياتها وتنظيم برامجها للتركيز على التدابير الواردة أعلاه ، واعادت تخصيص أموال وموظفين للبلدان التي ترتفع فيها معدلات وفيات الرضع - لا سيما في افريقيا - وجعلت هذه الفرص الجديدة نقطة التركيز في التقريرين الأخيرين عن " حالة أطفال العالم" العامل الأساسي في نجاح مجموعة التدابير المذكورة وجود نظام توصيل ملائم وقليل التكلفة. يعمل على تعزيز المعرفة والفهم عن طريق وسائط الاعلام ، ويستعمل على الأقل هيكلا مستجدا للرعاية الصحية الأولية ، ويشمل بصورة خاصة المشاركة النشطة للمجتمع المحلي . وهذا الجهد المعجل يستلزم انتهاج اساليب جديدة فيما يتعلق بجهود التوصل . وتشمل الشروط الأخرى اللازمة لنجاح محاولة بلوغ أهداف الاستراتيجية التعبئة الجماهيرية المنطوية على جميع تدابير الاتصال الممكنة ، وتثقيف الآباء ، وادخال تحسينات في مجال التنظيم والادارة .

١٧٨- وتزداد استجابة برنامج الأغذية العالمي لاحتياجات البلدان النامية في اطار الاستراتيجية بطريقتين . فأولا ينمو حجم البرنامج . فقد زيدت الموارد المستهدفة لفترة السنتين ، وقد تحققت هذه الموارد الى حد كبير . وفي عام ١٩٨٢ ، التزم برنامج الأغذية العالمي بنحو ٨٠٠ مليون دولار للمشاريع الانمائية وعمليات الطوارئ ، بينما زادت الالتزامات في عام ١٩٨٣ بنسبة ١٠ في المائة تقريبا فبلغت نحو ٩٠٠ مليون دولار . ومن المنتظر أن يستمر النمو على مدى عدة السنوات القادمة . وثانيا ، يسعى برنامج الأغذية العالمي الى جعل المساعدات التي يقدمها أكثر فعالية من الناحية الانمائية بطرق متنوعة فهو يبحث عن مزيد من الفرص للمساعدة في دعم البرامج الانمائية الشاملة في البلدان المتعاونة . كما يستعرض سياسات الموضوعية والعمليات الاجرائية التي يتبعها كيما يتمكن من التركيز بصورة أكبر على الأثر الانمائي لكل مشروع على حدة .

١٧٩- ويواصل برنامج الأغذية العالمي ايلاء أولوية عليا لأفقر الشعوب في أشد البلدان حاجة . ففي عام ١٩٨٢ ، خصص ما يزيد على ٨٠ في المائة من التزامات المشاريع الانمائية للبلدان المنخفضة الدخل التي تعاني من عجز في الأغذية وغيرها من أشد البلدان تأثرا ، مع تخصيص نحو نصف المبلغ المذكور للبلدان الافريقية الواقعة جنوب الصحراء . وقد أثبتت المعونة الغذائية التي يقدمها برنامج الأغذية العالمي انها مورد انمائي ذو مزايا متعددة جدا ، خاصة عند استخدامه بالاقتران بالمساعدة التقنية وغيرها لا لدعم زيادة الانتاج من الأغذية فحسب بل أيضا في نطاق واسع من الأنشطة الداعمة للتنمية الوطنية .

../..

Digitized by UNOG Library

١ ـ تعبئة الموارد

١٨٠ـ زادت المساهمات المقدمة الى صناديق وبرامج الأمم المتحدة والأنشطة التنفيذية التي تضطلع بها الوكالات المتخصصة والمنظمات وتمول من المساهمات العادية ومن المساهمات الخارجة عن الميزانية وبرنامج الأغذية العالمي من بليوني دولار في عام ١٩٧٩ الى ٢ر٥ من بلايين الدولارات في عام ١٩٨٢ . ويمثل هذا زيادة سنوية قدرها نحو ٧ر٥ في المائة محسوبة بالقيمة الأسمية للدولار ، وان كان قد يعني جمودا بالقيمة الحقيقية اذا أجريت تسويات عن التغييرات في معدلات الأسعار وأسعار الصرف .

١٨١ـ وقد أثرت أيضا الصعوبات الراهنة في الحصول على موارد من أجل التنمية على الأنشطة التنفيذية التي تضطلع بها المنظومة . فقد قصرت المساهمات المقدمة الى عدد من الصناديق والبرامج التابعة للأمم المتحدة عن شتى أنواع الأهداف التي حددتها الهيئات الحكومية الدولية ذات الصلة ، مما عرقل قدرة المنظومة على الاستجابة للاحتياجات المتزايدة للبلدان النامية . فعلى سبيل المثال ، زادت الموارد المتاحة لبرنامج الأمم المتحدة الانمائي ، الذى يضطلع بدور رئيسي في توفير المساعدة التقنية المتعددة الأطراف بنسبة ٢ر٨ في المائة في عام ١٩٨٠ ، وانخفضت بنسبة ٦ في المائة في عام ١٩٨١ وظلت جامدة تقريبا في عامي ١٩٨٢ و ١٩٨٣ .

١٨٢ـ واذا وضعت نتائج مؤتمر الأمم المتحدة لاعلان التبرعات من أجل الأنشطة الانمائية لعام ١٩٨٣ في الاعتبار ، توحي الدلائل الحالية بعودة موارد برنامج الأمم المتحدة الانمائي الى النمو بنحو ٦ في المائة في عام ١٩٨٤ . وينتظر حدوث نمو بمعدل مشابه في حجم الموارد بالنسبة للمؤسسات الأخرى التي تعتمد على التبرعات في تمويل الأنشطة التنفيذية .

١٨٣ـ وقد لاحظت الجمعية العامة في دورتها الثامنة والثلاثين ، على ضوء حالة الموارد الشاملة . انه بالرغم من أن النتيجة التي أسفر عنها مؤتمر اعلان التبرعات لعام ١٩٨٣ تعكس اتجاها ايجابيا ، فان المستوى العام للموارد مازال غير مرض . لذا ، كررت بقوة تأكيد الحاجة الى زيادة ملموسة وحقيقية في تدفق الموارد من أجل الأنشطة التنفيذية بقصد تمكين مؤسسات المنظومة من الحفاظ على مستوى برامجها التنفيذية ومن زيادته حيثما أمكن .

١٨٤ـ وقد طالبت الجمعية العامة مرارا باتخاذ تدابير لجعل الأساس الذى تقوم عليه المؤسسات التي تضطلع بأنشطة تنفيذية مأمونا بدرجة أكبر . فالالتزامات الطويلة الأجل من قبل البلدان المانحة تمكن المؤسسات من ضمان اتاحة الموارد للبلدان المستفيدة . مما يسهل ادماج الموارد الخارجية في دورات التخطيط والميزنة وسلامة الادارة الطليقة . ويساعد الاتفاق على مستويات التمويل في المستقبل على تخطيط القسم الذى يخصص من

Digitized by UNOG Library

ميزانية المعونة الخاصة بالجهات المانحة للمساعدة المتعددة الأطراف . بيد ان التقدم المحرز في بلوغ الأهداف التي حددتها الجمعية العامة لا زال محدودا .

١٨٥- ويمكن ، في هذا السياق ، أن ينظر ، من أجل مزيد من الضمان ، في ترتيبات ذات طابع رسمي أكبر ، مثل الترتيبات التي بدأ يدخلها مجلس ادارة برنامج الأمم المتحدة الانمائي (أنظر مقرر مجلس الادارة ٨٣/٥) . وتلزم أيضا ضمانات لمواجهة التقلبات غير المنتظرة في المساهمات من سنة الى أخرى ، والناشئة عن تحركات غير منظورة في أسعار الصرف تؤثر بصورة شديدة على تدفق الموارد الى المؤسسات . ويجب على المدى الأطول ، النظر في تمويل الأنشطة التنفيذية على أساس آلي بدرجة أكبر ، لا يخضع لعدم اليقين الذى يكتنف القرارات الوطنية المتعلقة بالميزانية .

١٨٦- وقد ظهر ، في الآونة الأخيرة اتجاه لربط المساهمات المقدمة الى الأنشطة التنفيذية بشراء السلع والخدمات من البلدان المانحة ، وهو اتجاه تزيد من حدته الظروف الاقتصادية السائدة والقيود المفروضة على نمو المعونة الانمائية الرسمية المتعددة الأطراف ، المخصصة للأغراض العامة وليس هناك مصدر وحيد للمعلومات الموضوعية فيما يتعلق بمدى هذا الربط في الوقت الحالي . بيد أن ربط المساهمات بشراء المعدات قد يحول دون ممارسة البلد المستفيد لحرية اختيار التكنولوجيا الأنسب لاحتياجاته . وقد يؤدى هذا الربط الى زيادة التكاليف الاجمالية للمشروع . ويمكن كذلك أن يحول دون تطور الخبرة والمؤسسات المحلية ، وهو المقصود من التعاون التقني في نهاية الأمر .

١٨٧- وقد طلبت الجمعية ، في دورتها التي انعقدت في الآونة الأخيرة ، الى جميع الحكومات الامتناع ، حرصا على الحفاظ على المبادئ المتعددة الأطراف المعمول بها في منظومة الأمم المتحدة ، عن ممارسة ربط المعونة المقدمة الى الأنشطة التنفيذية التي تضطلع بها المنظومة بشراء السلع والخدمات من البلدان المانحة وقصر تلك الممارسة على الصناديق التي تقضي ولايتها بقبولها على أساس تجريبي ، وسيقوم مجلس ادارة برنامج الأمم المتحدة الانمائي ، في دورته القادمة ، باستعراض الخبرة المكتسبة حتى الآن فيما يتعلق بهذه المسألة .

١٨٨- وتعكس الأنشطة التنفيذية للمنظومة الطابع العالمي للمشاركة والتركيز على أقل البلدان نموا والبلدان المنخفضة الدخل الأخرى . وبوجه عام ، كانت البلدان التي يقل فيها الناتج القومي الاجمالي للفرد من ٥٠٠ دولار تمثل ٦٧ في المائة من الأنشطة التنفيذية . وتتراوح النسبة من أعلى حد لها وهو ٨٥ في المائة في حالة مؤسسة الأمم المتحدة لرعاية الطفولة الى ٥٠ في المائة في حالة النفقات التي تمول من البرامج العادية والبرامج الخارجة عن الميزانية للوكالات . وتنخفض هذه النسب مع زيادة الدخل الفردى .

../..

Digitized by UNOG Library

٢ ـ نوعية الأنشطة التنفيذية وفعاليـة تكاليفهـــا

١٨٩ـ ان مسؤولية البلدان النامية أن ترسم في خططها الوطنية بوضوح أولويات ومتطلبات الحصول على المساعدة الخارجية ، وأن تعزز التنسيق داخل ادارتها الوطنية لضمـــان اتساق الأنشطة التنفيذية لمؤسسات المنظومة على الصعيد الميداني ؛ وأن تقيم أهميـــة هذه الأنشطة للتنمية فيها . ولا يمكن ، من ناحية ، عزو قوة أو ضعف الأنشطة التنفيذيـــة بصورة خالصة الى حكومات البلدان المستفيدة ، أو من الناحية الأخرى الى مؤسســـات المنظومة . ويستتبع ذلك ، أن الحكومات والمؤسسات مسؤولة جميعا عن اجراء أية تحسينات ضرورية لطريقة تخطيط الأنشطة التنفيذية والاضطلاع بها .

١٩٠ـ وقد طلبت الجمعية العامة ، التي أعربت عن القلق للتكلفة المرتفعة المتزايـــدة للخبراء والخبراء الاستشاريين ، استخدام خدمات الخبراء والخبراء الاستشاريين الوطنيين على أوسع نطاق ممكن ، وتنفيذ البرامج والمشاريع بأسلوب يتسم بالفعالية من حيث التكلفـة. وتسعى مؤسسات المنظومة الى زيادة الاستفادة من طاقات البلدان النامية باشراك الخـبراء والموظفين الوطنيين والانتفاع بالمصادر المحلية أو الاقليمية في شراء المواد والمعـــدات والخدمات . وتنفيذ الحكومات للمشاريع ، والاعتماد بشكل أكبر على موظفين دوليين معينين لآجال قصيرة مثالان للطرائق التي تطبقها المؤسسات بصورة متزايدة ، لكي تعكس المتطلبات المتغيرة للدول النامية فيما يتعلق بالتعاون التقني وتعزيز الاعتماد على الذات .

١٩١ـ وينظر الى تزايد تكامل البرامج التنفيذية على الصعيد القطري بوصفه خطـــوة جوهرية نحو تقوية نوعية مساهمة المنظومة في التنمية . ومنذ عام ١٩٨٠ أخذ بنظـــام المنسقين المقيمين ، كما يجري عقد اجتماعات الموائد المستديرة وغيرها من ترتيبات التعاون بين البلدان النامية والشركاء الذين يقدمون المساعدة ، وتوفر المكاتب الاقليمية بشكـــل متزايد خدمة انمائية الى الحكومات والمؤسسات الثنائية وغيرها من المؤسسات المتعـــددة الأطراف .

١٩٢ـ وأوصت الجمعية العامة في القرار ٣٨/ ١٧١ المؤرخ في ١٩ كانون الأول/ديسمبر ١٩٨٣ بتحسين اتساق الاجراءات وتنسيق النظم التنفيذية على المستوى القطري ، تحـــت المسؤولية الشاملة للمنسق المقيم ، وبالتشاور مع الحكومات المعنية . والأهداف المرجـــوة من ذلك هي تعزيز تكامل البرامج ، وخفض الانفاق على التكاليف الادارية وتكاليف الدعـــم والاقلال الى الحد الأدنى من الفاقـد بتجنب ازدواج العمل وتسهيل مهمة البلد المضيف في تنسيق المعونة الخارجية .

١٩٣ـ وهناك الآن فهم أفضل في المنظومة لتقييم الأنشطة التنفيذية ، وتجرى ممارستـه

Digitized by UNOG Library

على نطاق واسع . وحيث أن حكومات البلدان المضيفة مسؤولة عن ادارة مشاريعها الانمائية التي تتلقى مساعدة من المنظومة ، فان تقييم هذه المشاريع ينبغي أن يتم تحت قيادة الحكومة المعنية بالاشتراك مع المؤسسات ذات الصلة . ورغم تزايد عدد البرامج والمشاريع التي يجرى تقييمها ، فيجب ألا ينظر فقط الى المعدلات المطلقة ، بل كذلك الى نوعية الأنشطة التقييمية وكيفية استخدامها . يضاف الى ذلك أنه رغم القبول من حيث المبدأ لمفهوم وتقييم الأنشطة التنفيذية بوصفه جزءا لا يتجزأ من العمليات الشاملة الخاصة بالتخطيط والبرمجة والميزنة ، فهو مفهوم لم يطبق بعد بالكامل عمليا .

١٩٤ - وتقوم المؤسسات حاليا على المستوى الفردى والجماعي بالعمل من أجل استعراض أنظمة التقييم وتقويتها . وقد سلمت الجمعية العامة في القرار ٣٨/ ١٧١ بأن التقييم يمثل جزءا هاما من عملية البرمجة بغية تحقيق الاستفادة الرشيدة والمثلى من الموارد العامة المتاحة . وقد أكدت أيضا على أهمية دور المنظومة في مساعدة البلدان النامية بناء على طلبها لتنمية قدرتها على التقييم .

١٩٥ - وقد ظل تحقيق الكفاءة المثلى وتخفيض التكاليف الادارية ، مع تحقيق زيادة نتيجة لذلك في نسبة الموارد الموجهة مباشرة الى البلدان المستفيدة مدعاة لقلق الدول الأعضاء لعدة سنوات . وأصبح ذلك أشد حدة في الوقت الحالي في ظل تزايد ندرة الموارد والضرورة الملحة لضمان وتنفيذ برامج ذات نوعية جيدة تحقق النتائج المرجوة بأقل التكاليف وبسبب عدم تناسق العلاقة بين التكاليف الادارية ونفقات البرامج ، فمن المحتمل أن تستحث تقييدات موارد البحث عن وفورات ادارية وتحسينات برنامجية ، بدلا من تثبيطها ولوفورات التكاليف بعد ان : - طرق أكثر كفاءة لتقديم نفس قيمة المساعدة عن طريق الاقتصاد في تكاليف مدخلات المشروع ؛ وكفاءة استخدام الخدمات الادارية والداعمة . وتقوم مؤسسات المنظومة في الآونة الحالية باستكشاف الطرق والوسائل لتحقيق وفورات مع الاحتفاظ بجودة النوعية ، والتطلع تحقيق الكفاءة المثلى في الخدمات الادارية ، وتحسين درجة وضوح المعلومات المتعلقة بهذه الموضوعات .

١٩٦ - وقد حثت الجمعية العامة في دورتها الأخيرة ، واضعة في الاعتبار الحاجة للاحتفاظ بمستوى ملائم من وظائف الدعم ، الأمين العام والرؤساء التنفيذيين للأجهزة والمؤسسات والهيئات في منظومة الأمم المتحدة ، الى السعي للاقلال الى الحد الأدنى من التكاليف الادارية وتكاليف الدعم الأخرى دون أن يؤثر ذلك على البرامج الميدانية وعلى شبكة مكاتب برنامج الأمم المتحدة الانمائي في البلدان النامية ، وذلك بهدف زيادة نسبة الموارد المتاحة لتحسين توصيل البرامج للبلدان النامية .

Digitized by UNOG Library

زاى - تسخير العلم والتكنولوجيا لأغراض التنمية

١٩٧- تطالب الاستراتيجية باتخاذ تدابير لتعزيز القدرة العلمية والتكنولوجية للبلدان النامية وتمكينها من الاستفادة على نحو أيسر من التكنولوجيا الحالية - بما فيها التكنولوجيا العالية . ويطلب من البلدان المتقدمة النمو اتخاذ تدابير محددة كافية لتيسر للبلدان النامية الوصول الحر والكامل بأقصى درجة ممكنة الى التكنولوجيات وأن تزيد زيادة كبيرة وتدريجية في قسطها من نفقات البحث والتطوير وفي الجهود التي ينبغي تكريسها لحل المشاكل المحددة ذات الأهمية الأولى للبلدان النامية والتي يتعرف عليها تعرفا مشتركا .

١٩٨- وقد أعيد التأكيد في الاستراتيجية على برنامج عمل فيينا لتسخير العلم والتكنولوجيا لأغراض التنمية المعتمد في عام ١٩٧٩ (٣٠) . وفي عام ١٩٨١ ، أقرت اللجنة الحكومية الدولية المعنية بتسخير العلم والتكنولوجيا لأغراض التنمية خطة تشغيلية لتنفيذ برنامج العمل هذا بوصفه اطارا للسياسات على الأصعدة الوطنية ودون الاقليمية والاقليمية والدولية واعتمدت اللجنة في عام ١٩٨٣ مبادئ توجيهية جديدة لوضع المشاريع والبرامج التي تعزز القدرة العلمية والتكنولوجية للبلدان النامية .

١٩٩- وبمناسبة الاستعراض الأول الذى يجرى كل سنتين ، والذى تم في عام ١٩٨٣ للتقدم المحرز في تنفيذ الخطة التشغيلية ، أفاد ما يقرب من نصف البلدان النامية التي ردت على استبيان وجهته الامم المتحدة ، عن احراز تقدم كبير في مجال وضع سياسات أو خطط متعلقة بالعلم والتكنولوجيا منذ بداية العقد . كما أفاد ما يقرب من نصف البلدان الآسيوية وربع بلدان أمريكا اللاتينية عن حدوث زيادة في تسهيلات المعلومات . وحددت نحو ربع البلدان النامية المجيبة أرقاما مستهدفة للانفاق على البحث والتطوير بوصفهما بندا مستقلا في مخصصات ميزانيتها . ويمثل الرقم المستهدف في نصف البلدان ٠,٥ في المائة أو أقل من الناتج القومي الاجمالي ، ويتراوح في النصف الآخر بين ٠,٥ و ١ في المائة .

٢٠٠- وفيما يتعلق بأنشطة البحوث عموما ، لم تفد غالبية البلدان عن تحقيق مكاسب كبيرة في مجال خلق حوافز لتشجيع البحث والتطوير في البلدان النامية ومن أجلها ، وفي مجال انشاء المؤسسات التدريبية التعليمية ذات الصلة . ولم يحرز تقدما في انشاء آلية لربط البحث والتطوير بالانتاج سوى القليل من البلدان . وأوضح نحو نصف البلدان احراز تقدم ملحوظ فيما يتعلق بتوفير العلماء والمهندسين والتقنيين ، بيد أنها لم تحرز الا تقدما طفيفا في زيادة عدد النساء في هذه الفئات . ولم ينجز سوى القدر اليسير في وقف هجرة الأشخاص المدربين في مجال العلم والتكنولوجيا الى البلدان المتقدمة النمو . وأفادت عدة بلدان نامية في جميع المناطق عن زيادة التعاون مع غيرها من البلدان النامية زيادة كبيرة في مجال العلم والتكنولوجيا .

Digitized by UNOG Library

٢٠١- وأوصت اللجنة الحكومية الدولية ، بذلا منها لمجهود جديد من أجل مساعدة البلدان النامية على بناء قدرتها على تطبيق العلم والتكنولوجيا ، الدول الأعضاء باتخاذ تدابير محددة معينة . وتتضمن تلك التدابير وضع برامج وأنشطة محددة في مجالات مثل النهوض بالتكنولوجيا التقليدية وتكاملها مع التكنولوجيا العالية ؛ ومشاركة المرأة في مجال العلم والتكنولوجيا ، وتطوير التكنولوجيات المناسبة ؛ وتنمية الموارد البشرية وادارتها ؛ وتنمية برامج البحث والتطوير وربطها بالقطاع الانتاجي . كما استجابت مؤسسات منظومة الامم المتحدة الى طلب بالاضطلاع بأنشطة مشتركة مختارة تهدف الى مساعدة الدول الأعضاء على تعزيز قدرتها في مجال العلم والتكنولوجيا .

٢٠٢- وتؤكد الاستراتيجية أن التطورات التكنولوجية في البلدان النامية ستجد عونا كبيرا من اعتماد اطار قانوني يهيئ بيئة مناسبة لنقل التكنولوجيات وتطبيقها وتطويرها . وقد تركزت لعدة سنوات الجهود المبذولة من أجل تحديد المعايير المقبولة دوليا لصفقات التكنولوجيا على المحاولات المبذولة لوضع القواعد الأساسية التي تحكم الممارسات التجارية المتعلقة بالتكنولوجيا بغية تيسير نقل التكنولوجيا الى البلدان النامية بشروط وأحكام عادلة وبأسعار معقولة وتشجيع ذلك والتعجيل به . وبينما لم تكن تلك الجهود حاسمة حتى الآن ، أمكن احراز تقدم في ثلاثة مجالات : صياغة مدونة دولية لقواعد السلوك المتعلقة بنقل التكنولوجيا ؛ وتنقيح نظام الملكية الصناعية الحالي ؛ واعتماد برنامج من التدابير لمنع الآثار الضارة للنقل العكسي للتكنولوجيا على البلدان النامية أو التخفيف منها .

٢٠٣- وبعد مضي ثماني سنوات من المفاوضات وصل مشروع مدونة قواعد السلوك المتعلقة بنقل التكنولوجيا الى مرحلة متقدمة . وستشكل المدونة ، عند اعتمادها ، نقطة بارزة رئيسية بفضل قابليتها للتطبيق عالميا واتساع نطاقها . وتستهدف المدونة جميع أطراف صفقات التكنولوجيا في كل من البلدان المتقدمة النمو والبلدان النامية بغض النظر عن أنظمتها الاجتماعية أو السياسية . ويركز في هذه المرحلة على صياغة قواعد عامة مرنة تعكس التوافق في الآراء الذى يمكن تحقيقه حاليا فيما بين شتى المجموعات الاقليمية . والمتوخى حاليا هو أن يسهم تطوير المدونة بعد اعتمادها في تسوية القضايا المحددة المعقدة التي لم تسوّ حتى الآن في أثناء المفاوضات .

٢٠٤- ويجرى الآن استعراض أساسي لنظام الملكية الصناعية بصيغته الواردة في اتفاقية باريس لحماية الملكية الصناعية (٣١) وفي القوانين والنظم الأساسية والممارسات الادارية الوطنية وذلك تحت رعاية المنظمة العالمية للملكية الفكرية . وقد نتج عن هذا الاستعراض حتى الآن اعتماد المبادئ التوجيهية لتنقيح نظام الملكية الصناعية دوليا ووطنيا . وتتوخى المبادئ التوجيهية القيام بمراجعة شاملة للنظام المتعلق بالأفضليات المعكوسة الممنوحة للأجانب الحائزين على براءات اختراع في أسواق البلدان النامية ، وتهدف الى زيادة الاعتراف بالصالح العام عندما ينبغي ايجاد توازن بينه وبين حقوق الأشخاص الحائزين على براءات اختراع .

Digitized by UNOG Library

٢٠٥- وفيما يتعلق بالنقل العكسي للتكنولوجيا وآثاره السياسية على كل من البلدان المتقدمة النمو والبلدان النامية ، يولى اعتبار داخل الأمم المتحدة لامكانية وضع مجموعة من التعريفات والمبادئ والخطوط التوجيهية والمعايير تتخذ أساسا لعمل دولي متضافر للتخفيف من الآثار السالبة لعمليات النقل العكسية على البلدان النامية .

٢٠٦- وبالرغم من احراز تقدم في تنقيح الاطار القانوني للعلاقات الدولية القائمة في مجال العلم والتكنولوجيا والنقل الهام للتكنولوجيا الذى حدث في أثناء العقدين الماضيين ، ما زالت البلدان المتقدمة النمو تسيطر على مجال البحث والتطوير . ويشير هذا الى وجود حاجة ماسة الى اتخاذ خطوات يمكن أن تساعد على ضمان المشاركة الأتم للبلدان النامية مستقبلا ، في تطوير وتوجيه وتبادل واستغلال التكنولوجيات الجديدة وتقديم نوع وشكل التعاون الذى تطلبه . وتقتصر المساعدة الرسمية المقدمة من البلدان المتقدمة النمو في مجال العلم والتكنولوجيا عموما على الاستخدامات المحددة بمشاريع معينة والقاصرة عليها والتي تشكل جزءا من برامج معونتها ، مما يضيف عنصرا من عدم المرونة حتى في الميادين التي توجد فيها هياكل أساسية تكنولوجية مناسبة لدى البلدان النامية .

٢٠٧- كما تطالب الاستراتيجية بأن تستحدث شبكة معلومات عالمية ودولية للعلم والتكنولوجيا كما يقضي بذلك برنامج عمل فيينا ، وأن تعمل اللجنة الحكومية الدولية المعنية بتسخير العلم والتكنولوجيا لأغراض التنمية على انشاء هذه الشبكة مبكرا . وأجرت اللجنة مناقشات أولية وستدرس وضع خطة طويلة الأجل . وقد اتخذت خطوة من أجل التحديد والتقييم المبكرين للتطورات العلمية والتكنولوجية الجديدة وذلك بالشروع في نظام الأمم المتحدة للتنبيه المسبق الى التكنولوجيا . وقد بدأت الاعمال التحضيرية لانشاء شبكات وطنية ودولية للمؤسسات المتصلة بنظام التنبيه المسبق الى التكنولوجيا .

٢٠٨- ويتمثل أحد الانجازات المحددة التي تحققت في تنفيذ برنامج عمل فيينا في انشاء جهاز الأمم المتحدة لتمويل العلم والتكنولوجيا لأغراض التنمية الذى دخل حيز التشغيل في عام ١٩٨٣ حيث حل مكان الصندوق المؤقت . ويعتمد جهاز التمويل على كل من الموارد "الأساسية" (التبرعات المقدمة من البلدان المتقدمة النمو ، والبلدان النامية) والموارد "غير الأساسية" (التمويل المشترك ، والتبرعات المتعددة الأطراف ، وتقاسم التكاليف، والمشاريع المشتركة ، والاشتراك بالحصص ، والصناديق الاستئمانية) والرقم الأولي المستهدف قدره ٣٠٠ مليون دولار لكل منهما في الفترة ١٩٨٣-١٩٨٥ . ويحلول نهاية عام ١٩٨٢ كانت الحكومات قد أعلنت عن التبرع بما مجموعه ٣٨٫٩ من ملايين الدولارات ، وتم الحصول على مبلغ اضافي قدره ٦٫٥ من ملايين الدولارات من مصادر أخرى . ومنذ تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٨٠ ، تم اقرار نحو ٨٣ مشروعا والبدء فيها ، وتبلغ مساهمة جهاز التمويل فيها ٣٧٫٩ من ملايين الدولارات . ومن الجدير بالملاحظة أنه علاوة على مدخلات جهاز التمويل ساهمت حكومات البلدان النامية بموارد من عندها مما وصل بمجموع ما أنفق أساسا على أنشطة بناء القدرة في مجال العلم والتكنولوجيا الى حوالي ١١٥ مليونا من الدولارات في الفترة من

Digitized by UNOG Library

١٩٨٠ الى ١٩٨٢ . بيد أنه بسبب الموارد المحدودة والتباين الكبير بين الرقم الأولي المستهدف والتبرعات الفعلية المعلنة لم يتمكن جهاز التمويل من اتخاذ اجراء الا في واحد من بين كل عشرة من الطلبات الواردة اليه من البلدان النامية . وحجم وطبيعة الطلب على المساعدة ، من الاستشعار من بعد بحثا عن الموارد الطبيعية ، ومكافحة تحات التربة والتصحر الى انتاج المضادات الحيوية والأدوية من المصادر الطبيعية ، يمثل اشارة واضحة الى أبعاد المشاكل التي تواجهها البلدان النامية من أجل التمكن من المعرفة العلمية والتكنولوجية الحديثة . وتخطط اللجنة الحكومية الدولية للاضطلاع في منتصف العقد باستعراض عالمي لتنفيذ برنامج عمل فيينا .

حاء - الطاقة

٢٠٩- حالة قطاع الطاقة العالمي تبدو اليوم مختلفة عما كانت عليه في كانون الأول/ديسمبر ١٩٨٠ عندما اعتمدت الاستراتيجية الانمائية الدولية لعقد الأمم المتحدة الانمائي الثالث. وفي ذلك الحين ، وبعد مضي سنتين عاصفتين في قطاع الطاقة كان الادراك العام أن سوق الطاقة في أثناء العقد القادم سيتميز بالزيادة المزمنة للطلب على الطاقة والضغط الملح المؤدى الى ارتفاع أسعاره . بيد أنه من وجهة نظر عامة الآن فانه ما لم تحدث حالة اضطراب رئيسية سيتسم سوق الطاقة بتوازن تقريبي خلال بقية العقد مع وجود اتجاه معين نحو زيادة العرض في أثناء النصف الأول من العقد . ويمكن أن يعزى هذا الانعكاس الجذري في الوضع الى سببين رئيسيين : أولهما الانكماش الاقتصادي العالمي الذي خفض من الطلب على الطاقة ، وثانيهما التدابير السريعة لحفظ الطاقة التي اتخذت استجابة لارتفاع أسعار الطاقة في أثناء السبعينات . بيد أن العديد من البلدان النامية التي تعاني من نقص في الطاقة غير قادرة على أن تخفض كثيرا من مستوى استهلاك الطاقة المنخفض أصلا وتجد عدة بلدان منها صعوبة في تمويل التكاليف المرتفعة التي تدفعها ثمنا للطاقة .

١ - الاتجاهات الأخيرة في مجالي حفظ الطاقة والاستثمار فيها

٢١٠- هبط استهلاك الطاقة في بلدان منظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي ، بعد أن انخفض بالقيمة المطلقة في الفترة من ١٩٧٠ الى ١٩٨٠ وذلك بمعدل اضافي قدره ٢ر٤ في المائة في الفترة من ١٩٨٠ الى ١٩٨١ ، وبنسبة ٢ر٢ في المائة في الفترة ما بين ١٩٨١ و ١٩٨٢ ، وتوحي البشائر الأولى بانخفاضه مرة أخرى في الفترة من ١٩٨٢ الى ١٩٨٣ . وقد ارتبط أداء البلدان الخامل في المجال الاقتصادي الشامل في أثناء تلك الفترة بانخفاض كثافة استهلاك النفط في الناتج المحلي .

Digitized by UNOG Library

٢١١- وثمة سبب آخر لانخفاض استهلاك الطاقة هو زيادة اتخاذ تدابير لحفظ الطاقة . وتمثلت معظم الانجازات في مجال حفظ الطاقة في أثناء الفترة ١٩٧٣ - ١٩٨٠ بأنها خطوات " تدبير منزلي " ، أي تحسينات في ممارسات استخدام الطاقة . ولم يحدث الا مؤخرا ، بدافع من حافز اضافي انبثق من ارتفاع أسعار النفط في الفترة ١٩٧٩-١٩٨٠ ، أن بدأ استثمار مبالغ كبيرة في سلع رأسمالية ذات كفاءة نسبية في استهلاك الطاقة . ومنذ عام ١٩٨١ ، تم احراز تقدم هام في تخفيض متوسط عدد الأميال التي تقطعها السيارات الحالية في العام مع ترك أسعار وقود السيارات التي يدفعها المستهلكون النهائيون ترتفع في خاتمة المطاف الى مستوى الاسعار العالمية . وعلاوة على ذلك ، فان أسطول السيارات ، لا سيما في أمريكا الشمالية ، بدأ في عملية التحول الى مستوى أعلى بكثير لكفاءة استهلاك الطاقة . كما استحدثت تدابير هامة لحفظ الطاقة في القطاعات الصناعية والسكنية والتجارية في تلك البلدان .

٢١٢- واتبعت أيضا سياسات لحفظ الطاقة في عدد من البلدان النامية في بضع السنوات الماضية . ويعتقد أن امكانية تحسين كفاءة استهلاك الطاقة هامة الى حد ما في عدة بلدان نامية لا سيما في القطاعات الصناعية والسكنية والتجارية . وبدأت هذه الأنشطة في الظهور بالفعل في التدابير العريضة المتخذة فيما يتعلق بكثافة استهلاك الطاقة في الانتاج ، وأوضحت الدراسات التي أجريت مؤخرا أن كمية الطاقة التجارية المستهلكة لكل وحدة من وحدات الناتج الاجمالي انخفضت أو ظلت ثابتة في عدة بلدان نامية بعد عام ١٩٧٩ . وتشير البيانات أيضا الى أن الاستجابة السعرية في استهلاك النفط على المدى الطويل في البلدان النامية ، كما هو الحال في البلدان المتقدمة النمو ، ربما تفوق ما كان يفترض سابقا . بل ان البلدان النامية المصدرة للنفط ، حيث يتوفر النفط بسهولة بالمعنى المادي وحيث اتسم نمو استهلاك المنتجات النفطية بالسرعة ، تتخذ فيها تدابير للتخفيف من معدل النمو في الطلب ولزيادة الكفاءة الاقتصادية لاستخدام النفط .

٢١٣- وقد أولي حفظ الطاقة اهتماما جديدا في استراتيجيات الطاقة في الاقتصادات المخططة مركزيا . وفي بعض البلدان حددت للصناعة أهداف سنوية لتخفيض معدلات استهلاك الوقود والطاقة وتم تحديد عدد من السبل المحددة التي يمكن بها استغلال الطاقة في القطاعات الصناعية العريضة على نحو أكفأ . كما تم تعيين وسائل محددة لجعل استخدام الطاقة في قطاع النقل أكثر كفاءة . ويدعى الى زيادة الاخذ بنظام التدفئة المركزية في استخدام الطاقة السكنية ، وتم التسليم بوجود حاجة الى استكمال قوانين المباني لتحديد الحد الأمثل من عمليات العزل للاحتفاظ بالحرارة .

٢١٤- وأحدث النقص العريض والسريع في الطلب على الطاقة في أثناء السنوات الثلاث الماضية تأثيرا على جانب العرض كذلك ، وهو ضعف السوق الذي صحب تناقص الطلب واقترن

Digitized by UNOG Library

بارتفاع معدلات الفائدة مما أدى الى بطء الاستثمار في تطوير موارد الطاقة . وفيما يتعلق بالنفط الخام التقليدى ، على سبيل المثال ، فعلى الرغم من أن زخم جهود التنقيب الاستكشافي في الاقتصادات السوقية استمر في أثناء الثمانينات ، بلغ عدد معدات الحفر العاملة الذروة في أواخر عام ١٩٨١ ، وانخفض في أواخر عام ١٩٨٣ الى مجرد ثلثي مستواه الأقصى . وبالمثل فقد تباطأ الاستثمار في تنمية موارد الفحم والغاز الطبيعي وكذلك الطاقة النووية ، وفي الهياكل الأساسية اللازمة لتجهيزها ونقلها . ونحيت الخطط الطموحة للانتاج التجارى للوقود الاصطناعي جانبا في معظمها ، ويقتصر الاستثمار الاضافي أساسا على البحث والتطوير اللذين ترعاهما الحكومة . كما فقد تطوير مصادر الطاقة المتجددة بعض الحفز الأولي اثر انخفاض أسعار الطاقة . وهكذا يبدو أنه بالرغم من وجود زيادة في القدرة الانتاجية بمعنى عام في اقتصاد الطاقة العالمي في الوقت الحالي ، فالزيادات المقبلة في تلك القدرة ستنخفض ، وتعجل باستعادة التوازن بين العرض والطلب عندما يستأنف استهلاك الطاقة نموه .

Digitized by UNOG Library

٢- الاجراءات الأخيرة بشأن مصادر الطاقة الجديدة والمتجددة

٢١٥- اذ وضعت الأمم المتحدة في اعتبارها حتمية استئناف نمو استهلاك الطاقة، اتخذت خطوات أثناء الفترة التي مضت منذ الشروع بعقد الأمم المتحدة الانمائي الثالث وذلك بغية تشجيع الاستثمار في تطوير مصادر الطاقة. والجدير بالملاحظة من هذه الجهود عقد مؤتمر الأمم المتحدة المعني بمصادر الطاقة الجديدة والمتجددة في آب/ اغسطس ١٩٨١ في نيروبي.

٢١٦- وكان الانجاز الرئيسي لذلك المؤتمر اعتماد برنامج عمل نيروبي لتنمية واستغلال مصادر الطاقة الجديدة والمتجددة (٣٢). ويتعين بلوغ أهداف البرنامج بالعمل المتضافر في خمسة مجالات واسعة من مجالات السياسة هي: تقييم وتخطيط الطاقة؛ والبحث والتطوير والبيان العملي؛ ونقل وتكييف وتطبيق التكنولوجيات الناضجة؛ وتدفقات المعلومات؛ والتعليم والتدريب. وتحدد تدابير معينة في السياسة لمصادر متنوعة من مصادر الطاقة الجديدة والمتجددة وذلك تحت كل عنوان من هذه العناوين.

٢١٧- ولاحقا لمؤتمر نيروبي، كانت أنشطة المتابعة داخل منظومة الأمم المتحدة تخضع للتوجيه العام من الهيئة الحكومية الدولية المنشأة في اطار برنامج العمل، والتي اصبحت رسميا في كانون الأول/ديسمبر ١٩٨٢، بموجب قرار الجمعية العامة ٣٧/٢٥٠، اللجنة المعنية بتنمية واستغلال مصادر الطاقة الجديدة والمتجددة. وأوصت اللجنة مختلف مؤسسات منظومة الأمم المتحدة بأن تعد مشاريع مفصلة للتنفيذ الفورى على أساس المقترحات التي قدمتها لجنة التنسيق الادارية الى اللجنة المعنية بتنمية واستغلال مصادر الطاقة الجديدة والمتجددة. وأكدت اللجنة على الدور الذى تستطيع أن تقوم به الاجتماعات الاستشارية، المؤلفة من ممثلين عن المهتمين من المتلقين والمانحين والمؤسسات الدولية، في توفير موارد مالية اضافية لتنمية واستغلال مصادر طاقة جديدة ومتجددة في البلدان النامية.

٣- دلائل ومشاكل المستقبل

٢١٨- بالرغم من أن استهلاك الطاقة سيرتفع مع انتشار الانتعاش الاقتصادى، يبدو من الواضح في جانب الطلب أنه لا يزال هناك مجال كبير لحفظ الطاقة والنفط على أساس الزيادات في الاسعار وتدابير السياسة في الماضي. وتعتقد الوكالة الدولية للطاقة بأن كثافة استعمال الطاقة - أى اجمالي الاحتياجات الاساسية من الطاقة عن الدولار الثابت الواحد في الناتج المحلي الاجمالي الحقيقي - من جانب اعضاء منظمة التعاون والتنمية

Digitized by UNOG Library

في الميدان الاقتصادى يمكن أن تنخفض بنحو ١٤ في المائة بين عامي ١٩٧٩ و ١٩٩٠ ، بينما يمكن أن تنخفض كثافة استعمال النفط بنحو ٢٢ في المائة خلال الفترة نفسها . وكما جاء آنفا ، شرعت بضعة بلدان نامية وبلدان ذات اقتصادات مخططة مركزيا ببرامج ضخمة في ميدان حفظ الطاقة في السنوات الأخيرة ، وسوف تبدأ هذه البرامج بدر عائدات في شكل تعزيز لكفاءة استهلاك الطاقة قبل عام ١٩٩٠ بكثير . وشهدت السنوات الاخيرة استثمارا واسعا في البضائع المعمرة التي تتسم بكفاءة استهلاك الطاقة - وذلك في البضائع الانتاجية والبضائع الاستهلاكية على حد سواء . وتعد هذه الاستثمارات الآن بمثابة تكلفة هالكة ، اما البضائع المعمرة التي تمثلها هذه الاستثمارات فلن يستعاض عنها على أساس تخفيضات معتدلة في اسعار الطاقة ، لاسيما في هذه الفترة التي هي فترة وجيزة شيئا ما ، في هذا القطاع بالذات . وبالمثل ، لا تزال الاستعاضة بالفحم الحجرى عن منتجات النفط الثقيل اقتصادية في بعض المجالات في الميدانين التجارى والصناعي لتسخين المراجل وتوليد الكهرباء توليدا ثانويا . وعلاوة على ذلك ، ستظل سياسة عدد من الحكومات سياسة تقوم على السعي الى تنويع الوقود وأشكال الطاقة . ولذلك يبدو من غير المرجح أن يخف كثيرا الحافز على حفظ الطاقة والاستعاضة عن النفط خلال بقية العقد بسبب الضعف الذى اصاب اسواق الطاقة مؤخرا .

٢١٩- وفيما يتعلق بامدادات الطاقة ، فبالرغم من أن الاستثمار يبدو بطيئا في الوقت الحاضر ، ينبغي للزيادات في القدرة الانتاجية ، التي بدأت العمل منذ عام ١٩٨٠ والتي صحبتها اضافات جديدة الى القدرة ستتحقق خلال السنوات القليلة القادمة نتيجة للاستثمارات التي بدأت في اواخر السبعينات واوائل الثمانينات ، أن توفر قدرة انتاجية كافية تلبي بصورة وافية الطلب المتوقع خلال بقية هذا العقد . وكما لوحظ سابقا ، ازداد استكشاف النفط الخام زيادة سريعة منذ منتصف السبعينات وحتى نهاية عام ١٩٨١ ، وسوف تظل الاستكشافات التي نجمت عن ذلك تترك أثرا ملحوظا في مستويات احتياطيات النفط وتوزيعها الجغرافي طوال بقية الثمانينات . وبالاضافة الى ذلك ، بلغ قليل من مصادر الطاقة مستوى من النضج التكنولوجي والمنافسة الاقتصادية اخذ عنده يبدو وكأنه بديل عملي للنفط الخام التقليدى على نطاق تجارى . وهكذا ، فبالاضافة الى الابتعاد بنمط استعمال وانتاج الطاقة الفعليين عن النفط الخام التقليدى الى درجة ما ، فقد أدت الجهود التي بذلت في السنوات الأخيرة لتنمية الطاقة الى مجموعة متنوعة من مصادر الطاقة - تتراوح من الوقود الاحفورى التقليدى الى المصادر الغريبة للكهرباء - تقف متأهبة لتقديم مساهمات كبيرة في سد الحاجات من الطاقة اذا أشارت الى ذلك مؤشرات الاسعار أو السياسة .

٢٢٠- الا انه من الخطأ الاستنتاج ، على اساس التوقعات المنقحة المتصلة بالسوق المتوسط الأجل ، بأن التدابير المتعلقة بالطاقة والمبينة في الاستراتيجية قد فقدت قوتها الاصلية . ولا شك أنه تم احراز تقدم سيستمر طوال بقية هذا العقد في تهدئة المخاوف

Digitized by UNOG Library

التي دفعت الى ادراج الطاقة في الاستراتيجية . وعلى سبيل المثال ، وكما لوحظ أعلاه ، جرى اعتماد مزيد من الانماط الرشيدة لاستهلاك الطاقة وفقا لما دعت اليه تلك الوثيقة . ومع ذلك لا تزال هناك مشاكل جدية .

٢٢١- وحتى لو اثبتت صحة التوقعات الراهنة للتوازن الاجمالي التقريبي بين الطلب على الطاقة والمعروض منها خلال بقية هذا العقد تظل هناك امكانية أن تواجه بلدان فرادى ، أو مجموعات من البلدان ، صعوبات في تأمين احتياجاتها من انواع محددة من الوقود في اوقات معينة . ومن الهام بدرجة حرجة في هذا المجال قدرة البلدان النامية ، التي تعاني من عجز في الطاقة ، على تسديد التكاليف المتوقعة لوارداتها من النفط .

٢٢٢- ومن المشكوك فيه ايضا أن تكون المعدلات الحالية للاستثمار الحقيقي في تنمية موارد الطاقة في البلدان النامية متناسبة مع امكاناتها من الموارد . وهكذا فان من الواضح بوجه عام أن البلدان النامية التي تعاني من نقص في الطاقة لا تتلقى الاهتمام من حيث جهود استكشاف النفط بالقدر الذى تتطلبه امكاناتها من الموارد مقاسة ، على سبيل المثال ، بعدد الكيلومترات المربعة من الحوض الرسوبي غير المتسكشف نسبيا . وبالمثل ، فقد منعت البلدان النامية المنتجة للغاز الطبيعي من زيادة معدلات انتاجها الى مستويات تتلاءم وواردها وذلك بسبب النقص العام في الهياكل الاساسية التوزيعية المحلية المطلوبة للاستهلاك المحلي للغاز وبسبب تكاليف الاستثمار المترتبة على بناء خطوط انابيب عبر مسافات طويلة . وفي كلتا هاتين الحالتين ، وفي أماكن اخرى في قطاعات الطاقة في البلدان النامية ، كان أثقل القيود على توسيع الاستثمار الحقيقي صعوبة تمويل المشاريع المطلوبة . فالأموال المنتجة محليا تتوزع بالضرورة على أغراض انمائية كثيرة ، ولم ينم التمويل الخارجي بالسرعة الكافية لاتاحة زيادة القدرة الانتاجية للطاقة بمعدل يتناسب والحاجات الآخذة في الظهور بسرعة استهلاك الطاقة . وهكذا فان مسألة تمويل تنمية موارد الطاقة في البلدان النامية من خلال قنوات مثل مؤسسة فرعية للطاقة في البنك الدولي هي مسألة على جانب كبير من الاهمية لهذه البلدان . وهناك ايضا حاجة حرجة لتعزيز القدرة التكنولوجية للبلدان النامية في تنمية موارد الطاقة فيها ، لا سيما تلك المتصلة بالانتقال من المصادر التقليدية الى خليط من موارد الطاقة اكثر تنوعا . وقد تناولت الجمعية العامة في دورتها الثامنة والثلاثين هذه المسائل والمسائل المتصلة بها ، وسوف ينظر فيها مرة أخرى من جانب الجمعية في دورتها التاسعة والثلاثين . وبالنسبة لمصادر الطاقة الجديدة والمتجددة ، يبدو أن تمويل اجراءات الدعم وأنشطة ما قبل الاستثمار يتمتع بأهمية خاصة ، وهناك مقترح بتناول هذه المسألة من خلال جهاز محدد داخل اطار الامم المتحدة يجرى تقديمه الى اللجنة المعنية بتنمية واستغلال مصادر الطاقة الجديدة والمتجددة في دورتها الثانية .

../..

Digitized by UNOG Library

طاء - النقـــــل

٢٢٣- تبرز الاستراتيجية أهمية النقل والمواصلات في تشجيع التنمية الاقتصادية العامـــة للبلدان النامية وفي تعزيز الروابط بين الأقاليم وداخل كل منها ، وفي ضمان مشاركتها بصورة أكبر في التجارة الدولية . وهي تدعو الى اجراءات وطنية ودولية لتطوير اسطولها التجـارى لزيادة نصيبها من الحمولة العالمية بالأطنان الى ٢٠ في المائة قبل نهاية العقد وتمكينها من التنافس بصورة أكثر فعالية في النقل البحرى الدولي ومن تنمية نظام النقل الجوى الخـاص بها . وتؤكد الاستراتيجية على تطوير الطرق والسكك الحديدية كجزء هام من الهياكـــل الأساسية المادية وتحث على تقديم دعم دولي متزايد فعليا لها .

٢٢٤- وفي المساعدة المتعددة الأطراف لتنمية النقل والمواصلات ، كان تقديم البنـــــك الدولي للقروض أمرا بالغ الأهمية . وعلى مرّ السنوات القليلة الماضية ، زاد مجموع القـــروض المقدمة من البنك لهذه القطاعات في البلدان النامية زيادة كبيرة . فقد ازدادت القـروض مما متوسطه ٢ر١ من بلايين الدولارات خلال الفترة ١٩٧٤ - ١٩٧٨ الى ٦ر١ من بلايـــين الدولارات في عام ١٩٨٠ والى حوالي بليوني دولار في كل من عامي ١٩٨١ و١٩٨٢ (٣٣) .

٢٢٥- يعطي برنامج العمل لعقد النقل والمواصلات في افريقيا (١٩٧٨-١٩٨٨) فكرة ما عن الجهود الخاصة بتنمية الهياكل الأساسية للنقل المطلوبة في افريقيا وهـي منطقة تتطلـب تنمية النقل بصورة ملحة للغاية .

٢٢٦- وسينفذ برنامج العمل على مرحلتين تحت رعاية اللجنة الاقتصادية لافريقيا : المرحلـة الأولى للفترة ١٩٨٠ - ١٩٨٣ والمرحلة الثانية للفترة ١٩٨٣-١٩٨٨ . وتضمنت المرحلـة الأولى من البرنامج في الأصل ٧٧١ مشروعا تقدر تكلفتها بنحو ٨ر٨٦ من بلايين الدولارات؛ منها ٨ر٣٤ من بلايين الدولارات للنقل و ٢ر٥٠ من بلايين الدولارات للمواصلات .

٢٢٧- وفي عامي ١٩٨١ و١٩٨٢ ، نظمت اللجنة الاقتصادية لافريقيا عدة اجتماعـــــات استشارية تقنية على المستوى دون الاقليمي بمشاركة المانحين والدول الأعضاء وذلك بغيـــة ضمان الموارد المالية المطلوبة لتنفيذ مشاريع العقد . وفي الوقت ذاته ، واصلت اللجنـــة الاقتصادية لافريقيا استكمال برنامج المرحلة الأولى . وفي كانون الأول/ديسمبر ١٩٨٢ ، اشتملت المرحلة الأولى على ١٠٩٢ مشروعا بتكلفة بلغت ٤٢ر١٥ من بلايين الـــدولارات؛ ٧٧٩ مشروع نقل مجموع تكاليفها ٣٣ر١٤ من بلايين الدولارات و ٣١٣ مشروع مواصلات بتكلفة ١١ر١ من بلايين الدولارات ولم يتم تأمين التمويل الا لـ ٤٥ر٧ في المائة فقط من برنامـــج المرحلة الأولى المستكمل (٣٤) . وبوجه الاجمال ، احتفظ بـ ٣٩٦ مشروعا بتكلفة مجموعها ٦ر٨٣ من بلايين الدولارات في المرحلة الأولى ، بينما جرى تحويل الباقي الى برنامـــج المرحلة الثانية الذى بلغ في كانون الثاني/يناير ١٩٨٣ مجموع تكاليفه ٩٦ر٣٠ من بلايـــين الدولارات لـ ٣٢٢ ١ مشروعا بتكلفة ٦٥ر٢٦ من بلايين الدولارات للنقل و ٣١ر٤ من بلايـين الدولارات للمواصلات .

Digitized by UNOG Library

٢٢٨- وبالرغم من أن معظم المانحين الذين يقدمون المساعدات الخارجية للمشاريع الواقعة في اطار برنامج عمل العقد يفضلون تقديم التمويل على أساس ثنائي ، الا أنه جرى توفير درجة ما من الالتزام الجماعي ، وذلك على سبيل المثال عن طريق مشاركتهم في مؤتمر للمانحين نظمه مؤتمر تنسيق تنمية الجنوب الافريقي وحصل على تعهد بمبلغ ٣ر١ من بلايين الدولارات للمرحلة الأولى من العقد . وأدت سلسلة من المشاورات بين المانحين والبلدان النامية في افريقيا نظمتها اللجنة الاقتصادية لافريقيا كذلك الى التزام بمبلغ ٩٤٠ مليون دولار للبرنامج (٣٥) .

٢٢٩- ان مؤتمر تنسيق تنمية الجنوب الافريقي ولجنة النقل والمواصلات في جنوب افريقيا التي أنشأها هذا المؤتمر مثالان على بعض الجهود التي بذلت مؤخرا للتعاون الاقليمي في تطوير شبكة نقل في افريقيا وان تكن نتائج هذا التعاون غير مرضية تماما حتى الآن . ويظهر أيضا التأكيد على النهج الاقليمي في عدد من المشاريع الخاصة بتنمية النقل والمواصلات التي تضطلع بها منظومة الأمم المتحدة في المقام الأول ، من أجل البلدان غير الساحلية في افريقيا وغيرها من المناطق .

٢٣٠- وبينما واجه التوسع المادي للهياكل الأساسية للنقل البري قيود النقص في الموارد المالية الكافية في بلدان نامية كثيرة ، فان مشاكل جدية لا تزال قائمة في الادارة والصيانة، خاصة في ميدان السكك الحديدية . وهناك حاجة الى جهود لتحسين المهارات الادارية والتقنية من خلال التدريب والتعاون التقني ، بما في ذلك التعاون فيما بين البلدان النامية . وقد وجهت الى هذه المشاكل بعض برامج التعاون التقني لمنظومة الأمم المتحدة (مثل الاونكتاد /برنامج الأمم المتحدة الانمائي) والبلدان المانحة . وتحتاج أيضا بلدان كثيرة لديها هياكل أساسية قديمة للنقل ، كما هو الحال في بعض البلدان الآسيوية والأمريكية اللاتينية ، الى دعم مالي لاستبدال وتحسين المرافق الحالية .

٢٣١- وتحتاج البلدان النامية الى توسيع اسطولها التجاري بغية المشاركة مشاركة أكمل في التجارة الدولية والحصول على نصيب أكثر انصافا من فوائد الشحن البحري . ولم يواجه تطوير اسطولها التجاري قيود النقص الكبير في التمويل فحسب وانما أيضا أوجه التحيز الكامنة التي تقيد دخول هذه البلدان الى ميدان الشحن الدولي . كما أن الأنماط الحالية لملكية أساطيل الشحن فضلا عن ترتيبات الشحن البحري لا تخدم مصالح الشاحنين من البلدان النامية بصورة ملائمة .

٢٣٢- تمثل البلدان النامية الآن أقل من ١٤ في المائة من الشحن العالمي ، بالرغم من أن ٤٠ في المائة من التجارة العالمية ينشأ في هذه البلدان . وقد دعت الاستراتيجية الى زيادة نصيب البلدان النامية الى ٢٠ في المائة من حمولة الأسطول التجاري العالمية بالأطنان بحلول عام ١٩٩٠ . وكانت هناك زيادة ملحوظة في نصيب البلدان النامية خلال العقد الماضي ، وذلك من حوالي ٣ر٦ في المائة من اجمالي الحمولة الساكنة العالمية بالأطنان في عام ١٩٧٠ الى ٠ر١٠ في المائة في عام ١٩٨٠ ، والى ٦ر١٣ في المائة في

Digitized by UNOG Library

عام ١٩٨٢ (٣٦) . وكان معظم الزيادة خلال الفترة ١٩٨١ - ١٩٨٢ من نصيب البلدان الآسيوية بينما لم يتغير فعليا نصيب البلدان الافريقية والأمريكية اللاتينية .

٢٣٣- اعتمدت في عام ١٩٧٣ اتفاقية الأمم المتحدة لمدونة قواعد السلوك لاتحادات الخطوط البحرية (٣٧) . وكان من بين أهدافها توفير حماية أكثر ملاءمة لمصالح الشاحنين من البلدان النامية فيما يتعلق بمعدلات الشحن وذلك من خلال مشاورات مفيدة بين الشاحنين ومؤتمرات اتحادات الخطوط البحرية ومن خلال تسهيل دخول شركات خطوط الشحن البحرى التابعة للبلدان النامية الى مؤتمرات اتحادات الخطوط البحرية . وقد أصبحت هذه الاتفاقية نافذة في تشرين الأول/اكتوبر ١٩٨٣ بعد أن أصبح ٢٤ بلدا طرفا متعاقدا فيها وهو الحد الأدنى المطلوب والذى يمثل ٢٥ في المائة من الحمولة العالمية بالأطنان .

٢٣٤- ومع نمو استعمال الحاويات ، أصبح النقل المتعدد الوسائط هاما في الشحن الدولي وبات متعهدو النقل المتعدد الوسائط في البلدان المتقدمة النمو يسيطرون على هذا الميدان . وكوسيلة لتسهيل مشاركة متعهدى النقل المتعدد الوسائط في البلدان النامية وضمان مصلحة الشاحنين في هذه البلدان ، اعتمدت في أيار/مايو ١٩٨٠ اتفاقية الأمم المتحدة لنقل البضائع المتعدد الوسائط الدولي (٣٨) . وسوف تصبح هذه الاتفاقية نافذة بعد أن تصبح ٣٠ دولة أطرافا متعاقدة فيها . وفي شباط/فبراير ١٩٨٤ لم يكن قد وقع هذه الاتفاقية سوى ستة بلدان فقط .

٢٣٥- تعد مرافق المرافئ غير الكافية وازدحام المرافئ من المشاكل الرئيسية التي تواجه بلدانا نامية كثيرة . فالاختناقات في المرافئ ترفع تكاليف النقل من خلال التأخير في تحميل الشحنات وتفريغها . وكثيرا ما تعيق هذه الاختناقات توزيع البضائع الأساسية المستوردة التي تحتاج الى مناولة سريعة في المرافئ . وقد أدركت على نطاق واسع ضرورة تحسين مرافق الموانئ وادارتها ، ومشاريع تطوير المرافئ جارية في بلدان كثيرة . ولاتزال القيود المالية والتقنية على حد سواء عظيمة . وقد شارك البنك الدولي في مشاريع رئيسية لتطوير المرافئ في عدد من البلدان . وقد وجه جزء كبير من اجمالي القروض المقدمة من البنك لقطاع النقل الى تطوير المرافئ . وبالاضافة الى ذلك ، يقوم برنامج الأمم المتحدة الانمائي أيضا بتمويل عدد كبير من مشاريع التعاون التقني في الميدان .

٢٣٦- ويشكل تطوير النقل الجوى أولوية عليا في بلدان نامية كثيرة ، ولكن التقدم الذى أحرز كان محدودا بسبب ندرة الموارد المتاحة . وكثيرا ما يكون الطيران في العالم النامي أداة الاتصال الملائمة الوحيدة بين العواصم والوسيلة الوحيدة لربط المناطق المعزولة التي تعاني من الكساد بالتيار الرئيسي للتنمية ، وللمساعدة في تقديم الخدمات الأساسية الصحية والتعليمية والأمنية والادارية . وقد شارك برنامج الأمم المتحدة الانمائي في عدد من مشاريع الطيران المدني . وتمثل المساعدة المقدمة من برنامج الأمم المتحدة الانمائي في هذا الميدان ، بالمشاركة مع منظمة الطيران المدني الدولية بوصفها الوكالة المنفذة ، مساهمة

Digitized by UNOG Library

هامة في التنمية . أما مصادر التمويل المتعددة الأطراف والثنائية خارج الأمم المتحدة فقد أصبحت أيضا تتبين بصورة متزايدة الدور الحفّاز الذى يقوم به الطيران المدني في التنمية ، وتقوم بتوجيه الأموال الى هذا القطاع من خلال منظمة الطيران المدني الدولية.

٢٣٧- وتواصل منظمة الطيران المدني الدولية ، بالاضافة الى أنشطة المساعدة التقنية ونشر المعايير والممارسات الموصى باعتمادها على نطاق العالم في المجالات التقنية والتشغيلية للطيران المدني ، توفير منبر نشط للمناقشة وحل المشاكل الاقتصادية التي تؤثر على توفير وادارة خدمات النقل الجوى الدولية . ويجرى الاضطلاع بهذه الأنشطة بموجب اتفاقية الطيران المدني الدولي (٣٩) وعملت هذه الأنشطة على ضمان تجنب مشاكل مثل الممارسات التمييزية وغير النزيهة التي تؤثر على صناعات الخدمات الأخرى في النقل الجوى الدولي ، الى أبعد حد ممكن .

ياء - التعاون الاقتصادى والتقني فيما بين البلدان النامية

٢٣٨- تدعو الاستراتيجية الانمائية الدولية الى تعزيز التعاون الاقتصادى والتقني فيما بين البلدان النامية . وتتوخى الاستراتيجية ان تعزز البلدان النامية وتوسع مجالات تعاونها المتبادل وفقا للمقررات ذات الصلة التي اتخذتها هذه البلدان في برنامج اروشا للاعتماد الجماعي على الذات (٤٠) ، وكذلك في البرامج الاخرى التي تم الاتفاق عليها في مكسيكو سيتي ، وهافانا ، وبوينس ايرس ، وفي البرامج الاقليمية ومن بينها خطة عمل لاغوس لتنفيذ استراتيجية منروفيا للتنمية الاقتصادية لافريقيا (٤١) .

٢٣٩- والافتراض الذى تقوم عليه الاستراتيجية هو أن يتخذ المجتمع الدولي تدابير لتقديم الدعم والمساعدة الى البلدان النامية في تعزيز تعاونها المتبادل وتوسيع نطاقه فيما يتعين على البلدان النامية أن تزيد من توجيه سياساتها حول الاعتماد الجماعي على الذات كوسيلة للتعجيل في تنميتها الاقتصادية وتحسين وضعها في نظام العلاقات الاقتصادية الدولية . ومن شأن هذا التعاون الموسع أن يعزز قيام علاقات اقتصادية أكثر انصافا وأن يساهم في نمو الناتج العالمي . وتنفيذا لهذه السياسة ، اتخذت التدابير على مستويات متنوعة .

١ - التدابير على المستوى العالمي

٢٤٠- بصدد الاجراءات على المستوى العالمي ، توخى برنامج عمل كاراكاس (A/36/333 و Corr.1 ، المرفق) ، الذى اعتمده المؤتمر الرفيع المستوى المعني بالتعاون الاقتصادى فيما بين البلدان النامية المعقود في الفترة من ١٣ الى ١٩ أيار/مايو ١٩٨١ ، تدابير للتعاون في ميادين التجارة ، والتكنولوجيا ، والأغذية والزراعة ، والطاقة ، والمواد الخام ،

Digitized by UNOG Library

والمالية ، والتصنيع ، والتعاون التقني فيما بين البلدان النامية . وقد وضعت في هـذه الميادين برامج عمل مفصلة تشمل الفترة الممتدة الى منتصف الثمانينات . وانشئت أيضا آلية للتنسيق العالمي . وانشئت نواة من المساعدين ، الذين تعينهم الحكومات ، وذلك لمساعدة رئيس مجموعة الـ ٧٧ في نيويورك في مهمة تنسيق مجمل الاجراءات التي تتخذها البلدان النامية . وقد عقدت اجتماعات سنوية للجنة الحكومية الدولية للمتابعة والتنسيق المعنية بالتعاون الاقتصادي فيما بين البلدان النامية وذلك في مانيلا في عام ١٩٨٢ وفي تونس عام ١٩٨٣ لاستعراض مجمل التقدم المحرز ، وتنسيق الاجراءات الوطنية ، واقتراح مزيد من الاجراءات .

٢٤١- وشملت الأولويات العالمية للاجراءات الجماعية للسنوات الأولى من الثمانينات التجارة والمالية ، والطاقة ، والتصنيع ، والاغذية والزراعة ، والأخذ بالتعاون المؤسسي على المستويات دون الاقليمية والاقليمية والأقاليمية . ويستعرض أدناه التقدم المحرز في المجالات الرئيسية للاجراءات الجماعية في السنوات الأولى من الثمانينات .

(أ) التجارة

٢٤٢- تدعو الاستراتيجية البلدان النامية الى تعزيز وتوسيع التجارة فيما بينها . ومع ازدياد الانتاج الصناعي والزراعي زادت امكانيات توسيع تقسيم العمل فيما بين البلدان النامية . وأظهر اتجاه السبعينات نموا في صادرات البلدان النامية الى بعضها البعض أسرع منه في الصادرات الى بقية أنحاء العالم . واستمر هذا الاتجاه في السنوات الأولى من العقد . وفي عام ١٩٨١ ، وفيما انخفضت صادرات البلدان النامية الى العالم بنحو ٢ في المائة ، ازدادت الصادرات داخل هذه المجموعة بقرابة ٤ في المائة . وفي عام ١٩٨٢ وفيما انخفضت صادرات هذه المجموعة الى العالم بنحو ١٢ في المائة ، انخفضت الصادرات داخل المجموعة بنحو ٤ في المائة . وهكذا ظل نصيب الصادرات داخل المجموعة يرتفع ، وعوّضت التجارة المتبادلة ، الى حد ما ، الانخفاض في التجارة العالمية .

٢٤٣- ومن الأولويات في التجارة فيما بين البلدان النامية تبادل الأفضليات التجارية فيما بينها . وفي الماضي جرت محاولات لتحرير التجارة فيما بين البلدان النامية وذلك بصورة رئيسية على المستويين دون الاقليمي والاقليمي . وبالرغم من جميع الصعوبات ، ساهمت هذه المخططات ، في معظم الحالات ، في توسيع التجارة فيما بين بلدانها الأعضاء . ويبدو أنه بعد مرحلة أولية استغلت فيها أوجه التكامل القائمة ، تباطأ عموما توسع التجارة من خلال مخططات الافضليات الاقليمية . وواجهت هذه التجمعات الأثر المتفاوت لتحرير التجارة على تنمية البلدان الأعضاء . وكانت هناك حاجة الى تدابير غير الامتيازات التعريفية للابقاء على المكاسب الأولية ، ولكن الاتفاقات المتعلقة بالتخصص في الانتاج وبتوزيع الاستثمارات أثبتت انه من الصعب التوصل اليها فيما بين المشاركين الذين هم بصورة ثابتة على مستويات مختلفة من مستويات التنمية والكفاءة الانتاجية .

Digitized by UNOG Library

٢٤٤- وفي عام ١٩٨٣ ، اتخذت خطوات باتجاه البدء بمفاوضات بشأن نظام شامل للأفضليات التجارية فيما بين البلدان النامية وذلك تمشيا مع الاعلان الوزارى الذى اعتمدته مجموعة الـ ٧٧ في تشرين الأول/اكتوبر ١٩٨٢ (A/37/544 ، المرفق الثاني) . وكانت قد جرت محاولة سابقة لوضع أفضليات تجارية فيما بين البلدان النامية على المستوى الاقليمي وذلك من خلال بروتوكول "غات" المتصل بالمفاوضات التجارية فيما بين البلدان النامية الذى حمل في الأصل ١٦ توقيعا والذى دخل حيز النفاذ في عام ١٩٧٣ . الا أن التجارة بقيت في ظل هذا البروتوكول جزءا صغيرا من مجموع تجارة البلدان المشاركة . ومالت الامتيازات التي جرى التفاوض عليها الى تشجيع الانماط القائمة للتجارة تشجيعا أكبر من حيث المنتوجات والبلدان على حد سواء . وزاد الاتجار بالمنتوجات التي تغطيها هذه الامتيازات زيادة ضخمة .

٢٤٥- ولن تتضح المساهمة الممكنة للنظام الشامل للافضليات التجارية في توسيع التجارة فيما بين البلدان النامية الا في المفاوضات نفسها . وقد أعرب أكثر من ٤٠ بلدا حتى الآن عن الاهتمام بالنظام الشامل للأفضليات التجارية ، وتشكل هذه البلدان مجموعة متنوعة فهي تشمل بلدانا مستوردة للطاقة وبلدانا مصدرة للطاقة ، وبلدانا أكثر أو أقل تصنيعا من غيرها . وعددا قليلا من البلدان المصدرة للأغذية . أما المبادئ العامة المتفق عليها لهذه المفاوضات فتتوخى شمول جميع فئات المنتوجات بمفاوضات تدريجية حول الحواجز التعريفية وغير التعريفية على حد سواء ، والا يحل النظام الشامل للأفضليات التجارية محل المجموعات الاقليمية الحالية بل ان يعززها ، وأن يأخذ الاختلافات في القوة الاقتصادية للأطراف المتفاوضة في الاعتبار .

٢٤٦- ويمكن استكمال الجهود الرامية الى تعزيز التجارة فيما بين البلدان النامية استكمالا مفيدا ببذل جهود مكثفة في ميدان التعاون المالي لأغراض التجارة وفي مجالات ذات صلة مثل انشاء مشاريع مشتركة في ميادين الطاقة والنقل والمواصلات .

(ب) التعاون في مجالي اليد العاملة والمهارات

٢٤٧- تدعو الاستراتيجية الانمائية الدولية البلدان النامية الى استكمال جهودها على المستوى الوطني بالمبادرة الى اتخاذ تدابير تعاونية فيما بينها أو تعزيز القائم منها لأغراض الحصول على المهارات ، بينما يوصي برنامج عمل كراكاس بـ "تشجيع حرية انتقال فائض القوى العاملة المدربة فيما بين البلدان النامية من خلال ترتيبات متبادلة الفائدة فيما بين البلدان المهتمة بالأمر" (٤٢) .

Digitized by UNOG Library

٢٤٨- وقد حدث في السبعينات تدفق كبير لليد العاملة والمهارات ، لا سيما الى عدد من البلدان النامية المصدرة للنفط . ويقدر عدد العمال المهاجرين الذين كانوا يعملون في بداية العقد في غربي آسيا بنحو ٣ ملايين ، وذلك بصورة رئيسية في دول الخليج الفارسي ؛ وهناك أعداد مماثلة في امريكا اللاتينية وافريقيا . وحدث أيضا انتقال لليد العاملة الى بعض البلدان الآخذة بالتصنيع بسرعة في ظل نقص في اليد العاملة في جنوب آسيا .

٢٤٩- وباتت اليد العاملة المهاجرة تمثل جزءا كبيرا من قوة العمل في بلدان نامية كثيرة. وحدث انتقال قوة العمل هذا فيما بين البلدان النامية بصورة رئيسية كنتيجة عفوية للاتجاهات الاقتصادية الكامنة ، ولكن يمكن اعتبار انه يمثل شكلا جديدا من أشكال التعاون على هدى روح التوصية المقتبسة أعلاه من برنامج عمل كراكاس . وقد جرى بالفعل ابرام عدد من الاتفاقات الثنائية لتبادل اليد العاملة . وفيما لا تتألف على الاطلاق الهجرة كلها فيما بين البلدان النامية من يد عاملة ماهرة ، الا أن تدفقات اليد العاملة هذه شملت عددا ضخما من الأطباء والمهندسين ، والمحاسبين ، والمدرسين ، وعمال البناء المؤهلين. ويمكن أن يستخلص من البيانات المتوافرة تقدير متحفظ هو أن الثلث على الأقل من التدفقات الى بلدان الفائض في رأس المال قد يمثل قوة عمل مدربة .

٢٥٠- وفي البلدان المضيفة ساهم تنقل اليد العاملة على ذلك النحو في التغلب على ما تتطلبه البرامج الانمائية الطموحة من يد عاملة ومهارات نادرة . وفي بلاد الموطن وفرت المبالغ التي أرسلها المهاجرون مصدرا تكميليا للتمويل الخارجي (٤٣) ، بالرغم من أنها كانت أحيانا على حساب خلق حالات نقص مؤقتة في الموظفين المهرة في البلد الأصلي وتعريض سوق العمل المحلي وميزان المدفوعات للتقلبات الاقتصادية في بلدان المهجر . وفي البلدان المستقبلة ينظر احيانا الى النسبة العالية جدا من العمال المغتربين المنضمين الى قوة العمل في هذه البلدان على انها مصدر محتمل للتوترات الاجتماعية والسياسية . وتمر حاليا مرحلة من التكيّف على تخفيض الطلب على اليد العاملة المغتربة في البلدان المضيفة .

٢٥١- والابعاد الحالية لتبادل اليد العاملة فيما بين البلدان النامية، ودرجة اعتماد التنمية، بل والاداء الحالي للاقتصاد في بعض البلدان على هذا التبادل بطريقة أو بأخرى- سواء أكانت موارد بشرية أو عملات أجنبية - تشير الى الحاجة الى ترتيبات دولية لحماية مصالح جميع الأطراف المعنية . ويمكن أن تشمل هذه الترتيبات الحقوق المدنية للعمال المهاجرين وظروف عملهم ؛ وابرام اتفاقات بشأن اقتسام تكاليف التعليم أو بشأن الازدواج الضرائبي أو حقوق الضمان الاجتماعي للعمال المهاجرين ، وبشأن تبادل المعلومات فيما يتعلق بالمهارات اللازمة والمتاحة، فضلا عن اتخاذ التدابير اللازمة لتنظيم تدفق اليد العاملة المهاجرة . وقد تكون هذه فكرة تستحق مزيدا من النظر من جانب البلدان النامية المهتمة نظرا لأن الأعمال الجارية بشأن الاتفاقية الدولية لحماية حقوق جميع العمال المهاجرين واسرهم تختص بايجاد حل اكثر شمولا للمشكلة .

../..

Digitized by UNOG Library

(ج) التعاون النقدى والمالي فيما بين البلدان النامية

٢٥٢- سلمت مختلف برامج العمل والاعلانات الصادرة عن البلدان النامية بأهمية التعاون النقدى والمالي فيما بين البلدان النامية .

'١' تدفقات المعونة

٢٥٣- تطلب الاستراتيجية الى البلدان النامية، التي يسمح وضعها بذلك ، أن تقدم المساعدة الى البلدان النامية الأخرى . وفي الواقع أدت هذه المساعدة في السبعينات دورا هاما في التدفقات المالية الشاملة الى البلدان النامية . وهكذا ففي عام ١٩٧٥ ، كان المانحون من منظمة البلدان المصدرة للنفط يقدمون تدفقات تساهلية للبلدان النامية الأخرى بلغت ٣٠ في المائة من المساعدة الانمائية الرسمية العالمية، أى المساعدة الانمائية الرسمية من بلدان لجنة المساعدة الانمائية والمانحين من مجلس التعاضد الاقتصادى واعضاء منظمة البلدان المصدرة للنفط . ومع ذلك ففي اعقاب الانكماش الاقتصادى والانخفاض الحاد في ايرادات مصدرى النفط في أواخر السبعينات واوائل الثمانينات، ثبتت مدفوعات المساعدة التساهلية المقدمة من منظمة البلدان المصدرة للنفط عند حوالي ٢٢ في المائة من مجموع رقم المساعدات الانمائية الرسمية . وهكذا انخفضت معونة منظمة البلدان المصدرة للنفط من ١ر٩ مليون دولار في عام ١٩٨٠ الى ٧ر٧ مليون دولار في عام ١٩٨١ . وعلاوة على ذلك، فمن حيث القيمة الحقيقية، شهد عام ١٩٨١ أكثر المستويات السنوية انخفاضا من المساعدة الانمائية الرسمية التي دفعها مانحو المعونة من أعضاء منظمة البلدان المصدرة للنفط منذ عام ١٩٧٣ . ومع ذلك بلغت معونة منظمة البلدان المصدرة للنفط المخفضة ١ر٤ في المائة من الناتج القومي الاجمالي .

٢٥٤- وكان هناك ميل لحدوث تقلبات كبيرة الى حد بعيد من سنة الى أخرى في مدى التساهل العام في شروط ما يقدم من هذه المساعدة . وبسبب كبر المساعدة المقدمة في صورة منح الى بعض البلدان المتوسطة الدخل ، كان هناك ميل لتقديم المعونة الى هذه البلدان كمجموعة بشروط سهلة للغاية . وكانت معونة منظمة البلدان المصدرة للنفط تقدم عادة غير مشروطة، بشكل يسمح بشراء السلع والخدمات بأكثر أسعار السوق انخفاضا وهي بذلك تفي بحاجة لا يفي بها بشكل تام المانحون التقليديون .

٢٥٥- وتتجه التزامات المعونة من منظمة البلدان المصدرة للنفط بدرجة كبيرة الى مجالات غير المشاريع . فمعظمها دعم عام أى دعم للميزانية وميزان المدفوعات . ففي عام ١٩٨١ ، على سبيل المثال ، بلغ الدعم العام ٧٥ في المائة من الالتزامات الثنائية . ومن جهة أخرى ، تميل المساعدة المتعلقة بالمشاريع الى ان تتركز على مشاريع للهياكل الاساسية - النقل ، والتخزين والمواصلات - وعلى الطاقة . ففي عام ١٩٨١ ، مثلا ، حصلت تلك الابواب على ما يزيد عن ٥٠ في المائة من معونة المشاريع .

Digitized by UNOG Library

٢٥٦- والى جانب المبالغ التساهلية المشار اليها اعلاه، تقدم بعض وكالات المعونة المتعددة الاطراف العربية والتابعة لمنظمة البلدان المصدرة للنفط تمويلا بشروط غير تساهلية. وقد بلغ هذا التمويل ٢٦٥ مليون دولار في عام ١٩٨١.

'٢' تمويل التجارة

أ - المرافق الاقليمية الموجودة حاليا

٢٥٧- من الاشكال الهامة للتعاون فيما بين البلدان النامية، وجود عدد متزايد من المؤسسات المشتغلة بالمسائل النقدية والمالية. وتشمل هذه المؤسسات، حاليا، المصارف، وصناديق الاحتياطي، وترتيبات المقاصة والائتمان. وقد تولى عدد من المصارف الاقليمية دورا هاما في توفير التمويل للتجارة. وترد أدناه بعض الأمثلة البارزة بوصفها دلائل للاتجاهات التعاونية الأخيرة.

(أ) مصرف التنمية للبلدان الأمريكية - منذ افتتاح مصرف التنمية للبلدان الامريكية في عام ١٩٦٣، ونطاقه يجرى توسيعه من التجارة في السلع الرأسمالية داخل المنطقة ليشمل الخدمات المتعلقة بالسلع الرأسمالية فضلا عن الصادرات الأخرى غير التقليدية التي تساعد على تنشيط الانتاج. وعلاوة على ذلك، قد تستخدم الموارد الجديدة التي قدمتها فنزويلا بشكل استثنائي في اوائل الثمانينات في تمويل الصادرات من السلع الرأسمالية التي تباع خارج المنطقة.

(ب) مصرف امريكا اللاتينية للتصدير - هذا المصرف هو مشروع مشترك لعدد من المصارف المركزية في امريكا اللاتينية ويكمل الموارد المتاحة عن طريق مصرف التنمية للبلدان الامريكية. وبذلك تمكنت المصارف التجارية في امريكا اللاتينية من اعادة تمويل ائتمانات التصدير بالنسبة للصادرات التقليدية وغير التقليدية. وخلال السنوات الأربع الاولى للعمليات (١٩٧٩-١٩٨٢)، بلغ المجموع التراكمي للقروض التي منحها مصرف امريكا اللاتينية للتصدير ٢٫٨٥ بليون دولار، منحت ١٫٥ بليون دولار منها في عام ١٩٨٢ فقط. وتجربة هذا المصرف، وقد نجح في ملء الفراغ الموجود في المناطق النامية الأخرى التي تحاول التنافس في الاسواق العالمية مع الصادرات غير التقليدية، تصلح أن تكون نموذجا للمجموعات التي لم يتجاوز بعد ما تهدف اليه من تعزيز التصدير المشترك مرحلة التخطيط.

(ج) المصرف الاسلامي للتنمية - يمول هذا المصرف التجارة الخارجية فيما بين البلدان الأعضاء فيه. ومن عمليات التجارة الخارجية التي جرى تمويلها حتى الآن، كانت نسبة ٧٧٫٧ في المائة متعلقة بالتجارة فيما بين البلدان الأعضاء في المصرف

Digitized by UNOG Library

الاسلامي للتنمية . وفيما يتعلق بالسلع الاساسية، تضمنت ٧٣ في المائة من القروض التجارة في النفط الخام ومنتجات النفط بينما وزع الباقي على الاسمدة، ومنتجات الجوت، والقطن، والاسمنت، والزيوت النباتية، وخامات الرصاص.

(د) جهاز تمويل التجارة في منطقة الأنديز - قامت مؤسسة تنمية الأنديز بانشاء جهاز تمويل التجارة في منطقة الانديز في عام ١٩٧٤ لتمويل الصادرات غير التقليدية (السلع الاستهلاكية، والمواد الخام، والسلع الرأسمالية، والمشاريع الكاملة) من بلدان الانديز وذلك لتكميل التمويل من جانب المؤسسات الوطنية لائتمانات التصدير في البلدان الاعضاء. والمقترضون المحتملون هم الشركات التجارية والصناعية فضلا عن المصارف، الرسمية والخاصة، شريطة أن تكون مملوكة محليا. وبلغت القيمة التراكمية لعمليات الائتمان التي ووفق عليها حتى نيسان/ابريل ١٩٨١ ما مقداره ٩٩٫٥ مليون دولار.

ب - النهج الاقاليمي : "مصرف الجنوب"

٢٥٨ - استهدف برنامج اروشا للاعتماد الجماعي على الذات انشاء "مصرف للبلدان النامية"، وهو مفهوم مازال في مرحلة الاعداد التفصيلي. وفي اجتماع جامايكا، المعقود في آذار/مارس ١٩٨٢، حدد خبراء البلدان النامية فجوتين خطيرتين في الهيكل الحالي للتمويل الدولي : عدم وجود مؤسسة يمكنها تقديم دعم كاف لميزان المدفوعات في مهلة قصيرة، والافتقار الى التمويل الانمائي. وفي آب/اغسطس ١٩٨٢، في اجتماع للمتابعة في مانيلا، طلب من مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية (الاونكتاد) توفير وثائق تقنية لعمل دراسة جدوى. وتم حساب التركيب الرأسمالي للمصرف المقترح بعد بحث مفصل للاحتياجات الرأسمالية في الميادين المختلفة. والى جانب دعم ميزان المدفوعات اشتمل الامر على عدد من المجالات الرئيسية هي : المشاريع الانمائية، والمشاريع المشتركة، وائتمانات التصدير، تثبيت السلع الاساسية، والمدفوعات الاقليمية، وترتيبات الائتمان (٤٤). وسوف يعقد الاجتماع التقني الرفيع المستوى لدراسة جدوى انشاء مصرف للبلدان النامية وذلك في مقر الامم المتحدة في نيسان/ابريل ١٩٨٤ للمتابعة مناقشة التركيب الرأسمالي للمصرف ومسائل اخرى مثل امكانية اشتراك القطاع الخاص. وسوف يواصل النظر في الاقتراح بعد ذلك في الدورة الثالثة للاجتماع الحكومي الدولي الرفيع المستوى لدراسة جدوى انشاء مصرف للبلدان النامية وذلك في حزيران/يونيه ١٩٨٤.

Digitized by UNOG Library

(د) الاجراءات التعاونية الأخرى

٢٥٩- في ميدان الأغذية والزراعة ، جرى التأكيد في برنامج عمل كراكاس وفي عدد من المجموعات دون الاقليمية والاقليمية أو في اتفاقات ثنائية على التعاون من أجل عرض أكثر استقرارا ، وانتاج مشترك أكبر ، واكتفاء ذاتي وطني واقليمي أكبر في البلدان النامية. وفي بداية هذا العقد ، اعتمدت مجموعات اقليمية متنوعة مخططات لاعطاء أفضلية في مجال العرض ، وتعزيز التجارة بالأغذية فيما بينها . وفي الوقت الحاضر ، يأتي أقل من ٣٠ في المائة من مجموع واردات البلدان النامية من الأغذية من بلدان نامية أخرى ، بينما كانت وارداتها من الأغذية من العالم تتزايد بصورة مستمرة . ويوجد أيضا قدر معيّن من التعاون الاقليمي والثنائي في تبادل المعلومات المتعلقة بأسعار الأغذية وتوافرها ، والمساعدة التقنية ، والبحث والتدريب ، وكذلك توسيع طاقة التخزين .

٢٦٠- ان الطاقة هي ميدان جديد نسبيا من مجالات التعاون . ولا يوجد الا قليل من الاتفاقات الاقليمية والثنائية في أمريكا اللاتينية والشرق الأوسط وافريقيا التي تضمن البلدان المصدرة للنفط بموجبها للبلدان النامية المستوردة للنفط امدادات من النفط ومنتجاته بشروط أكثر رعاية ، مثل تخفيض السعر أو تقديم الاعتمادات الطويلة الأجل والمتدنية أسعار الفائدة . وهناك محاولة أحدث لمواجهة صعوبات موازين المدفوعات المتزايدة هي ترتيبات المقايضة ، التي تتم بموجبها مبادلة النفط ببضائع أخرى . كما جرى البدء بمشروعات مشتركة لتطوير مصادر الطاقة الكهرمائية وغيرها من مصادر الطاقة المتجددة لخدمة أكثر من بلد واحد ، ومثال ذلك استغلال أحواض الأنهار بصورة رئيسية في افريقيا وأمريكا اللاتينية ، وكذلك مشاريع مشتركة بين مشروعات حكومية في بلدان مختلفة في المعامل الكهرمائية ، والمصافي والتنقيب عن النفط . ويجرى أيضا القيام بمحاولات في مجال البحوث المشتركة واقامة نظم للمعلومات .

٢ - اجراءات على المستويات القطرية ودون الاقليمية والاقليمية

(أ) المستوى القطري ودون الاقليمي

٢٦١ - تمشيا مع توصية برنامج عمل كراكاس ، كانت خمسون دولة قد عيّنت حتى آذار/مارس ١٩٨٣ مراكز تنسيق وطنية . والمقصود من مراكز التنسيق هذه ضمان جهاز فعّال لتنسيق وتعزيز وتوفير المعلومات المتعلقة بمسائل تتصل بالأنشطة التعاونية .

٢٦٢ - وعلى الصعيد التنفيذي ، فان اجهزة الاضطلاع بالتعاون هي لجان العمل والمراكز الوطنية للتدريب والبحث ذات النطاق المتعدد الجنسيات . ومن خلال هذه الأجهزة المؤسسية ، جرى خلق مجموعة من الأنشطة التعاونية في ترتيبات ثنائية أو متعددة الأطراف. الا أنه لأسباب تاريخية يتصل معظم المعلومات بالتعاون التقني . وتوجد هذه المعلومات عن نحو ٥٠ بلدا وتبين أن هذه البلدان شاركت في نحو ١٢ ٣٠٠ مشروع خلال الفترة ١٩٨٠ - ١٩٨٢ (٤٥) .

Digitized by UNOG Library

٢٦٣- تبيّن الدلائل المتوافرة أن البرامج التعاونية على المستوى الوطني ، تتخذ ، حسب البلدان المعنية بالذات ، شكل مساهمات (من الصادرات ، أو المرافق التدريبية ، أو المالية) أو تبادل للخبرة وتقاسم لها . ويمثل التدريب بوجه عام ، سواء كان طويل الأجل أو قصيره أو يجرى أثناء العمل ، حصة الأسد من الأنشطة التعاونية . ويجرى الاضطلاع بأنواع مختلفة من مشاريع التدريب ، بما في ذلك التدريب في ميادين مثل الزراعة، والتعدين، والصناعة، والقوى البشرية . ومنذ وقت قريب جدا أخذ توفير المعدات والخبرة التقنية يبرز كعنصر هام . ومما له صلة في هذا السياق برامج في ميادين الحراجة ، والطب، والهندسة، والاصلاحات الادارية ، والتعليم ، والعلوم الزراعية . كما جرى البدء أخيرا بمشروعات بحثية مشتركة في ميادين مثل الطاقة الشمسية ،ومصائد الأسماك، وأمراض الحيوانات الاستوائية.

٢٦٤- وفي حالات كثيرة جدا يميل التعاون الى القيام بين بلدان تقع في منطقة واحدة. الا أنه ظهر في السنوات الأخيرة ميل جديد لدى البلدان الى التعاون الثنائي والمتعدد الأطراف مع مشاركين من مناطق أخرى .

٢٦٥- وأصبح التعاون مع البلدان النامية الأخرى موضوع اجراءات تشريعية ، وقام بعض البلدان بادماج أنشطة التعاون الاقتصادي والتعاون التقني فيما بين البلدان النامية في سياساته وخططه الوطنية . وتوجد أيضا بين بلدان كثيرة والبلدان التي تتعاون معها اتفاقات ثنائية ، ومذكرات تفاهم ، ولجان مشتركة .

٢٦٦- والتعاون أمر معتاد فيما بين البلدان النامية على المستويين دون الاقليمي والاقليمي فيما يتعلق بالاهتمامات المشتركة بينها مثل تصميم مشاريع المواصلات السلكية واللاسلكية أو المشاريع التي تتصل بالملاحة الجوية ، والنقل المائي ، والري ، والتنمية الزراعية ، أو تطوير السياحة . وغالبا ما يصبح هذا التعاون المتخصص مؤسسا كما هو ، على سبيل المثال ، حال مشاريع التعاون المتعلقة بنهري الميكونغ والسنغال .

(ب) الدعم المتعدد الأطراف

٢٦٧- تدعو الاستراتيجية المجتمع الدولي الى تقديم الدعم والمساعدة الى البلدان النامية في تعزيز وتوسيع تعاونها المتبادل على المستويات دون الاقليمية والاقليمية والأقاليمية. وتقوم منظومة الأمم المتحدة ، بوصفها جزءا من المجتمع الدولي، بدور متزايد في هذا النوع من الدعم.

٢٦٨- واكتسبت اللجان الاقليمية خبرة واسعة في تعزيز ودعم التعاون الاقتصادي والتقني فيما بين البلدان النامية . وكان التعاون دائما متأصلا في معظم أنشطتها على المستويين دون الاقليمي والاقليمي . وتعهد خطة عمل بوينس آيرس(٤٦) لها بتفويض محدد لمساعدة حكومات البلدان النامية في مجال التعاون التقني فيما بين البلدان النامية بينما يدعو برنامج كراكاس الى دعمها في مجال التعاون الاقتصادي فيما بين البلدان النامية . وتشير بعض الأمثلة الى ميادين أنشطة اللجان الاقليمية المتعلقة بالدعم والتعزيز .

../..

Digitized by UNOG Library

٢٦٩- وهناك عدد من المشاريع الجارية في جميع المناطق يستهدف تسهيل النقل الدولي والاقليمي . وتشمل المشاريع ذات الصلة تطوير النقل البحرى بين الجزر وتبسيط الاجراءات الجمركية . وفي افريقيا ، أبرز اعلان الثمانينات بوصفها عقد النقل والمواصلات أهمية هذا القطاع . وبالاضافة الى هذه المهام تقوم اللجان الاقليمية أيضا بدعم التعاون التقني والاقتصادى في ميادين مثل التجارة ، والعلم والتكنولوجيا ، وتدريب القوى البشرية . وقد سبق أعلاه ذكر التعاون على المستوى الاقليمي في ميداني الطاقة ، والأغذية والزراعة .

٢٧٠- أما على المستوى الاقليمي ، فان خطة عمل بوينس آيرس تدعو اللجان الاقليمية الى تقديم المساعدة الى حكومات البلدان النامية ، وذلك بالتعاون مع المنظمات أو المؤسسات أو الترتيبات الاقليمية ، بغية تعزيز الروابط الاقليمية بين المنظمات دون الاقليمية والاقليمية ، والقيام بصورة مشتركة بتحديد التدابير الانمائية الاقليمية النطاق والتي يكون من بين عناصرها التعاون التقني فيما بين البلدان النامية ، وكذلك التعاون في مجالات أخرى من مجالات الاهتمام المشترك .

٢٧١- وفي سبيل تنسيق هذه البرامج ، وضع في عام ١٩٨٣ تحليل برنامجي شامل للمنظمات خاص بأنشطة الأمم المتحدة في ميدان التعاون الاقتصادى والتقني فيما بين البلدان النامية ، وينتظر أن يصف هذا ويحلل مختلف ولايات المؤسسات والوكالات في منظومة الأمم المتحدة لاتخاذ اجراءات في هذا المجال ، وأن يبحث المشاكل التي تتناولها هذه الولايات . وسوف يستهدف هذا التحليل البرنامجي بوجه خاص تحديد أية فجوات أو أوجه تكرار في أنشطة كهذه وكذلك تحسين فعالية ترتيبات التنسيق القائمة .

٢٧٢- ويقوم المجتمع الدولي بتقديم بعض الدعم المالي للأنشطة التعاونية للبلدان النامية . وعلى سبيل المثال ، أذن مجلس الادارة في برنامج الأمم المتحدة الانمائي للبلدان النامية بتخصيص ما يصل الى ١٠ في المائة من أرقام التخطيط الارشادية لديها لهذا الغرض . وبالفعل خصصت خمسة بلدان نحو ١٥ مليون دولار على وجه التحديد لأنشطة التعاون التقني فيما بين البلدان النامية أثناء الدورة الثالثة . وتوافر بعض الدعم الاضافي من الصناديق الانمائية الخاصة التي أقامتها بعض الوكالات . وبالاضافة الى ذلك ، قامت بعض البلدان النامية التي لديها القدرة بتمويل جهود التعاون المبذولة من بلدان نامية أخرى . وعلاوة على ذلك ، اعتمد عدد من البلدان المتقدمة النمو تدابير محددة في مجال السياسة دعما للتعاون الاقتصادى والتقني فيما بين البلدان النامية .

٢٧٣- وبحلول عام ١٩٨٣ ، أصبح التعاون الاقتصادى والتقني تدبيرا منظما تنظيما متقدما من تدابير السياسة الدولية . وهو يبشر بجلب منافع هائلة على البلدان النامية بتمكينها من التعجيل بنموها الاقتصادى . ومن شأن هذا بدوره أن يعود بالفائدة على البلدان المتقدمة النمو وعلى الاقتصاد العالمي ككل .

Digitized by UNOG Library

كاف ـ أقل البلدان نموا ، والبلدان الجزرية النامية والبلدان النامية غير الساحلية

١ ـ أقل البلدان نموا

٢٧٤ـ تعترف الاستراتيجية بالمشاكل الخاصة بأقل البلدان نموا وتؤكد كأولوية أساسية على الحاجة الى برنامج عمل خاص لزيادة سرعة تنميتها ، وان شدة انخفاض مستوى نصيب الفرد من الدخل ، والجوع ، وسوء التغذية ، والأمراض ، والأمية ، وهي مشاكل القصد من التنمية التغلب عليها ، تساهم هي نفسها في مهمة التنمية الاقتصادية والاجتماعية لهذه البلدان على درجة خاصة من الصعوبة . فطبيعة الاقتصاد الذى تسيطر عليه القطاعات التقليدية ، والافتقار الى الهياكل الأساسية المادية والاجتماعية نفس الوقت أسباب ونتائج ضعف مستوى التنمية . وفي حين تتطلب جسامة المشكلة بذل جهود خاصة على الصعيد الوطني ، فانها تحتم أيضا الاعتماد على الموارد التساهلية الخارجية بصورة أكبر مما هي عليه بالنسبة للبلدان النامية الأخرى .

٢٧٥ـ وقد دعت الاستراتيجية الى الاسراع باستكمال وتنفيذ برنامج العمل الجديد الكبير للثمانينات لصالح أقل البلدان نموا (٤٧) الذى اعتمده مؤتمر الأمم المتحدة المعني بأقل البلدان نموا المعقود بباريس في أيلول/سبتمبر ١٩٨١ ، وأيدته الجمعية العامة للأمم المتحدة في ١٧ كانون الأول/ديسمبر ١٩٨١ (القرار ٣٦/١٩٤) . ويعكس ذلك البرنامج الأولوية التي منحتها الاستراتيجية للتعجيل بتنمية تلك البلدان ويحث على تضافر الجهود للزيادة بصورة كبيرة في معدل نموها الاقتصادى في الثمانينات بحيث يضاعف نصيب الفرد من الدخل بحلول عام ١٩٩٥ . ومن المقرر الزيادة في معدلات نمو الانتاج الزراعي والصناعي وبناء هياكل أساسية مادية واجتماعية بهدف تحقيق الأهداف العامة للبرنامج . ويتعين لدعم تلك الاهداف المساعدة الخارجية المقدمة لأقل البلدان نموا زيادة كبيرة . وينص برنامج العمل الجديد الكبير بالخصوص على أن تخصص معظم الجهات المانحة نسبة ١٥ر٠ في المائة من اجمالي ناتجها القومي للمساعدة الانمائية الرسمية المقدمة لأقل البلدان نموا ، وفي نفس الوقت تقوم الجهات المانحة الأخرى بمضاعفة مستوى تلك المساعدة ، وينتظر أن تسفر هذه الجهود عن مضاعفة مجموع المساعدة الانمائية الرسمية المقدمة لأقل البلدان نموا بحلول عام ١٩٨٥ .

٢٧٦ـ وفيما يتعلق بالأهداف والغايات الرئيسية لبرنامج العمل الجديد الكبير ، فقد كان الأداء الحقيقي في بداية الثمانينات مخيبا للآمال . فقد انخفض نصيب الفرد من الدخل في أقل البلدان نموا خلال الفترة من ١٩٨١ الى ١٩٨٢ . وانخفض بالخصوص نصيب الفرد من الانتاج الزراعي . وتميز الانتاج الصناعي بالركود . وان التدهور الذى

Digitized by UNOG Library

شوهد في أوائل الثمانينات ، والذى جاء في أعقاب عقدين من الركود ، ليبرز جسامة المهمة الواجب الاضطلاع بها في المستقبل اذا أريد تحقيق أهداف برنامج العمل الجديد الكبير .

٢٧٧- وعلى الصعيد الوطني ، وضعت أكثرية البلدان الأقل نموا خطط عمل لتشجيع تنميتها الاقتصادية والاجتماعية في الثمانينات . وقد أخذ عدد كبير من هذه الخطط في الاعتبار لدى وضع برنامج العمل الجديد الكبير ، وخاصة في تقييم احتياجات هذه البلدان من الموارد خلال الفترة المعنية . ومع أن تلك الخطط تختلف كثيرا فيما بينها من حيث طبيعتها ومحتواها ، اذ كثيرا ما تعكس اختلافات في الظروف الاقتصادية والاجتماعية فانها تعد مثلا لالتزام الحكومات الوطنية المشترك بزيادة الجهود المحلية . ويكرر برنامج العمل الجديد الكبير أيضا توافق الآراء بين الحكومات الوطنية على أن المسؤولية الأولى عن التنمية تقع على كاهل أقل البلدان نموا ذاتها .

٢٧٨- وتبذل الآن الجهود لتعزيز أجهزة التخطيط الوطني وقد عينت أكثرية البلدان الأقل نموا مركز اتصال حكومي لاستعراض وتنفيذ برنامج العمل الجديد الكبير . وقد نظم عدد كبير من البلدان ، منذ مؤتمر باريس اجتماعات مائدة مستديرة واجتماعات أفرقة استشارية نوقشت خلالها خططها وبرامجها ، فضلا عن حاجاتها من المساعدة الخارجية مع البلدان والمؤسسات المانحة ، وتمت تعبئة الدعم العالمي لتنميتها .

٢٧٩- وفي حين تم التأكيد على الجهود الوطنية ، فان الحاجة الى الموارد الخارجية ما زالت حساسة بالنظر الى شدة انخفاض نصيب الفرد من الدخل والادخار المحلي ، بل أصبحت في الحقيقة اكثر الحاحا في السنوات القليلة الماضية ، لما شهدته أقل البلدان نموا ، على غرار عدد من البلدان النامية ، من تدهور حاد لتجارتها الخارجية نتيجة للانكماش الاقتصادى العالمي . ولم تتحقق الزيادة الكبيرة في المساعدة الخارجية المقررة في برنامج العمل الجديد الكبير . فقد انخفض في الواقع مجموع المساعدة الانمائية الرسمية المقدمة لأقل البلدان نموا ، الذى بلغ في عام ١٩٨٠ قرابة ٦ر٨ بلايين دولار ، بنسبة ٤ر٦ في المائة في عام ١٩٨١ . وارتفع الى ما يقدر بـ ٧ر٤ بلايين دولار (بأسعار عام ١٩٨٠) في عام ١٩٨٢ (٤٨) ، مما يمثل زيادة سنوية متوسطة قدرها ٣ر٤ في المائة فقط بالأرقام الحقيقية خلال العامين الأولين من الاستراتيجية وازدادت المساعدة الانمائية الرسمية المقدمة من البلدان الأعضاء في لجنة المساعدة الانمائية التابعة لمنظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادى ، التي استأثرت بقرابة ٧٨ في المائة من مجموع المساعدة الانمائية الرسمية المقدمة لأقل البلدان نموا ، من ٤ره بلايين دولار في عام ١٩٨٠ الى ٧ره بلايين دولار في عام ١٩٨٢ بأسعار ١٩٨٠ ، أو بأقل من ٦ في المائة خلال السنتين .

Digitized by UNOG Library

٢٨٠- وان احتمال تحقيق الهدف المتمثل في مضاعفة المساعدة الانمائية الرسمية بحلول عام ١٩٨٥ يبدو ضعيفا ، وتشير التوقعات الحالية الى أن حجم تلك المساعدة لا يمكن أن يزيد عن ٩ بلايين دولار بكثير (بأسعار عام ١٩٨٠) بحلول ذلك العام بالمقارنة مع الهدف المتمثل في ١٢ر٧ بلايين دولار ، الا اذا بذلت الجهات المانحة الرئيسية جهود خاصة (٤٩) ، ففي عام ١٩٨٢ كانت نسبة المساعدة الانمائية الرسمية المقدمة الى أقل البلدان نموا ، من البلدان الأعضاء في لجنة المساعدة الانمائية لاتزال ٠٩ر٠ في المائة فقط من اجمالي الناتج القومي لهذه الأخيرة . وكما هو الشأن بالنسبة لمجموع تدفقات المساعدة الانمائية الرسمية لجميع البلدان النامية ، فانه توجد فروق كبيرة في أداء الجهات المانحة . فقد تجاوزت خمسة بلدان (بلجيكا ، والدانمرك ، والسويد ، والنرويج وهولندا) بالفعل الرقم المستهدف ، في حين كانت النسبة بين المساعدة الانمائية الرسمية واجمالي الناتج القومي تبلغ ، في بلدان أخرى ، ٠٥ر٠ في المائة أو أقل من ذلك .

٢٨١- وقد دعت الاستراتيجية الى زيادة التساهل في المساعدة المقدمة الى أقل البلدان نموا . وقد ظل التساهل في المساعدة الانمائية الرسمية المقدمة الى أقل البلدان نموا من قبل البلدان الأعضاء في لجنة المساعدة الانمائية مقيسا بنسبة المنح وبعنصر المنح أعلى من تدفقات المساعدة الانمائية الرسمية الى البلدان النامية ككل بيد أن درجة التساهل في تدفقات المساعدة الانمائية الرسمية الى أقل البلدان نموا قد انخفضت نوعا ما ، على ما يبدو ، في السنوات القليلة الأولى من العقد . فقد انخفض متوسط عنصر المنح لالتزامات المساعدة الانمائية الرسمية المقدمة لأقل البلدان نموا من ٩٦ر٨ في المائة في عام ١٩٨٠ الى ٩٢ر١ في المائة في عام ١٩٨٢ .

٢٨٢- وتخصص نسبة كبيرة من مجموع المساعدة الانمائية الرسمية المقدمة لأقل البلدان نموا للتنمية الزراعية . وهذا يتفق مع الأولوية التي يمنحها برنامج العمل الجديد الكبير للتنمية الزراعية . وفي الفترة ١٩٨٠-١٩٨٢ . خصصت ١٩ في المائة من المساعدة الانمائية الرسمية التي التزمت بها البلدان الأعضاء في لجنة المساعدة الانمائية لهذا القطاع . ومثلت المساعدة التقنية أيضا نسبة هامة من مجموع المساعدة (قرابة ١٧ في المائة في عام ١٩٨٢) . (٥٠) وبالرغم من أهمية الأولويات القطاعية ، فانها ليست هامة الا في اطار مستوى كاف من المساعدة . فالأولوية العالية الممنوحة لأى قطاع لا تكون ذات معنى الا اذا كان المبلغ المطلق للمساعدة المقدمة له كبيرة بدرجة تسمح بأن يكون لها أثر .

٢٨٣ - وان عبء الدين على أقل البلدان نموا ما انفك يزداد بسرعة في السنوات الأخيرة. وقد اتخذ عدد من الجهات المانحة اجراءات لتوفير بعض الاغاثة من الدين لتلك البلدان ، وتم ذلك ، في بعض الحالات بالغاء الدين وفي بعض الحالات الأخرى باتخاذ تدابير

Digitized by UNOG Library

تعديل أخرى ذات أثر رجعي . بيد أن أكثرية هذه الخطوات قد اتخذت قبل عام ١٩٨١ وان الدين غير المدفوع الذى على أقل البلدان نموا ما انفك يزداد بسرعة منذ ذلك الحين وقد بلغت مدفوعات خدمة الدين قرابة ٣٢ في المائة من عائداتها عن الصادرات بحلول عام ١٩٨٢ (انظر الوثيقة A/38/471).

٢ - البلدان النامية الجزرية

٢٨٤- ان الخاصيّات الرئيسية التي تميّز أكثرية بلدان هذه المجموعة هي بعدها وصغر حجمها . اذ يوجد عدد كبير منها بعيدا عن مراكز الانتاج والتوزيع الأساسية للاقتصاد العالمي مما يجعلها في وضع غير موات من حيث صلات النقل مع الأسواق الدولية . وان الطبيعة الأرخبيلية لجغرافية العديد من هذه الجزر لتزيد من حدة مشاكلها . كما ان أكثرية هذه البلدان صغيرة جدا وتعتمد اعتمادا كبيرا على التجارة الخارجية ، اذ ليس لها اقتصاد محلي كبير الحجم بدرجة تتيح الاستفادة من وفورات الحجم وتبرر النمو المتوازن لمختلف قطاعات الاقتصاد . وهي تعتمد في أكثر الأحيان على مجموعة محدودة جدا من السلع الأساسية للحصول على الجزء الأكبر من عائداتها من العملات الأجنبية . وهذه البلدان شديدة التأثر أيضا ، بصورة أكثر من عادية ، للكوارث الطبيعية مثل الأعاصير .

٢٨٥- ولا توجد قائمة رسمية بالبلدان النامية الجزرية ولا تعترف البلدان المانحة في أكثرية الحالات بأن هذه البلدان تشكّل فئة خاصة . بيد أن عددا من الجهات المانحة أبلغت أنها على العموم تأخذ في الاعتبار ، لدى تقديم المساعدة ، العوائق والحاجات الخاصة للبلدان النامية الجزرية(٥١) . وهكذا فان الاتحاد الاقتصادى الأوروبي يمنح الأولوية لتطوير النقل البحرى والجوى للبلدان النامية الجزرية وقد أعرب عن استعداده ، في اطار اتفاقية لومي (٥٢) لمساعدة تطوير قطاع النقل البحرى لهذه البلدان . ويقدم مصرف التنمية الافريقي المساعدة لتطوير قطاع النقل والاتصالات فيها . وقد اعترف عدد من الجهات المانحة بأولوية النقل الجوى في منطقة البحر الكاريبي . وقد تم توفير بعض الأموال لدراسة هذا القطاع وتطويره . وان المساعدة التي يقدمها البنك الدولي ومصرف التنمية للبلدان الأمريكية الى مصرف التنمية الكاريبي لتعكس دعمها للاقتصادات الجزرية في المنطقة .

٢٨٦- كما ان طبيعة المساعدة المقدمة تأخذ أحيانا في الاعتبار صغر حجم العديد من تلك البلدان . وهكذا ، فقد اعتمدت نهج متعددة الجزر ومشتركة بين البلدان في تقديم المساعدة من قبل عدد من الوكالات، بما في ذلك منظمة الصحة العالمية وبرنامج الأمم المتحدة الانمائي . كما شكّل النهج الاقليمي الأساس للقيام ، في عام ١٩٨٣ ، بانشاء بعثة مقيمة مشتركة بين الوكالات لشرقي البحر الكاريبي يؤدى فيها البنك الدولي دور الوكالة المنفّذة وتتولى تقديم المساعدة الانمائية، فضلا عن التنفيذ المنسق لبرامج الاستثمار في البلدان النامية السبعة في المنطقة .

Digitized by UNOG Library

٣ - البلدان النامية غير الساحلية

٢٨٧- ان العائق الذى يميّز هذه المجموعة من البلدان هو انعدام امكانية الوصول المباشر الى البحر، مما يجعلها تعتمد على ترتيبات المرور العابر مع البلدان المجاورة للتبادل التجارى مع بقية العالم . وان هذا النوع من الحواجز ، بالاضافة الى عوامل سلبية أخرى ، قد جعل أكثرية البلدان النامية غير الساحلية من أفقر البلدان في العالم . فمن بين ٢١ بلدا ناميا غير ساحلي ، يصل عدد البلدان المدرجة في قائمة أقل البلدان نموا الستة والثلاثين الى ١٥ . وتلك البلدان أيضا من بين البلدان التي تشهد أدنى معدلات للنمو الاقتصادى .

٢٨٨- وان الحاجة الى اتخاذ ترتيبات للمرور العابر تزيد مباشرة من تكاليف النقل بالنسبة للبلدان غير الساحلية . وكثيرا ما تكون هذه الترتيبات غير موجودة أو غير مناسبة . وفي حين ان المسافة التي يتعين ان تجتازها السلع لنقلها عبر البلدان المجاورة كثيرا ما تكون كبيرة فان شبكة نقل البلد المجاور، الذى هو نفسه بلد نام ، قد تكون غير متطورة وغير ناجعة . وقد تكون مرافق الموانئ وغيرها من المرافق الاضافية التي يتعين على الدولة الساحلية أن توفرها للبلد غير الساحلي غير مناسبة ويستوجب تطويرها تكاليف باهظة . وان المسائل المتعلقة بالجمارك والمسائل الاجرائية الأخرى القائمة بين البلدين كثيرا ما تتميز بالتعقّد وتنطوى على تأخير وخسائر . كما ان شبكة المرور العابر الجيدة تقتضي التنسيق بين شبكات النقل للبلدان المجاورة فضلا عن التعاون العام وحسن الجوار .

٢٨٩- وكما هو الشأن بالنسبة للبلدان النامية الجزرية ، فان البلدان والمؤسسات المانحة لا تعترف عموما بالبلدان النامية غير الساحلية على انها فئة خاصة ، بيد أنها أعربت عن ادراكها للمشاكل الخاصة بتلك البلدان . وينعكس هذا الادراك الى حد ما ، في نمط المساعدة الانمائية التي تقدمها . اذ تحظى البلدان غير الساحلية أحيانا باهتمام خاص بمشاكلها المتعلقة بالنقل العابر من قبل جهات مانحة منفردة ، رغم ان كمية المساعدة المقدّمة في هذا الميدان مازالت غير مناسبة .

٢٩٠- وهكذا ، فان نصيب الفرد من المساعدة الاجمالية التي يقدمها الاتحاد الاقتصادى الأوروبي للبلدان غير الساحلية التي وقّعت على اتفاقية لومي هو أعلى مستوى من نصيب الفرد من المساعدة الاجمالية التي يقدمها الاتحاد لبلدان افريقيا والبحر الكاريبي والمحيط الهادئ الأخرى . ويمنح تطوير النقل والاتصالات الأولوية من قبل عدة جهات مانحة منفردة فضلا عن الوكالات الاقليمية والدولية (٥٣) . ويأخذ برنامج الأمم المتحدة الانمائي في الاعتبار الموقع غير الساحلي للبلد النامي لدى تحديد حجم البرنامج الذى يخصصه لذلك البلد .

Digitized by UNOG Library

٢٩١- ويدير برنامج الأمم المتحدة الانمائي صندوقا خاصا للبلدان النامية غير الساحلية ولكن بالنظر الى عدم اعتراف أكثرية الجهات المانحة بالبلدان غير الساحلية على أنها فئة خاصة ، فان الصندوق لم يتمكن من تمويل برنامج ذى حجم كاف . ولم يبلغ مجموع التبرعات المعلنة للصندوق في السنوات الخمس الأولى من وجوده سوى مليون دولار .

٢٩٢- وان انشاء شبكة للنقل العابر ينطوى حتما على التعاون بين البلد غير الساحلي وجيرانه . ويوجد بالفعل عدد من الترتيبات الثنائية من هذا القبيل . وعلى الصعيد الاقليمي حدث تطور أخير تمثل في قيام تسعة من دول الجنوب الافريقي في عام ١٩٨٠ بعقد مؤتمر التنسيق الانمائي للجنوب الافريقي وانشاء لجنة النقل والاتصالات للجنوب الافريقي . وان أحد الأهداف الأساسية لمؤتمر التنسيق الانمائي للجنوب الافريقي هو انشاء شبكة اقليمية للنقل والاتصالات، بما في ذلك المشاريع ذات الأولوية لمرافق الموانئ ووصلات المرور العابر للبلدان غير الساحلية في المنطقة . وقد أعلنت بعض الجهات المانحة بالفعل عن تبرعها بمبلغ مالي كبير لهذه الأغراض(٥٤) . ويمثل النهج الاقليمي أيضا الأساس لعدد من المشاريع التي تنفذها حاليا منظومة الأمم المتحدة لفائدة البلدان غير الساحلية . وتحاول هذه المشاريع معالجة مختلف المشاكل التي تؤثر على شبكات النقل العابر للبلدان غير الساحلية في افريقيا وآسيا .

لام - البيئة

٢٩٣- تدعو الاستراتيجية الى اتخاذ تدابير لتعزيز السلامة البيئية والايكولوجية للأنشطة الانمائية ، بما في ذلك زيادة الموارد المالية والتقنية الموجهة الى هذه الغاية . وقد شهدت سنوات العقد الأولى انتشارا سريعا للوعي ، في البلدان النامية، بالحاجة الى حماية البيئة . وتضاءل الخوف من ان تتعارض الجهود المبذولة في هذا الاتجاه مع التنمية ، مع تزايد الادراك لكون التنمية المستمرة ، تقتضي التوفيق بين مطالب الحماية البيئية وغيرها من المطالب الاقتصادية والاجتماعية . ومن العلامات الواضحة على ذلك، هذا الانتشار الأخير للحركات البيئية في البلدان النامية وما تتمتع به هذه الحركات من دعم متزايد . وهناك على مستوى السياسات الدولية والوطنية يأخذ في الظهور نهج شامل لحماية ما للطبيعة من قدرة منتجة ومبقية للحياة . وقد أحرز تقدم في اعداد اطار قانوني مناسب وصكوك قانونية ملائمة لحماية البيئة .

٢٩٤- وأعدت استراتيجية عالمية لحفظ الطبيعة في عام ١٩٨٠ (٥٥) . وتبع هذه الاستراتيجية في عام ١٩٨٢ اعتماد الميثاق العالمي للطبيعة (قرار الجمعية العامة ٣٧/٧ ، المرفق) . وأدرجت أحكام عن البيئة في اتفاقية الأمم المتحدة لقانون البحار في

Digitized by UNOG Library

عام ١٩٨٢ (٥٦)، وكذلك الاتفاق الدولي للأخشاب الاستوائية (TD/Timber/11). وتم توسيع النظام العالمي للرصد البيئي. وقد زيد عدد أعضاء الاتفاقية المتعلقة بالاتجار الدولي بأنواع الحيوانات والنباتات المعرّضة للخطر (٥٧) الى ما يربو على ٨٠ بلدا. ومازال العمل مستمرا في مشروع اطار عالمي لاتفاقية تتعلق بحماية طبقة الأوزون. وتتضمن الاتفاقيات والبروتوكولات الاقليمية المعتمدة منذ عام ١٩٨٠ أيضا أحكاما تتصل بالجوانب البيئية للتنمية، مثل اتفاقية أبيدجان للتعاون من أجل حماية وتنمية البيئة البحرية والساحلية لمنطقة غرب ووسط افريقيا، واتفاقية ليما بشأن جنوب شرقي المحيط الهادئ، واتفاقية جدة المتعلقة بالبحر الأحمر وخليج عدن، واتفاقية قرطاجنة لمنطقة الكاريبي الكبرى. وقد وضع الاطار كذلك للتعاون الدولي فيما يتعلق بعدة بحار اقليمية. وأحرز بعض التقدم في مجالات أخرى من البناء المؤسسي للتعاون الاقليمي فيما بين البلدان النامية في مجال ادارة أو حماية البيئة، سواء على المستوى المتعدد الأطراف أو على المستوى الثنائي. واتخذت بعض البلدان النامية المنفردة بعض التدابير الايجابية لحماية بيئتها، بما في ذلك الأخذ بتقنيات لتقييم الأثر البيئي للاستثمار وتحسين ادارة الموارد الطبيعية.

٢٩٥- غير أن انتشار الوعي بالمسائل البيئية، واكب فترة ازدياد الأحوال الاقتصادية سوءا في بلدان كثيرة. وأدى ذلك الى المزيد من التشدد في الاذن بالأموال، مما أسفر عنه تحديد لنطاق ترجمة المبادرات المتعلقة بالسياسة الى عمل. ولم تنفّذ القوانين والأنظمة المعتمدة لحماية البيئة، والحفاظ على الموارد الطبيعية والحياة البرية ومراقبة التلوث، الا تنفيذا جزئيا. ومما يعوق التنفيذ النقص في الأموال والموظفين وفي بعض البلدان لا تكون الأنظمة في هذه المرحلة ممكنة التنفيذ، وبصفة خاصة حيثما تتنازع المصالح الطويلة المدى مع الاحتياجات العاجلة. وفي كثير من المناطق المنخفضة الدخل وعلى سبيل المثال في افريقيا، تتعارض أهداف ادارة الموارد والحفاظ على الأراضي مع الضرورة المباشرة لسدّ الاحتياجات الأولية من الأغذية والطاقة والمأوى. لذلك فان تدهور البيئة التي تعتمد عليها القابلية للحياة والتنمية للأجل الطويل لم يتوقف بل ازداد سرعة. ومازال الفقد في الأراضي الصالحة للزراعة وفي الغابات والحياة البرية مستمرا.

١ - التصحر

٢٩٦- كان التقدم في اطار خطة العمل لمكافحة التصحر (٥٨) محدودا. ويوجد الآن وعي أفضل في البلدان الأكثر تعرضا لخطر التصحر، وبصفة خاصة في منطقة السهل السوداني. وقد أحرز تقدم في مجال تقييم ورصد التصحر واقامة مرافق للبحث والتدريب.

Digitized by UNOG Library

وكان هناك تقدم واضح حيثما تمكنت التكنولوجيا من إحداث فارق حاسم ، كما هو الحال في تثبيت الكثبان الرملية أو ازالة ملوحة التربة السطحية . والسجل الشامل لاعادة التحريج غير حافل ، نظرا لأن مشروعات ادارة المراعي قد أبطأتها مشاكل التنفيذ ، في حين عانت مشروعات الرى من سوء الادارة . وان كان هناك تقدم ، فهو تقدم بسيط في مقابل ما هنالك من مشاكل كبرى ، حيث كانت العقبات الرئيسية في العادة ذات طابع سياسي واجتماعي ثقافي ، مقرونة بفقر مدقع وضغط شديد من السكان على الموارد المحلية . وان تكلفة كسب معركة ضد أى زحف جديد للصحراء على الأراضي الصالحة للزراعة تبلغ أضعاف المبالغ التي تدبر لهذا الغرض من مساهمات خارجية .

٢ - الموارد المائية

٢٩٧- وفيما يتعلق بتوفير مياه الشرب والمرافق الصحية ، توضح المعلومات المتاحة ان احراز تقدم في اعداد خطط ومشاريع محددة غير منتظم ، بالرغم من ان بدء العقد الدولي لتوفير مياه الشرب والمرافق الصحية قد ساهم في زيادة الوعي على جميع المستويات بأهمية مياه الشرب النظيفة والمرافق الصحية المناسبة . وهناك ، في معظم البلدان ، حاجة غالبة الى وضع سياسة مائية أساسية وشاملة على المستوى الوطني وانشاء الأطر القانونية والمؤسسية ذات الصلة . وتعوق أوجه ضعف المؤسسات اعداد خطط رئيسية لأحواض الأنهار كل على حدة واعداد تقارير تفصيلية للمشاريع والكثير من الأعمال الأساسية الأخرى . ومازال تقييم الأثر البيئي المترتب على مشاريع المياه يعد أمرا غير مألوف في اعداد المشاريع . ويتطلب الأمر اتخاذ تدابير لتنمية الموارد المائية لزيادة الانتاج الغذائي ، والتوسع في مرافق المجتمع المحلي المتعلقة بتوفير مياه الشرب والاصحاح ، وزيادة الناتج الصناعي وناتج الطاقة الكهرمائية ، وتحسين خدمات النقل الداخلي ، وفقا لما هو وارد في الاستراتيجية الانمائية الدولية . ولا يزال الحجم المطلوب هائلا بالنسبة للاحتياجات الاستثمارية ، وتنمية القوى العاملة والتخطيط ووضع السياسات ، والبحث والتقييم ، والاحتياجات المؤسسية والاحتياجات من الهياكل الأساسية . ولم تتحقق الآمال المتعلقة بحدوث زيادة حاسمة في الأموال سواء من المصادر الداخلية أو الخارجية .

٢٩٨- وبالرغم من المساهمات المحدودة في هذه المجالات ، فقد أولي المزيد من الاهتمام للبيئة في السنوات الأخيرة ، في برامج المعونة الثنائية . وسعت البلدان الصناعية ، مستفيدة من تجربتها في تعاملها مع المشكلة ، الى ان تدرس بمزيد من الدقة النتائج البيئية للمشاريع التي تمولها . وعلى المستوى المتعدد الأطراف ، دعمت أنشطة

Digitized by UNOG Library

الأمم المتحدة وغيرها من أنشطة المساعدة التقنية مجموعة واسعة النطاق من البرامج الوطنية والاقليمية . ومنذ عام ١٩٨٠ ، تقوم أيضا مؤسسات التمويل المتعددة الأطراف من خلال لجنة المؤسسات الانمائية الدولية باستعراض سياساتها سنويا فيما يتعلق بتنفيذ اعلان السياسات والاجراءات البيئية المتصلة بالتنمية الاقتصادية (٥٩) .

٢٩٩- ومازالت المكاسب العملية الناشئة عن التدابير المختلفة المتخذة لحماية البيئة والتي بدأت في السنوات الأولى من العقد لا تعادل الخسائر التي تسبب فيها ما حدث من اهمال من قبل . ومع ذلك ، فانه حيث ينشأ الاطار المؤسسي لحماية البيئة ، لا بد أن تكون التدابير الفعالة أيسر من حيث التنفيذ عند ما يمكن توفير المزيد من الموارد . ومن الضروري أن تتحمل البلدان الغنية حصة أكبر من العبء المالي للتدابير التي ستساهم أيضا ، وان كانت محلية الطابع غالبا ، في حماية ما يعتبر في نهاية المطاف ، موئلا مشتركا عالميا .

Digitized by UNOG Library

ميم - المستوطنات البشـــــرية

٣٠٠ - كان للأزمة الاقتصادية العالمية آثار خطيرة على أحوال الاسكان في البلدان النامية . وكانت أشدّ الأسر تأثرا تلك التي تتطلّع الى امتلاك أو شغل مساكن قياسية ذات خدمات كاملة . وتعرّضت آمالها لنكسة شديدة نتيجة لتجمّع عدد من العوامل التي أدّت الى هبوط حاد في بناء المسكن القياسي . وتشتمل هذه القيود ، سواء كانت منفردة أو في مجموعات متنوعة ، على النقص في قروض البناء أو تمويل الرهون العقارية ، وعلى ندرة مواد وعناصر البناء وتكاليفها المطردة الزيادة ، وعدم توفّر الأموال العامة لمدّ الخدمات الحضرية الرئيسية الى المواقع الجديدة المحتملة للتطوير الاسكاني ، وانخفاض عام في الطلب الفعلي نتيجة لانخفاض الدخول الحقيقية . وفي بعض البلدان ، يعاني ملاك المنازل الحاليون من زيادات حادة بسبب التخلّف في سداد قروض الرهون أو سحب الرهون نفسها . وقد عجّل هذا بحدوث أزمة في السيولة في المؤسسات التي تقدّم التمويل لشراء المنازل . وأثّرت النكسة أيضا تأثيرا ضارا على أموال المعاشات التقاعدية والضمان الاجتماعي التي تعتبر أصولها مصدر المال الرئيسي للتمويل اللازم لشراء المنازل . ونتيجة لذلك تستقر أسر الطبقة المتوسطة ، بصورة مطردة ، في التقسيمات الفرعية غير المأذون بها وفي مناطق المستقطنات .

٣٠١ - وبالنسبة لفقراء الريف والحضر ، لا يزال المأوى البدائي وعدم توفّر أهم المرافق الأساسية يمثلان الحالة الطبيعية . وحدث بعض التحسّن المحلي بالرغم من الانتكاس ، نظرا لأن تشييد المباني الجديدة لم يكن متوقفا على توفّر تمويل الرهون العقارية ، أو مواد وعناصر البناء المستوردة ، أو اقامة الخدمات البلدية الأساسية الجديدة . وفي التقسيمات الفرعية الحضرية غير المأذون بها ومناطق المستقطنات ، كان رد الفعل الطبيعي ازاء انخفاض دخول الأسر المعيشية هو تأجيل خطط تحسين المساكن التي تنفّذ بشكل طبيعي ، على أية حال ، على أساس متزايد بمرور الزمن .

٣٠٢ - وثمّة اتجاهات جديدة يمكن ملاحظتها في برامج المستوطنات البشرية التابعة لغالبية البلدان . وقبل كل شيء ، فقد أحيلت هذه البرامج عموما الى مرتبة أدنى بين الأولويات الوطنية في السنوات الأخيرة ، نظرا لأن الحكومات تكافح من أجل التغلّب على مشاكلها الاقتصادية . وثانيا ، تم توسيع التركيز الأصلي على المأوى وعلى الخدمات الفرعية بحيث يشمل النقل الحضرى ، وتجميع الفضلات الجامدة ، وتوليد العمالة وغيرها من التدابير الحضرية . وثالثا ، فان برامج المستوطنات البشرية ، التي يدعم الكثير منها دوليا ، تستهدف ، على نحو متزايد ، المدن والحاضرات الثانوية في محاولة للاقلال من الهجرة وأوجه التباين الاقليمية بين المناطق الحضرية والريفية . ومع ذلك ، فمن المرجّح أن أثر هذه التدابير على تخفيض الهجرة الى المراكز الحضرية الرئيسية كان أقل من أثرها

Digitized by UNOG Library

على منع انكماش أسواق العمل . وفي حالة بعض البلدان ، كانت هناك محاولات حكومية لارجاع سكان المدن العاطلين الى المناطق الريفية .

٣٠٣ - وبمناسبة العقد الدولي لتوفير مياه الشرب والمرافق الصحية ، وفي ضوء السنة الدولية القادمة لايواء المشردين ، فمن الممكن للتدابير المعروضة فيما يتعلّق بالمستوطنات البشرية في اطار الاستراتيجية الانمائية الدولية لعقد الأمم المتحدة الانمائي الثالث أن تستفيد من التركيز المتزايد على الحاجة الى توفير اطار قانوني لتكنولوجيات مياه الشرب والمرافق الصحية المنخفضة التكاليف وقوانين للبناء ، فيما يتعلّق بالجهود التي تبذلها الأسر المعيشية لصيانة مساكنها أو تحسينها والتي يبذلها المشردون للحصول على مأوى مناسب . ولا تكلّف هذه التدابير الحكومات ، نسبيا ، الاّ القليل ، بل انها تشجّع الأسر المعيشية على استثمار المزيد من مواردها وجهودها الخاصة في تحسين موئلها ، وذلك اعتبار له أهميته في أوقات العسر المالي .

نون - الاغاثة في حالات الكوارث

٣٠٤ - تدعو الاستراتيجية المجتمع الدولي الى اتخاذ التدابير اللازمة لتحسين وتعزيز الترتيبات المتعلّقة بتزويد البلدان النامية بمساعدات كافية وفي الوقت المناسب في مسائل الاغاثة في حالات الكوارث .

٣٠٥ - وقد تطوّرت فكرة التدابير الدولية التي تتطلّب الكوارث اتخاذها تدريجيا في الأعوام الماضية ، لتشمل ليس الكوارث الطبيعية فحسب بل أيضا مجموعة متنوعة من حالات الطوارئ التي هي من صنع الانسان مثل النتائج المترتبة على الحروب الأهلية ، والتي تمثّل تعطيلا مفاجئا لعملية التنمية .

٣٠٦ - وقد عهد ، منذ عام ١٩٧١ ، بتنسيق التدابير الدولية في هذا النطاق الى مكتب الأمم المتحدة لتنسيق عمليات الاغاثة في حالات الكوارث . وعزّزت بعض المقررات الأخيرة التي اتخذتها الجمعية العامة هذا الدور التنسيقي . واتخذت منظمات الأمم المتحدة ووكالاتها المتخصصة ذات الصلة ، في الوقت نفسه ، بعض الخطوات لتحسين قدرتها على الاستجابة لحالات الطوارئ . وأنشئت وحدات رسمية للطوارئ في عدة منظمات .

٣٠٧ - وفي الفترة من نيسان/ابريل ١٩٨٢ الى آذار/مارس ١٩٨٣ ، ارتفعت المساهمات الدولية من أجل الاغاثة في حالات الكوارث الى ٤٠٠ مليون دولار تقريبا ، واستفاد منها ٢٥ بلدا . وتلقى أكثر من نصف هذه المساهمات بلدان تعرّضا لمشاكل سياسية داخلية خطيرة .

Digitized by UNOG Library

سين - التنمية الاجتماعية

٣٠٨- ان التخفيف من الفقر ، في سياق احراز تقدّم في تحقيق الرفاهة للجميع وتوزيع فوائد التنمية توزيعا عادلا ، هو الهدف الأول والأساسي المنوط بالتنمية الاجتماعية في الاستراتيجية .

٣٠٩- وعلى الصعيد العالمي ، وفيما يتعلّق بالعالم النامي ككل ، قد لا يكون عدد المعرّضين للفقر الشديد والجوع والمجاعة والفاقة ، قد زاد خلال الجزء الأول من هذا العقد . اذ أن مجموع الامدادات العالمية من السلع الغذائية الرئيسية والنمو في انتاج الأغذية ظلّا مجاريين للزيادة في السكان . والنمو السكاني ذاته كانت سرعته أقل مما كانت عليه خلال فترة السبعينات . وقد توسّع عدد من البلدان الكبيرة الكثيفة السكان ، وخاصة في آسيا ، في انتاجه واستهلاكه ، ليس في مجال الأغذية وحدها ، وذلك على الرغم من الأزمة الاقتصادية العالمية . وهناك بضعة مؤشّرات أخرى توحي بأن الكفاح ضد الفقر الشديد ليس كفاحا بلا أمل . وفي مجال الزراعة ، وكذلك فيما يتعلّق بانتاج السلع والخدمات الأساسية الأخرى ، هناك تكنولوجيات جديدة أكثر كفاءة آخذة في الانتشار بصورة مطردة . ويجرى ايلاء مزيد من الاهتمام الى الفوائد العائدة على الفقراء ، وذلك لدى تصميم وتنفيذ وتقييم المشاريع الانمائية على الصعيد الوطني وعلى الصعيدين الثنائي والمتعدد الأطراف . وتهتم السياسات الاجتماعية بصورة أكثر واقعية باحتياجات الفقراء حال تغيّرها الذى يحدث ببطء وان كان بصورة أساسية ، عن طريق تطبيق استراتيجيات مثل نهج الرعاية الصحية الأولية .

٣١٠- بيد أنه في كثير من البلدان النامية ، أدّى الركود أو الانكماش الاقتصاديين اللذين شهدتهما السنوات الأخيرة واللذين فاقم الجفاف في بعض المناطق من آثارهما السيئة ، الى اتساع نطاق الفقر . ففي افريقيا ، انخفض نصيب الفرد من انتاج الأغذية ، بل ومجموع ذلك الانتاج في بعض الأحيان ، عن المستويات التي تحقّقت منذ عقد مضى . وهناك عدد من البلدان الافريقية اضطر الى تخفيض الواردات من الأغذية تحت وطأة ميزان المدفوعات ، ومن ثم أعوزته الوسيلة لكفالة الحد الأدنى من الأمن الغذائي . وهناك أكثر من عشرين بلدا من البلدان الواقعة جنوب الصحراء تواجه حاليا عجزا حادا في الأغذية . ومع تفاقم الهبوط في انتاج واستيراد سلع أساسية أخرى نتيجة للمشاكل المتكررة المتعلّقة بالافتقار الى الهيكل الأساسي والنقائص السائدة في النظام الاجتماعي والسياسي للمجتمع ، أصبح الفقر أشدّ وطأة في أجزاء كبيرة من القارة الافريقية .

٣١١- ولم ينتشر الفقر في افريقيا وفي أقل البلدان نموا كمجموعة فحسب ، بل انتشر أيضا في المناطق النامية التي شهدت نموا سريعا وتقدّما اقتصاديا وتغييرا اجتماعيا خلال العقد الماضي . فقد أثّر الانكماش العالمي السائد تأثيرا مباشرا ومفاجئا وبالغا على البلدان التي

Digitized by UNOG Library

يتزايد اعتماد اقتصاداتها في بقائها على التوسّع الصناعي والأداء القوى في مجال الصادرات. ففي تلك البلدان ، ولا سيما في أمريكا اللاتينية ، حدث الانعكاس من النمو السريع الى الكساد بسرعة بالغة ، مما جعل البؤس ينتشر بسرعة في تلك الاقتصادات التي أصبحت معقّدة وأكثر تكاملا على الصعيدين الداخلي والدولي على السواء . وفي تلك المجتمعات ، لم يؤدّ الانكماش الاقتصادى الذى استمر لعدّة سنوات الى الحاق الضرر بالفقراء وحدهم ، بل بتلك الفئات الاجتماعية التي بلغت في العقود الأخيرة درجة معيّنة من الغنى وكانت ضمن قوى التغيير الاجتماعي . والحالة الاجتماعية الراهنة في عدد من البلدان النامية تذكّر بالآثار الاجتماعية للكساد الكبير الذى حدث في الثلاثينات في بلدان أوروبا وأمريكا الشمالية التي كانت عندئذ قد أصبحت حديثا بلدانا صناعية . فان الفقراء ليسوا هم وحدهم الذين يزدادون فقرا ، اذ أن جزءا من الطبقة المتوسطة آخذ في السقوط مرة أخرى في وهدة الفقر .

٣١٢ - والى جانب الهدف المتمثّل في تحقيق العمالة الكاملة بحلول سنة ٢٠٠٠ ، تطالب الاستراتيجية ببذل جهود مكثّفة لزيادة الفرص المتاحة أمام العمالة الانتاجية . وقد حدث تناقص في تلك الفرص في السنوات الأخيرة وظلّت البطالة الشديدة والعمالة الناقصة وما يصحبهما من فقر ، سمات مميّزة للعالم النامي . وفي جنوب شرقي آسيا ، تسبب انخفاض المدفوعات الناجمة عن تصدير المصنوعات في ابطاء نمو العمالة ، بل وكان هناك انخفاض في مستويات العمالة في بعض البلدان . وفي كبريات البلدان الآسيوية ، ظلّت الآثار الطويلة الأجل للتغيّرات التكنولوجية على العمالة أمرا غير مؤكّد . وفي افريقيا ما برحت فرص العمالة المدرة للدخل في القطاع الحديث والاقتصاد الريفي على السواء تتقلّص بصورة سريعة . ومازال العجز الخطير في الأيدى العاملة الماهرة يوجد جنبا الى جنب مع انخفاض الانتاجية وانخفاض مستويات الدخل العائد من العمل في المناطق الريفية وفي القطاع الحضرى غير الرسمي . وازدادت البطالة المكشوفة أيضا في هذه المنطقة . وفي منطقة أمريكا اللاتينية ، انخفض النمو في الطلب على الأيدى العاملة عن مستوى النمو في السكان النشطين اقتصاديا وحدث ارتفاع حاد جدا في البطالة المكشوفة في القطاع الحضرى . وفي بعض البلدان الكبيرة في أمريكا اللاتينية تواصل العمالة في القطاع غير الزراعي الانخفاض بالقيمة الحقيقية منذ سنة ١٩٨٠ ، بعد انقضاء عقدين شهدا سرعة فائقة في النمو وفي توفير فرص العمل . وفيما يتعلّق بالعالم النامي ككل ، وفيما يتعلّق بالمجتمع الدولي ، فان مجرّد التقدّم خطوات ضئيلة نحو تحقيق هدف العمالة الكاملة سوف يمثّل تحدّيا صعبا خلال هذا العقد وما يليه . وسوف تواصل القوى العاملة الازدياد بمعدّل سنوى يقارب ٢ر٥ في المائة الى أن يتسنّى للانخفاض الذى طرأ مؤخرا على الخصوبة ، تخفيف هذا الضغط . وفضلا عن الآثار الموضوعية التي لحقت بالعمالة في بعض البلدان النامية نتيجة للنمو الاقتصادى السريع بالاضافة الى التحركية الاجتماعية التي اقترنت به ، أوجد ذلك النمو

Digitized by UNOG Library

مناخا من الأمل والنشاط أسهم في تخفيف النتائج الاجتماعية والسياسية الناجمة عن الفقر والبطالة والعمالة الناقصة . وسوف تتخلّف عن استمرار الركود الاقتصادي لفترة طويلة آثار مناقضة لذلك .

٣١٣ - أما الأهداف والسياسات السكانية الموصى بها في الاستراتيجية فهي الأهداف الواردة في خطة العمل العالمية للسكان لعام ١٩٧٤ (٦٠) ، التي سيجرى أيضا استعراضها وتقييمها في سنة ١٩٨٤ . ووفقا لما ذكر أعلاه ، انخفض المعدّل السنوي للنمو السكاني في البلدان النامية في السنوات الأخيرة ، من ٢ر٥ في المائة في بداية السبعينات الى ٢ر٤ في المائة حاليا . وهناك انخفاض أكثر وضوحا ، على الصعيد العالمي خلال الفترة نفسها ، مردّه الى الوزن الديموغرافي للصين ، التي شهدت تغيّرا مثيرا في معدّل نموها من ٢ر٤ في المائة الى ١ر٢ في المائة . ويقدّر أن معدّل المواليد الأولي في البلدان النامية ، أي عدد المواليد لكل ١٠٠٠ من السكان ، قد انخفض من ٣٩ في سنة ١٩٧٤ الى ٣١ في سنة ١٩٨٤ ، وأن معدّل الوفيات الأولي قد انخفض من ١٤ الى ١١ . ويقدّر الأجل المتوقّع عند الولادة بـ ٦ر٥٦ سنة ، مقابل ٧ر٥٢ منذ عقد مضى ، مع استهداف جعله ٦٠ سنة كحد أدنى بحلول سنة ٢٠٠٠ وفقا لما هو معتمد في الاستراتيجية . أما وفيات الرضّع ، فقد كان معدّلها ٤ر١٠٦ لكل ١٠٠٠ في سنة ١٩٧٤ ، وهو حاليا ٥ر٩١ ، ومن المستهدف الوصول به الى ٥٠ بحلول سنة ٢٠٠٠ .

٣١٤ - وهذه القيم المتوسطة نتجت عن حالات شديدة التباين في مناطق وبلدان نامية مختلفة . اذ يبلغ المعدّل السنوي للنمو السكاني في افريقيا ٣ في المائة ، وفي أمريكا اللاتينية ٢ر٣ في المائة ، وفي جنوب آسيا ٢ر٢ في المائة . ويبلغ معدّل المواليد الأولي ٤ر٤٦ لكل ١٠٠٠ ومعدّل الوفيات الأولي ٥ر١٦ لكل ١٠٠٠ في افريقيا ، و ٨ر٣١ و ٢ر٨ في المائة في أمريكا اللاتينية ، و ٩ر٣٤ و ٩ر١٢ في المائة في جنوب آسيا . ويبلغ الأجل المتوقّع عند الولادة ٧ر٤٩ سنة في افريقيا ، و ١ر٦٤ في أمريكا اللاتينية ، و ٦ر٣٥ في جنوب آسيا ، و ٦٨ في شرق آسيا . ومازال معظم البلدان الافريقية يتميّز بارتفاع الوفيات وارتفاع الخصوبة ، مع مستوى للتحضّر يقدّر بنسبة ٣١ في المائة . وهناك عدد من بلدان أمريكا اللاتينية وبعض البلدان الآسيوية لها هياكل واتجاهات ديموغرافية تماثل ما للبلدان الصناعية .

٣١٥ - وتشير الاستراتيجية الى أن البلدان سوف تتخذ من التدابير ما تراه ضروريا فيما يتعلّق بمستويات الخصوبة ، مع الاحترام الكامل لحق الوالدين في تحديد عدد أولادهما والفترات الفاصلة بين ولاداتهم ، بصورة حرة وواعية ومسؤولة . وقد استمر الاتجاه الى اضفاء التحرّر على القوانين والنظم التي تقيّد بصورة مباشرة الاستفادة من طرق شتى لتنظيم الخصوبة . وتوجد تلك العوائق القانونية حاليا في أقل من ١٠ من البلدان النامية . أما الدعم الحكومي لبرامج تنظيم الأسرة فما برح يتزايد بصورة مطردة . وهناك نسبة من البلدان النامية تقارب

Digitized by UNOG Library

٦٠ في المائة ، لديها تلك البرامج المدعومة بصورة رسمية ، التي يكون ادخالها بصورة عامة تلبية لأحد حقوق الانسان واستجابة لطلب قوى ، أكثر من كونه لتحقيق أهداف ديموغرافية صرفة .

٣١٦ - ان تحقيق ستوى مقبول من الصحة للجميع بحلول عام ٢٠٠٠ هو الهدف الأساسي للاستراتيجية ، التي تقوم على أساس اعادة التوجيه بصورة رئيسية للسياسات الصحية التي بدأها في سنة ١٩٧٨ المؤتمر الدولي المعني بالرعاية الصحية الأولية (٦١) .

٣١٧ - وقد أعادت أغلبية البلدان النامية في السنوات الأخيرة النظر في سياساتها الصحية بما يتمشى مع نهج الرعاية الصحية الأولية ، واعتمدت بعض التدابير لكي تعالج بصورة أكثر فعالية مشكلة ارتفاع الوفيات وارتفاع نسبة الاصابة بالمرض التي تصاحب انتشار الأمراض المعدية والطفيلية في المجتمعات المحلية المحرومة من المرافق الصحية الملائمة ومن الامداد بالمياه ، والتي غالبا ما تعاني من سوء التغذية . وهناك اهتمام خاص بصحة الأمومة والطفولة وتطوير المراكز الصحية على صعيد المجتمع المحلي ، وتوفير التدريب الملائم للعاملين في المجال الصحي ، وتحسين البيئة المعيشية المباشرة . وهناك اهتمام أيضا بايجاد عملية ادارية ملائمة لتطوير النظام الصحي . وتتلقى هذه الجهود الدعم من مانحين ثنائيين ومن برامج دولية للمعونة والتعاون التقني .

٣١٨ - أما جهود تعزيز وتحسين الصحة التي مقرها المجتمع المحلي ، فهي تواصل بصورة متزايدة اشراك السكان أنفسهم واشراك منظماتهم في الأنشطة المختلفة . وهناك الكثير من التحسينات لا يتيسر الا عن طريق العمل المشترك الذى يشمل عدة قطاعات مختلفة ، مثل التعليم ، والزراعة ، والتنمية المجتمعية أو الأشغال العامة ، الى جانب الخدمات الصحية . وتقييم البدائل التقنية هو جزء أساسي من الأنشطة الانمائية الملائمة المتعلقة أيضا بالصحة . ويولي برنامج التحصين الموسع ، الذى شرعت فيه منظمة الصحة العالمية في سنة ١٩٧٤ ، أولوية للتحصين ضد ستة من الأمراض المعدية الرئيسية التي يمكن الوقاية منها ، وهي الدفتريا والسعال الديكي والتيتانوس وشلل الأطفال والحصبة والسل ، وهي أمراض تشكل أسبابا رئيسية للاصابة بالمرض والوفاة بين الأطفال في أجزاء كبيرة من العالم النامي . وقد أصبح معظم البلدان يقوم بدور نشط في هذه الحملة ، بيد أن الهدف المتمثل في الوصول الى جميع أطفال العالم بحلول عام ١٩٩٠ لن يتحقق ما لم تتجدد الجهود الوطنية والدولية في هذا الصدد . وفي افريقيا ، حيث يموت مليون من الأطفال سنويا من الأمراض المشمولة في البرنامج ، تقدر منظمة الصحة العالمية أن نسبة لا تتجاوز ٣١ في المائة من الأطفال الذين يقل سنهم عن سنة واحدة هي التي تحصل على التحصين ضد السل ، و ٢٧ في المائة ضد الحصبة ، و ١٩ في المائة ضد شلل الأطفال . بل ان الأرقام في جنوب شرقي آسيا تقل عن ذلك . وهناك برنامج عالمي آخر ، هو البرنامج الخاص للبحث والتدريب في مجال الأمراض الاستوائية ، الذى يرمي الى حشد وتطوير

Digitized by UNOG Library

الوسائل اللازمة لمكافحة ستة من الأمراض الاستوائية الرئيسية التي ما تزال تنتشر انتشارا واسعا في البلدان النامية . أما المشكلة المتصلة بذلك وهي مشكلة أمراض الاسهال فهي تتسم بالخطورة وتشكل سببا رئيسيا للوفاة والاصابة بالمرض فيما بين الرضع وصغار الأطفال في البلدان النامية . وهناك برنامج رئيسي في سياق الرعاية الصحية الأولية يستهدف تعزيز تدابير مكافحة هذه الأمراض والوقاية منها . أما طرق المكافحة المتاحة حاليا فهي اما غير ملائمة أو على درجة من التكلفة والتعقيد لا تسمح باستخدامها على نطاق واسع . وقد كان البحث مهملا بوجه عام . وفيما يتعلق ببعض هذه الأمراض ، ولا سيما الملاريا ، سجلت زيادة في حالات الاصابة بها على مدار العقد الماضي . أما الهدف الأساسي المتمثل في توفير مياه الشرب المأمونة وتهيئة الظروف الصحية للجميع بحلول سنة ١٩٩٠ فسوف يلزم لتحقيقه بذل جهود تتسم بالعزم لتعجيل خطى التقدم الحالية .

٣١٩ - أما الجهود الرامية الى تحديد المجالات ذات الأولوية فيما يتعلق باتخاذ الاجراءات والى استنباط تقنيات فعالة من حيث التكلفة لمكافحة أشد الأمراض انتشارا وضررا ، فقد أفضت الى وضع سياسات رشيدة للعقاقير لكفالة الامداد بالعقاقير الأساسية القادرة على توفير الوقاية من عدد كبير من العلل التي تصيب البشر ، أو على معالجتها أو التخفيف من وطأتها . وقد اعتمد نحو ٧٠ بلدا ناميا قوائم من هذا القبيل للعقاقير الأساسية استنادا الى قائمة نموذجية وضعتها منظمة الصحة العالمية . بيد أن عددا قليلا جدا من البلدان النامية هو الذى يمتلك صناعات صيدلية ، كما أنه يلزم على الصعيد العالمي بذل جهود كبيرة لتشجيع اتخاذ اجراءات متناسقة من جانب المنتجين والمستهلكين لدعم استراتيجيات الرعاية الصحية الأولية .

٣٢٠ - وان احراز تقدم خلال هذا العقد في مجال تحسين الحالة الصحية في البلدان النامية لن يتطلب مجرد اتخاذ خطوات اضافية في مجال تنفيذ الثورة المفاهيمية والمؤسسية والتقنية التي تميز بها على مدى عدة سنوات ، النهج المتبع ازاء هذا الجانب الأساسي من الرفاهة البشرية ، بل سوف يتطلب أيضا حشد مزيد من الموارد المالية واعادة توزيعها . وقد اضطر كثير من البلدان النامية ذات الميزانيات الضئيلة أصلا في مجال الصحة الى تقليص برامجه الاجتماعية ، بما فيها الاعتمادات المخصصة لقطاع الصحة ، ومن ثم فان الدعم الدولي المتضافر في هذا الصدد أمر أساسي .

٣٢١ - ان توفير التعليم للجميع وتنمية الموارد البشرية ، ينظر اليهما في الاستراتيجية على أنهما هدفان في حد ذاتهما ، وعلى أنهما وسيلتان أساسيتان لتعزيز قدرة المجتمع على احراز التقدم في المجالين الاقتصادى والاجتماعي .

٣٢٢ - وقد ارتفعت النسبة الاجمالية للالتحاق بالمدارس الابتدائية من ٦٠ في المائة في سنة ١٩٦٠ الى ٨٦ في المائة في سنة ١٩٨٠ ، ويرجح أن تبلغ ٨٨ في المائة في سنة ١٩٨٥ . وتقدر نسب الالتحاق الاجمالية تلك ذاتها فيما يتعلق بالتعليم الثانوى

Digitized by UNOG Library

بـ ١٣ ، و ٣١ ، و ٤٠ في المائة . ومثّل الدارسون في المرحلة الثالثة من التعليم نسبة ٢ في المائة في سنة ١٩٦٠ و ٧ في المائة في سنة ١٩٨٠ من الفئة العمرية ، ويتوقع أيضا أن تزيد هذه النسبة بعدّة نقاط مئوية بحلول سنة ١٩٨٥ . وهذا الجانب الكمّي للتعليم في البلدان النامية يشكّل بذاته تحدّيا رئيسيا . ففي ضوء المعدّلات الحالية للنمو السكاني ، ولمجرد الحفاظ حتى سنة ٢٠٠٠ على النسب المتعلّقة بالمدارس الابتدائية التي تحقّقت في سنة ١٩٨٠ ، سوف يتعيّن على البلدان النامية كمجموعة أن يزيد لديها الالتحاق بالمدارس الابتدائية بنحو ٣٠ الى ٤٠ في المائة . ومن المسائل ذات الصلة في هذا الصدد مسألة انخفاض التحاق الاناث بالمدارس ، وخاصة في المرحلتين الثانوية والثالثة من التعليم . ففي افريقيا وآسيا ، توجد نحو ٤٠ فتاة بين كل ١٠٠ تلميذ في المدارس الثانوية و ٣٠ فتاة بين كل ١٠٠ تلميذ في المعاهد التالية للمرحلة الثانوية . وقد تحقّق التكافؤ في معظم بلدان أمريكا اللاتينية .

٣٢٣ - وواصل عدد الأميين الارتفاع بالقيمة المطلقة في البلدان النامية خلال الجزء الأول من الثمانينات . اذ أن معظم الأطفال الذين لا يدخلون مرحلة التعليم الابتدائي وعددا كبيرا ممن ينقطعون عن حضور المدارس في مرحلة مبكّرة يصبحون من البالغين الأميين . وقد بلغت نسب الانقطاع عن المدارس مستوى مفزعا في عدد كبير من البلدان النامية وخاصة في افريقيا جنوب الصحراء وفي جنوب آسيا ، كما أن نسبة غير قليلة من الأطفال تكون غير قادرة على القراءة والكتابة حتى بعد مرور ٤ أو ٥ سنوات على التحاق هؤلاء الأطفال بالمدارس الابتدائية . وهذه المشكلة الكيفية هي بالدرجة الأولى نتيجة للضغط الذى كان على كثير من البلدان النامية أن يواجهه لتحقيق الالتحاق الشامل بالمدارس الابتدائية ، دون أن تكون لديه الموارد المالية اللازمة لتوفير المدرسين والمرافق والمواد التعليمية . وفي حين أن من المسلّم به بصورة عامة أن النفقات المخصصة للأدوات التعليمية ينبغي أن تبلغ نسبتها ١٠ في المائة تقريبا من النفقات المتكررة المخصصة للتعليم ، فان ٩٥ في المائة من هذه النفقات كانت تمثّل مرتبات المدرسين في البلدان النامية عند بداية هذا العقد . ويؤدّى هذا الى وجود حالات يتعيّن فيها على كل ١٠ تلاميذ أن يتشاركوا في كتاب مدرسي واحد . واذا استمرّت الاتجاهات الحالية فان من المرجّح أن نصف الأطفال الملتحقين بالمدارس هم فقط الذين سيستفيدون من دورة كاملة ومثمرة من التعليم الابتدائي بحلول نهاية هذا العقد .

٣٢٤ - وكما هو الحال في قطاع الصحة ، وبصورة شديدة الارتباط بما يجرى فيه ، فان الجهود الحالية الرامية الى تحسين نوعية التعليم والتدريب يعوقها في كثير من البلدان النامية الضغط الناجم عن المطالب المتنافسة على قدر محدود من الموارد ، بل ومتناقص في بعض الأحيان .

Digitized by UNOG Library

٣٢٥ - وتطالب الاستراتيجية باتخاذ تدابير مناسبة لاحداث التغييرات الاجتماعية والاقتصادية العميقة اللازمة لازالة الاختلالات الهيكلية التي تفاقم الأوضاع غير المواتية التي تعاني منها المرأة . وينبغي تحسين مركز المرأة ومشاركتها في عملية التنمية بوصفها عاملة فيها ومستفيدة منها ، وذلك على غرار خطة العمل العالمية (٦٢) وبرنامج العمل (٦٣) ، اللذين اعتمدهما المجتمع الدولي في سنتي ١٩٧٥ و ١٩٨٠ .

٣٢٦ - وعلى صعيد القوانين والنظم ، استمر مركز المرأة في التحسّن . وقد اتخذ كثير من البلدان النامية خطوات تشريعية لكفالة المساواة للمرأة في الحقوق المدنية والسياسية ، والتعليم والعمالة ، والمجالات الأخرى . وقد أصبحت اتفاقية القضاء على جميع أشكال التمييز ضد المرأة (قرار الجمعية العامة ٣٤ / ١٨٠ ، المرفق) سارية في سنة ١٩٨١ ، وبحلول نهاية سنة ١٩٨٣ كانت ٥٣ دولة قد صدّقت عليها . وهذا الصك سوف يغيّر بصورة جذرية ، في حالة تنفيذه ، مركز وحالة المرأة في جميع مجالات المجتمع . فبموجب المادة ٥ من الاتفاقية ، على سبيل المثال ، توافق الدول الأطراف على تعديل الأنماط الاجتماعية والثقافية لسلوك الرجل والمرأة ، بغية التغلّب على التحيّزات والعادات العرفية التي تعتبر المرأة أدنى منزلة من الرجل والتي تعمل على استمرار التمييز .

٣٢٧ - ونظرا لتزايد وعي المرأة بدونية مركزها ، ونظرا للضغط الذي تمارسه على شتى أصعدة البنية الاجتماعية ، فان من المرجّح أن تحدث تلك القوانين والنظم تغييرا حقيقيا في حالة المرأة خلال هذا العقد وما يليه . بيد أنه مازالت تواجه المرأة في كثير من المجتمعات العقبة المزدوجة المتمثّلة في كونها مواطنا من الدرجة الثانية وشخصا عاديا له مهام ومسؤوليات متعددة . وفي فترة تتسم بالركود أو الانكماش الاقتصاديين ، تؤدّي تلك الحالة الى تزايد أوجه عدم المساواة بين الرجل والمرأة وبين النساء المنتميات الى فئات الدخل المختلفة والى الطبقات المختلفة . وان قلة فرص العمل ، وقلّة الخدمات الأساسية ، وقلّة المتاح من السلع الأساسية اللازمة لاعالة الأسرة ، والصعوبات الكبيرة المتعلّقة بتعليم الأبناء ، وهي جوانب الحياة اليومية في أي مجتمع فقير أو راكد اقتصاديا ، تؤثّر جميعها على المرأة بصورة خاصة . ومايزال من المتعيّن أن تحسّن مشاركة المرأة في عملية التنمية أحوالها المعيشية .

٣٢٨ - وقد أعاقت الأحوال الاقتصادية السيّئة التنمية الاجتماعية لكثير من البلدان النامية . وفي الوقت نفسه فان الحاجة الى اعادة دراسة عدد من اتجاهات السياسة قد أصبحت أكثر وضوحا . وهناك متّسع لاتخاذ اجراءات ووضع برامج تكون أكثر نفعا للأهالي المعنيين دون أن تكون عالية التكلفة . وكثيرا ما يكون العائق أمام التنمية الاجتماعية هو بعض المواقف التي يمكن تعديلها والاختناقات التنظيمية التي يمكن ازالتها . وحتى في سياق تجدّد النمو الاقتصادي ، فان اتخاذ تلك الاجراءات من جانب حكومات البلدان سوف يظل أمرا حاسما للتنمية الاجتماعية خلال هذا العقد .

../..

Digitized by UNOG Library

الحواشـــي

(١) Morgan Guaranty Trust Co., World Financial Markets (June, 1983).

(٢) البنك الدولي ، "التقرير الانمائي العالمي لعام ١٩٨٣" (واشنطـــن العاصمة) ، الصفحة ٣٤ .

(٣) ليس من الغريب ان مستوى الادخار ارتفع بقدر أكبر ، عموما ، في البلدان الأسرع نموا والأعلى دخلا عنه في البلدان الأبطأ نموا والأقل دخلا . وبذلك ، ارتفعـــت حصة الادخار في الناتج القومي الاجمالي ، في البلدان الحديثة العهد بالتصنيع كمجموعة ، من ١٩ في المائة في عام ١٩٧٠ الى ٢٥ في المائة في عام ١٩٨٠ ، في حين لم تزد هـــذه الحصة في أقل البلدان نموا الا من ٥ الى ٦ في المائة .

(٤) الأمم المتحدة، مجموعة المعاهدات ، المجلد ٩٣٠ ، رقم ٨١٤ ، الصفحة ١٦٦.

(٥) مجموعة الاتفاق العام بشأن التعريفات الجمركية والتجارة ، "الاتجاهات الحديثة في انتاج وتجارة المنسوجات والملابس" (COM.TEX/W/135 ، ١٣ كانـون الاول / ديسمبـــر ١٩٨٢) .

(٦) في أيلول /سبتمبر ١٩٨٣ قبل ١٢ بلدا ناميا نقط واحدة ، على الأقـــل ، من المدونات .

(٧) للاطلاع على توصيات مشابهة بشأن شرط توافر الضمانات وغيره من التدابير ، انظر C. Fred Bergsten and William R. Cline, Trade Policy in the 1980s, Policy Analyses in International Economics, No.3 (Washington, D.C., Institute for International Economics, November 1982).

(٨) مؤتمر الأمم المتحدة للتفاوض بشأن انشاء الصندوق المشترك في اطـــار البرنامج المتكامل للسلع الاساسية المعتمد في ٢٧ حزيران /يونيه ١٩٨٠ ، واتفاقية انشاء الصندوق المشترك للسلع الاساسية (منشورات الأمم المتحدة ، رقـــم المبيع E.81.II.D.8 و Corr.1) .

(٩) للاطلاع على تحليل حديث للحالة في افريقيا ، أنظر : البنك الدولـي ، افريقيا جنوبي الصحراء الكبرى : تقرير مرحلي عن الامكانات والبرامج الانمائية (واشنطـــن العاصمة ، ١٩٨٣) .

../..

Digitized by UNOG Library

الحواشي (تابع)

(١٠) مجلس الأغذية العالمي التابع للأمم المتحدة ، الدورة الوزارية التاسعة ، " تبادل الآراء بشأن السياسات والتعاون لتحقيق الأهداف الغذائية في افريقيا ، تقرير من المدير التنفيذي " (WFC/1983/3 ، ١٦ شباط/فبراير ١٩٨٣) ، الصفحة الاولى .

(١١) في حين كان هناك قدر من الزيادة في الالتزامات بالنسبة لمدخلات الزراعة وللهياكل الأساسية الريفية في عام ١٩٨١ عنه في عام ١٩٨٠ ، يبدو أيضا أن الالتزامات الرسمية ، حسب " التعريف العام " ، قد تضاءلت . انظر : منظمة الأغذية والزراعة ، " حالة الأغذية والزراعة ، ١٩٨٣ " (C.83/2) الصفحتان ١٢ و ١٣ .

(١٢) البنك الدولي ، " التقرير السنوي ، ١٩٨٣ " (واشنطن العاصمة ، ١٩٨٣) ، الصفحة ١٣٤ ؛ ومن ناحية أخرى ، يظل مصرف التنمية الاسيوي ملتزما بالتوسع في اقراضاته المقدمة للأنشطة الزراعية والريفية . انظر : مصرف التنمية الآسيوي ، " التقرير السنوي ، ١٩٨٢ " (مانيلا ، ١٩٨٣) ، الصفحات ٣٧ ــ ٤٠ .

(١٣) هناك بعض الأدلة على أن الكساد العالمي له آثار سلبية ، بشكل خاص ، على المستويات الغذائية للأطفال في أفقر البلدان . انظر : اليونيسيف ، " اثر الكساد العالمي على الأطفال " ، وحالة أطفال العالم لعام ١٩٨٤ " (نيويورك ، مطبعة جامعة أوكسفورد ، ١٩٨٤) ، الفصل الرابع .

(١٤) منظمة الأمم المتحدة للأغذية والزراعة ، " استعراض شؤون السلع الاساسية ودلائل المستقبل بالنسبة لها " ، مجموعة التنمية الاقتصادية والاجتماعية رقم ١٢٠ ، ٢٥ (روما : منظمة الأمم المتحدة للأغذية والزراعة ، ١٩٨٣) ، الصفحات ١١٦ ــ ١٤٢ .

(١٥) مجلس الأغذية العالمي التابع للأمم المتحدة ، الدورة الوزارية التاسعة ، " قضايا الأمن الغذائي المعروضة على مجلس الأغذية العالمي ، تقرير من المدير التنفيذي " (WFC/1983/6 ، شباط/فبراير ١٩٨٣) ، الصفحتان ٦ ــ ٧ .

(١٦) لجنة الأمن الغذائي العالمي ، " استعراض تنفيذ خطة العمل الخاصة بالأمن الغذائي العالمي " (CFS:88/3 ، آذار/مارس ١٩٨٣) .

(١٧) انظر : W.H. Bolin and J . Del Canto, "LDC debt: beyond crisis management" , World Affairs, Summer 1983 .

(١٨) " الشركات عبر الوطنية في التنمية العالمية : الدراسة الثالثة " (منشورات الأمم المتحدة ، رقم المبيع E.83.II.A.14) ، الصفحات ٩ ــ ١١ .

../..

Digitized by UNOG Library

الحواشي (تابع)

(١٩) بالنسبة للاتحاد السوفياتي ، فان مصادر هذه الأرقام هي (أ) اتصال رسمي (E/1982/86) برئيس المجلس الاقتصادي والاجتماعي للأمم المتحدة من جانب الممثل الدائم لاتحاد الجمهوريات الاشتراكية السوفياتية الذي ذكر فيه ان الاتحاد السوفياتي قد قدم خلال الفترة ١٩٧٦ - ١٩٨٠ حوالي ٣٠ بليون روبل (أي نحو ٤٤ بليون من دولارات الولايات المتحدة بسعر الصرف الرسمي) ، (ب) اتصال بأمين عام الاونكتاد من جانب الوفد السوفياتي لدى الدورة السادسة للاونكتاد ، والذي ذكر فيه أن " صافي المعونة الاقتصادية المقدمة الى البلدان النامية في عام ١٩٨١ ، بلغت ١ر٨ بليون روبل " (أي حوالي ٥ر١١ بليون من دولارات الولايات المتحدة بسعر الصرف الرسمي) . اما بالنسبة للمصدر الخاص ببلغاريا ، أنظر : TD/304 ؛ وبالنسبة لتشيكوسلوفاكيا ، انظر : TD/301 ؛ وبالنسبة للجمهورية الديمقراطية الالمانية ، انظر : A/C.2/37/5 .

(٢٠) اوضحت فرنسا اعتزامها تحقيق هدف الـ ٧ر٠ في المائة بحلول عام ١٩٨٨ (ولا يتضمن هذا المساعدة المقدمة الى البلدان التابعة فيما وراء البحار) . أما سياسة بلجيكا فتهدف الى زيادة اعتمادات المعونة الى مستوى الـ ٧ر٠ في المائة . وأعلنت النمسا عن اعتزامها تحقيق ذلك الهدف بحلول نهاية العقد . أما حكومة كندا فالت على نفسها تحقيق ٦ر٠ في المائة كهدف مؤقت بحلول السنة المالية ١٩٨٥/١٩٨٦ ، وببذل أقصى جهودها لتحقيق ٧ر٠ في المائة بحلول عام ١٩٩٠ . وقد أوضحت فنلندا عزمها على احراز مزيد من النمو السريع لتحقيق الهدف بحلول نهاية العقد . وصرحت ايطاليا ايضا انها ستحقق الهدف بحلول نهاية العقد ، ووضعت هدفا مؤقتا لعام ١٩٨٥ لتحقيق متوسط نسبة المساعدة الانمائية الرسمية / الناتج القومي الاجمالي لاعضاء الاتحاد الاقتصادي الاوروبي .

(٢١) تصنيف البلدان من وضع منظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي ، ولا يستخدم هنا الا لأغراض ايضاحية . وتم استبعاد البلدان الحديثة العهد بالتصنيع . انظر : منظمة التعاون والتنمية في الميداني الاقتصادي ، " التعاون الانمائي " ، الاستعراضات السنوية .

(٢٢) انظر : البنك الدولي ، " لمحة تاريخية عن المؤسسة الانمائية الدولية " (واشنطن العاصمة ، ١٩٨٢) .

(٢٣) " اداء القطاعات وامكانات التنمية : الاسقاطات الخاصة بتوازن عقد الأمم المتحدة الانمائي الثالث " ، تقرير الفريق العامل التقني المشترك بين الوكالات التابع لفرقة العمل المعنية بالاهداف الانمائية الطويلة الأجل التابعة للجنة التنسيق الادارية ، تشرين الأول /اكتوبر ١٩٨٣ . وقد وضعت عملية المحاكاة على اساس نموذج فوجي الموجود بجامعة سوكا باليابان .

Digitized by UNOG Library

الحواشي (تابع)

(٢٤) من بين الاسهامات الهامة ، أنظر ، على سبيل المثال ، Commonwealth Secretariat, Towards a New Bretton Woods, Report by a Commonwealth Study Group (London, Marlborough House, 27 July 1983) ؛ فريق الاربعة والعشرين الحكومي الدولي المعني بالشؤون النقدية الدولية ، " تقرير فرقة العمل المعنية باصلاح النظام النقدى والمالي الدولي " ، برنامج العمل المنقح ، التنقيح الاول ، (واشنطن العاصمة ، ٢٣ ايلول /سبتمبر ١٩٨٣) ؛ Johannes Witteveen, "Developing a new international Monetary System: a long-trem view " , Per Jacobsson Lecture, George Washington Universty, 25 September 1983 .

(٢٥) ومن المهم ، في هذا الصدد ، ملاحظة ان لجنة التخطيط الانمائي اقترحت ، في دورتها التاسعة عشرة (١٨-٢٧ نيسان /ابريل ١٩٨٣) انشاء فريق مخصص تحت اشراف الأمم المتحدة للنظر في المبادرات والطرائق اللازمة للمفاوضات الممكنة . انظر : " التغلب على الاضطراب الاقتصادى - اجراء دولي للانعاش والتنمية " (منشورات الأمم المتحدة ، رقم المبيع E.83.II.C.2) ، الفقرة ٩٤ .

(٢٦) للاطلاع على مناقشة للقضايا المتعلقة بمرفق التمويل التعويضي ، انظر : " دراسة الحالة الاقتصادية في العالم ، ١٩٨٣ " (منشورات الأمم المتحدة ، رقم المبيع E.83.II.C.1) ، الصفحتان ٣٦ و ٣٧ .

(٢٧) قدمت امانة الاونكتاد مؤخرا اقتراحات مماثلة . انظر : " القضايا المالية والنقدية الدولية " ، تقرير من اعداد امانة الاونكتاد (TD/275 ، ٢٦ كانون الثاني /يناير ١٩٨٣) ، الصفحة ٧ .

(٢٨) تتضمن الأنشطة التنفيذية للتنمية البرامج الخاصة بكل من برنامج الأمم المتحدة الانمائي ، واليونيسيف ، وصندوق الأمم المتحدة للأنشطة السكانية ، وغيرها من الصناديق والبرامج التي يشملها مؤتمر الأمم المتحدة السنوى لاعلان التبرعات للأنشطة الانمائية ؛ كما تتضمن التعاون التقني والأنشطة التنفيذية ذات الصلة التي تضطلع بها الوكالات المتخصصة وغيرها من مؤسسات المنظومة ؛ والمعونة الغذائية المقدمة من برنامج الأغذية العالمي .

(٢٩) وفي عام ١٩٨٣ ، قام المجلس الاقتصادى والاجتماعي والجمعية العامة باجراء ثاني عملية من عمليات استعراض سياسة الأنشطة التنفيذية الشاملة لفترة ثلاث سنوات ، وذلك استنادا الى التقرير (A/38/258 و Add.1) المقدم من المدير العام ، الذى افضى الى اعتماد الجمعية العامة للقرار ٣٨/ ١٧١ .

../..

Digitized by UNOG Library

الحواشي (تابع)

(٣٠) تقرير مؤتمر الأمم المتحدة المعني بتسخير العلم والتكنولوجيا لأغـــراض التنمية ، فيينا ، ٢٠ــ ٣١ اب/اغسطس ١٩٧٩ (رقم المبيع E.79.I.21 والتصويبـــات) ، الفصل السابع .

(٣١) الأمم المتحدة ، " مجموعة المعاهدات " ، المجلد ٨٢٨ ، العـــدد ١١٨٤٦ ، الصفحة ٣ .

(٣٢) " تقرير مؤتمر الأمم المتحدة المعني بمصادر الطاقة الجديدة والمتجددة ، نيروبي ، ١٠ الى ٢١ آب/اغسطس ١٩٨١ " (منشورات الأمم المتحدة ، رقم المبيع E.81.I.24) ، الفصل الأول ، الفرع ألف .

(٣٣) أنظر : البنك الدولي ، " التقرير السنوي ، ١٩٨٣ " .

(٣٤) اللجنة الاقتصادية لافريقيا ، " عقد الأمم المتحدة للنقل والمواصـــلات في افريقيا (١٩٧٨ ــ ١٩٨٨) ، تقييم برنامج المرحلة الاولى من العقد (١٩٨٠ــ١٩٨٣)" (DEC/ TRANSCOM/CM/III/1 ، ١ كانـــون الاول /ديسمبر ١٩٨٢) .

(٣٥) اللجنة الاقتصادية لافريقيا ، " دراسة الأوضاع الاقتصادية والاجتماعيـــة في افريقيا ، ١٩٨١ ــ ١٩٨٢ " (E/ECA/CM.9/5) .

(٣٦) الاونكتاد ، " استعراض النقل البحـــري ، ١٩٨١ " (TD/B/C.4/251) و " ... ، ١٩٨٢ " (TD/B/C.4/285) . يعزى جانب كبير (٧ر١ نقطة مئوية) مـــن الزيادة البالغة ٥ر٢ نقطة مئوية في عام ١٩٨١ الى تصنيف سنغافورة كبلد نام لهذا الغرض؛ حيث كان هذا البلد مصنفا فيما سبق بوصفه واحدا من " بلدان التسجيل المفتوح " .

(٣٧) انظر : " مؤتمر الأمم المتحدة للمفوضين المعني بوضع مدونة لقواعـــد السلوك لاتحادات الخطوط البحرية ، جنيف ، ١٢ تشرين الثاني /نوفمبر الى ١٥ كانـــون الأول /ديسمبر ١٩٧٣ " (منشورات الأمم المتحدة ، رقم المبيع 75.II.D.12) ، المجلـد الثانـــي .

(٣٨) انظر : " مؤتمر الأمم المتحدة المعني بوضع اتفاقية بشأن النقل الدولـــي المتعدد الوسائط للبضائع ، الوثيقة الختامية والاتفاقية ، جنيف ، ١٢ ــ ٣٠ تشرين الثاني / نوفمبر ١٩٧٩ (الجزء الاول من الدورة) ومن ٨ الى ٢٤ ايار/مايو ١٩٨٠ (الـــدورة المستأنفة) " (منشورات الأمم المتحدة ، رقم المبيع E.81.II.D.7) ، المجلد الأول .

Digitized by UNOG Library

الحواشي (تابع)

(٣٩) الامم المتحدة ، " مجموعة المعاهدات " ، المجلد ١٥ ، العدد ١٠٢ ، الصفحة ٢٩٥ .

(٤٠) " أعمال مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية ، الدورة الخامسة " ، المجلد الأول ، " التقرير والمرفقات " (منشورات الأمم المتحدة ، رقم المبيع E.79.II.D.14) ، المرفق السادس .

(٤١) انظر : A/S-11/14 ، المرفق الأول .

(٤٢) انظر : A/36/333 و Corr.1 ، الفقرة ٨٣ (ج) '٢' .

(٤٣) " ملحق لدراسة الحالة الاقتصادية في العالم ، ١٩٨٣ " (منشورات الأمم المتحدة ، رقم المبيع E.83.II.C.3) .

(٤٤) مكتب رئيس مجموعة الـ ٧٧ في نيويورك ، " مصرف الجنوب ـ مصرف البلدان النامية " ، ليوبليانا ، ١٩٨٣ .

(٤٥) للاطلاع على معلومات مفصلة بشأن الأنشطة الثنائية والمتعددة الأطراف هذه ، أنظر الوثيقة TCDC/3/3 .

(٤٦) " تقرير مؤتمر الأمم المتحدة للتعاون التقني فيما بين البلدان النامية ، بوينس ايرس ، ٣٠ آب/اغسطس الى ١٢ ايلول /سبتمبر ١٩٧٨ " (منشورات الأمم المتحدة ، رقم المبيع E.78.II.A.11 والتصويبات) ، الفصل الأول .

(٤٧) " تقرير مؤتمر الأمم المتحدة المعني بأقل البلدان نموا ، باريس ، ١ الى ١٤ ايلول /سبتمبر ١٩٨١ " (منشورات الأمم المتحدة رقم المبيع E.82.I.8) ، الجزء الأول ، الفرع ألف .

(٤٨) استندت أمانة الأونكتاد في تقديراتها الى المعلومات المستقاة من أمانة منظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادى .

(٤٩) يقابل ذلك ، بالقيمة الحقيقية ، ضعف متوسط المستوى السنوى للمساعدة الانمائية الرسمية للفترة ١٩٧٦ ـ ١٩٨٠ .

(٥٠) استندت أمانة الاونكتاد في تقديراتها الى المعلومات المستقاة من أمانة منظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادى .

Digitized by UNOG Library

الحواشي (تابع)

(٥١) للاطلاع على تفاصيل الاتجاهات حيال مشاكل هذه البلدان ، وعلى الاجراءات الدولية المتخذة لصالحها ، أنظر : " التقدم المحرز في تنفيذ الاجراءات المحددة المتخذة لصالح البلدان الجزرية النامية ، تقرير الأمين العام " (A/37/196 و Corr.1) .

(٥٢) A/AC.176/7 .

(٥٣) للاطلاع على تفاصيل الاجراءات الدولية ، أنظر : مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية ، " استعراض التقدم المحرز في تنفيذ الاجراءات المحددة المتصلة بالاحتياجات والمشاكل الخاصة بالبلدان النامية غير الساحلية " (TD/B/916 و Add.1 و 2) .

(٥٤) المرجع نفسه .

(٥٥) " الاستراتيجية العالمية لحفظ الطبيعة : صيانة الموارد الحية من أجل التنمية المستمرة " ، تولى اعدادها الاتحاد الدولي لحفظ الطبيعة والموارد الطبيعية ، بالاستعانة بمشورة برنامج الأمم المتحدة للبيئة والصندوق العالمي للحياة البرية وتعاونهما ومساعدتهما المالية ، وذلك بالتعاون مع منظمة الأمم المتحدة للأغذية والزراعة ومنظمة الأمم المتحدة للتربية والعلم والثقافة ، ١٩٨٠ .

(٥٦) منشورات الأمم المتحدة ، رقم المبيع E.83.V.5 ، الصفحة ١ .

(٥٧) الأمم المتحدة ، " مجموعة المعاهدات " ، المجلد ٩٩٣ ، رقم ١٤٥٣٧ ، الصفحة ٢٤٣ .

(٥٨) A/CONF.74/46 ، الفصل الأول .

(٥٩) برنامج الأمم المتحدة للبيئة ، " الصناعة والتنمية " . العدد الخاص رقم ١ ، ١٩٨٠ ، الصفحة ٢٠ .

(٦٠) " تقرير مؤتمر الأمم المتحدة العالمي للسكان ، ١٩٧٤ " (منشورات الأمم المتحدة ، رقم المبيع E.75.XIII.3 ، الفصل الأول .

(٦١) أنظر : " تقرير المؤتمر الدولي المعني بالرعاية الصحية الاولية ، ألما آتا ، اتحاد الجمهوريات الاشتراكية السوفياتية ، ٦ - ١٢ ايلول /سبتمبر ١٩٧٨ " (جنيف ، منظمة الصحة العالمية ، ١٩٧٨) .

Digitized by UNOG Library

الحواشي (تابع)

(٦٢) " تقرير المؤتمر العالمي للسنة الدولية للمرأة ، مكسيكو سيتي ، ١٩ حزيران/يونيه - ٢ تموز/يوليه ١٩٧٥ " (منشورات الأمم المتحدة ، رقم المبيع E.76.IV.1) ، الفصل الثاني ، الفرع ألف .

(٦٣) " تقرير المؤتمر العالمي لعقد الأمم المتحدة للمرأة : المساواة والتنمية والسلم ، كوبنهاغن ، ١٤ - ٣٠ تموز/يوليه ١٩٨٠ " (منشورات الأمم المتحدة ، رقم المبيع E.80.IV.3) ، الفصل الأول ، الفرع ألف .

Digitized by UNOG Library